

المركز الإستشاري
للدراسات والتوثيق



دراسات وتقارير

سلسلة غير دورية تعالج قضايا وإشكاليات هامة

الأبعاد الاقتصادية لاتفاقيات التطبيع

(أبراهام)

الأبعاد الاقتصادية لاتفاقيات التطبيع

"أبراهام"



المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق
the Consultative Center for Studies and Documentation

دراسات وتقارير: سلسلة غير دورية تعالج قضايا وإشكاليات هامة

العنوان: الأبعاد الاقتصادية لاتفاقيات التطبيع: "أبراهام"

صادر عن: المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق

إعداد: مديرية الدراسات الاقتصادية

تاريخ النشر: تشرين الثاني 2024

رقم العدد: السابع والثلاثون

حقوق الطبع محفوظة للمركز

جميع حقوق النشر محفوظة للمركز. وبالتالي غير مسموح بنسخ أي جزء من أجزاء التقرير أو اختراجه في أي نظام للاختزان المعلومات واسترجاعها، أو نقله بأي وسيلة سواء أكانت عادية أو إلكترونية أو شرائط ممغنطة أو ميكانيكية أو أقراص مدمجة، استنساخاً أو تسجيلاً أو غير ذلك إلا في حالات الاقتباس المحدودة بغرض الدراسة والاستفادة العلمية مع وجوب ذكر المصدر.

العنوان: بئر حسن - جادة الأسد- خلف مطعم وايلا - بناية الورود- الطابق الأول

هاتف: 01/836610

فاكس: 01/836611

خليوي: 03/833438

Postal Code: 10172010

P.o. Box: 24/47

Beirut- Lebanon

E.mail: dirasatccsd@gmail.com

<http://www.dirasat.net>

ثبت المحتويات

5	المستخلص التنفيذي.....
9	مدخل.....
17	الجزء الأول - تطورات اتفاقيات "أبراهام".....
17	(1) اتفاقيات "أبراهام"، الدوافع والأبعاد والأهداف.....
21	(2) هل حققت اتفاقيات "أبراهام" أهدافها المعلنة؟.....
25	الجزء الثاني- مضمون اتفاقيات "أبراهام" بحسب الدولة العربية المطبّعة.....
25	(1) الاتفاقية مع دولة الإمارات العربية المتحدة.....
26	1.1 الاتفاقية الشاملة للشراكة الاقتصادية (CEPA) بين دولة الإمارات والكيان الصهيوني.....
28	2.1 الأدوار الاقتصادية المرسومة لدولة الإمارات في إطار توسع الاقتصاد الإسرائيلي.....
40	(2) الاتفاقية بين المغرب والكيان الصهيوني.....
42	(3) الاتفاقية بين البحرين والكيان الصهيوني.....
42	(4) الاتفاقية بين السودان والكيان الصهيوني.....
45	الجزء الثالث- أخوات اتفاقيات "أبراهام".....
45	(1) مجموعة U2I2.....
49	(2) الممر الاقتصادي الهندي - العربي - الأوروبي، أو "ممر بايدن".....
50	1.2 مكونات المشروع.....
52	2.2 الطبيعة الجيو- سياسية للممر الهندي.....
56	3.2 الجدوى الاقتصادية لمشروع الممر الهندي وفرص نجاحه المستقبلية.....
59	خاتمة.....

المستخلص التنفيذي

ينطوي هذا العمل على جهد بحثي استمر لفترة غير قصيرة، وتركز على رصد ومتابعة تطوّر المواقف والمبادرات ، منذ عملية طوفان الأقصى وحتى الهجمة الأميركية - الغربية والعدوان الإسرائيلي على غزة ولبنان، في محاولة لمعرفة خلفية هذه الهجمة والعدوان غير المسبوق في همجيته وعنفه اللامحدودين فحسب، وإنما أيضاً لمعرفة ذلك التماهي المستهجن للغرب بقيادة الولايات المتحدة الأميركية والسكوت المريب لغالبية الدول في الإقليم وعلى امتداد العالم، إزاء أعمال القتل الوحشية والتدمير الممنهج الذي ترتكبه آلة الحرب الصهيونية، والذي تجاوز كل الأعراف والمبادئ الإنسانية والقوانين الدولية.

ولعل من الدوافع الرئيسية للقيام بهذا العمل المواقف المعلنة والصريحة للمسؤولين الإسرائيليين والأميركيين وعشية العدوان وإبانته، وخصوصاً مواقف رئيس وزراء العدو نتياهو بشأن خارطة المنطقة ومستقبلها، خلال كلمته أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، بالتزامن مع اغتيال أمين عام حزب الله سماحة السيد حسن نصر الله. يضاف إلى ذلك سيل الكتابات والمواقف التي اجتاحت ولا تزال مواقع التواصل ومختلف الوسائل الإعلامية العربية والأجنبية، حول قرب "ولادة شرق أوسط جديد يسوده الاستقرار، مستندين في ذلك إلى اعتقادهم بحتمية انتصار الكيان الصهيوني في هذه الحرب.

وقد أظهر لنا هذا البحث وجود قناعة تامة لدى النخب السياسية والاقتصادية والعسكرية في المعسكر المناهض للقوى المقاومة للاحتلال والممانعة للهيمنة الأميركية في المنطقة العربية بأن العدوان الإسرائيلي على غزة ولبنان قد أوجد الفرصة وهياً الظروف المؤاتية لإعادة الزخم إلى عملية التطبيع، التي كانت جارية في المنطقة بين الكيان الصهيوني وبعض الدول العربية. مع الإشارة إلى أن جهود التطبيع كانت قد أطلقتها إدارة الرئيس ترامب، المرشح الحالي في الانتخابات الأميركية، ضمن مبادرات واسعة تحت عنوان "اتفاقيات أبراهام".

لذلك وجدنا من الأهمية بمكان تسليط الضوء على الشق الاقتصادي من "اتفاقيات أبراهام"، بمعزل عن أبعادها الأمنية والسياسية والعسكرية الأخرى. إذ توصلنا من خلال دراسة الديناميات الاقتصادية والجيوستراتيجية لهذه الاتفاقيات إلى فهم خلفية تقبل الكيان الصهيوني للخسائر المادية والبشرية بسبب عدوانه المستمر، فضلاً عن فهم دوافع الدعم الغربي الأميركي للامحدود وتواطؤ الكثير من الدول أيضاً.

فقد تبين لنا أن تأثير "اتفاقيات أبراهام" يتجاوز مسائل التجارة الإقليمية والأمن والتعاون اللوجستي والتكنولوجي والبيئي والعلاقات الدبلوماسية بين الكيان الصهيوني وبعض الدول العربية المطبّعة، بما في ذلك الإمارات العربية المتحدة والبحرين والمغرب والسودان ، بغرض دمج هذا الكيان في الإطار الاقتصادي الإقليمي، ليضع هذا الاتفاقيات في سياق التحالفات الإقليمية والمصالح الاستراتيجية الأوسع والأبعد مدى للولايات المتحدة، وخاصة دورها في تعزيز النفوذ الأميركي في مواجهة القوى الإقليمية مثل إيران والحد من النفوذ المتزايد للصين وروسيا في الشرق الأوسط، وصولاً إلى إنشاء ممرات تجارية تربط آسيا بأوروبا عبر الشرق الأوسط، وتحديداً عبر موانئ بومباي والفجيرة ودبي وحيفا. وذلك بما يجعل من الهند ودولة الإمارات والكيان الصهيوني محاور مركزية لهذه العملية برمتها، والتي يفترض أن تجري عبر الممر الاقتصادي الهندي-الشرق أوسطي الأوروبي (IMEC)، كمشروع يشترك فيه دول متعددة هي: الهند والكيان الصهيوني ودولة الإمارات والمملكة العربية السعودية والأردن واليونان من أجل تسهيل التجارة من آسيا إلى أوروبا متجاوزاً الطرق التقليدية.

كما توصلنا من خلال دراسة سردية إقامة "شرق أوسط جديد" مزدهر ومستقر، بما فيها أبعاد "التعاون والسلام الاقتصادي" إلى أن الرابع الوحيد في هذه الصفقة هو الكيان الصهيوني، الذي سيضمن الاعتراف بشرعية اغتصابه للأراضي العربية والاندماج التام في اقتصاديات المنطقة والإقليم كقوة مهيمنة تكنولوجياً وأمنياً واقتصادياً، مقابل تقديمه "السلام" المزعوم للدول العربية المطبّعة.

ومن العناصر الأساسية لعملية التطبيع، والتي يراد بها استكمال الصورة النهائية "للشرق الأوسط الجديد" الموهوم، تأتي كنتيجة طبيعية "لاتفاقيات أبراهام" على مستوى الدول، اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة (CEPA) بين الإمارات العربية المتحدة والكيان الصهيوني. فهذه الاتفاقية تنص على إلغاء التعريفات الجمركية على 96% من السلع، وتسهّل الاستثمارات عبر الحدود ونقل التكنولوجيا. حيث يفهم من هذه المبادرات الاقتصادية أنها لا تعمل على تعزيز وصول الكيان الصهيوني إلى الاندماج والتطبيع الاقتصادي فحسب، بل تهدف أيضاً إلى تكريس التحاق اقتصادات الدول العربية بالمصالح الأميركية والإسرائيلية.

وقد تعمّدنا التركيز بشكل أكبر على موضوع العلاقات الاقتصادية الإسرائيلية - الإماراتية، بالنظر إلى الموقع والأهمية الاقتصادية لدولة الإمارات، بوصفها دولة غنية وكبيرة نسبياً،

لها دور استثنائي ومتميز في خطوط الإمداد والتجارة والخدمات الدولية وأسواق المال الإقليمية والدولية، مما يلبي طموحات المشروع الأميركي لدمج الكيان الصهيوني في المنطقة العربية والإقليم عمومًا. وذلك من خلال: أولاً، استخدام دولة الإمارات كحصان طروادة للالتفاف على جهود مقاطعة منتجات الكيان الصهيوني، واختراق أسواق الدول العربية والإسلامية المنخرطة في هذه الجهود في آسيا وإفريقيا، وثانياً، تحويل دولة الإمارات إلى ما يشبه الباب الدوار لإعادة تصدير البضائع الإسرائيلية إلى طرف ثالث بعد طمس منشأ هذه البضائع أو تحريفه.

وحتى في الجانب السياسي- العسكري، وجدنا أن الاتفاقيات المذكورة قد حوّلت هذا الجانب إلى شراكات اقتصادية-عسكرية قوية وتعاون أمني لا حدود له. فقد شهد الكيان الصهيوني، الذي أصبح الآن مورداً رائداً للأسلحة لعدة دول خليجية، زيادة في صادراته العسكرية، وخاصة إلى الإمارات العربية المتحدة والبحرين. مما عزز الميزان التجاري لهذا الكيان، ومع أن الهدف المعلن من إضفاء الطابع الرسمي على التحالفات العسكرية بين الجانبين، هو تعزيز شبكة أمنية إقليمية ضد إيران، تبيّن من البيانات أنها لم تؤدّ إلّا إلى سباق تسلح إقليمي يزيد التوتر ويزعزع الاستقرار في المنطقة العربية.

ولعل الخلاصة الأبرز التي قادنا إليها تحليل البيانات هي أن حظوظ نجاح المحور الأميركي- الإسرائيلي في إعادة تزخيم عملية التطبيع، وبالتالي توسيع نطاق "اتفاقيات أبراهام" وملحقاتها، تبدو متواضعة جداً ولا يعول عليها، لأسباب متعددة أبرزها ما يلي:

- أن الرأي العام في الدول العربية المشاركة في اتفاقيات "أبراهام" كان متشككاً بشكل عام، إن لم يكن معارضاً. حيث تشير استطلاعات الرأي إلى أن غالبية المواطنين في البحرين والإمارات العربية المتحدة وحتى المملكة العربية السعودية يعارضون التطبيع مع "إسرائيل"، مما يعكس مركزية القضية الفلسطينية المستمرة لدى الجمهور العربي. وحتى في دول مثل الأردن ومصر، حيث استمرت معاهدات السلام مع "إسرائيل" لعقود من الزمن، لا تزال المعارضة العامة للتطبيع قوية، مما يقوّض الأهداف الاقتصادية والأمنية للاتفاقيات.

ويشكّل هذا التباين بين سياسات الحكومة والمشاعر العامة تحديات لاستمرارية هذه الاتفاقيات واستقرارها، خصوصاً أن هذه التحديات عن المتوقع أن تتعاضد في ضوء الفظائع التي ارتكبتها ولم يزل العدو الصهيوني في غزة ولبنان، مستخدماً السلاح الأميركي الفتاك.

- من غير المستبعد أن تؤدي التطورات الجارية ليس فقط في جنوب شرق آسيا وأوروبا الشرقية، بل داخل الولايات المتحدة الأميركية نفسها أيضاً، إلى تحوّل في الاستراتيجية الأميركية، يضطرها إلى تحويل تركيزها بعيداً عن المنطقة العربية.
- وجود العديد من الدول المتضررة من المشاريع الملحقة، ومنها الممر الهندي-العربي-الأوروبي، التي من غير المستبعد أن تبذل جهودها للحؤول دون تنفيذه، حفاظاً على مصالحها. ومن هذه الدول: الصين، باكستان، مصر، إيران، العراق، لبنان، السعودية، سوريا.
- عدم وجود مؤشرات واقعية على قدرة الولايات المتحدة والغرب عمومًا على توظيف النجاحات التكتيكية التي حققها العدوان الإسرائيلي في عدوانه على غزة ولبنان، في تغيير الواقع الجيوسياسي في المنطقة العربية، خصوصاً مع استمرار وجود حركات مقاومة فاعلة.

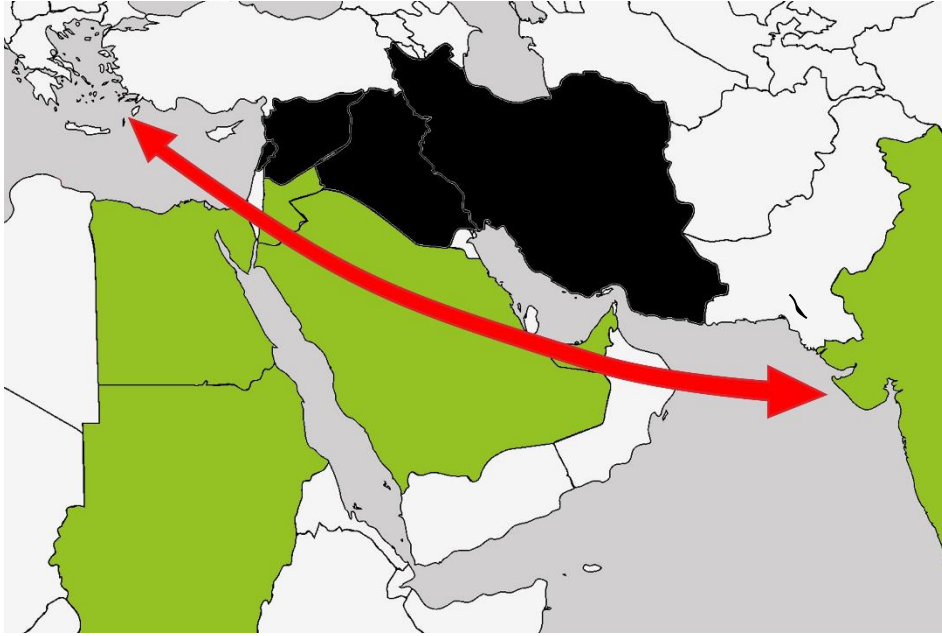
مدخل

تستوقفنا في وسائط الإعلام بما فيها منصّات التواصل الاجتماعي، باختلاف أنواعها وهوياتها الإسرائيلية والغربية والعربية، وفي خضمّ العدوان الهمجى الإسرائيلي المستمر على الشعبين الفلسطيني واللبناني بدعم كامل وتغطية أميركية-غربية وسكوت عربي وآسيوي مريب، محاولات حثيثة لإعادة إحياء مشاريع قديمة يصر إلى طرحها مجدداً بشدة وحماسة لافتة. وهذه الوسائط نراها تبشر بقرب تحقق حلم "شرق أوسط جديد مزدهر ومستقر"، له معالمه وأطره وقواعده القديمة والمستحدثة، التي هي موضوع تقريرنا الحالي، والتي لطالما عملت الإدارة الأميركية ولا تزال تعمل، على نسجها وتطويرها في المنطقة العربية بعناية ودهاء فائقين. وهذا التفاؤل في شقه الجدي غير المصطنع، حول نضوج الظروف المؤاتية لتحقيق الحلم المذكور، يستمد زخمه من التأويل الاستباقي الخاطئ لنتائج الحرب الأميركية-الإسرائيلية الغربية الشعواء لتصفية القوى الممانعة والرافضة لاتفاقيات ومشاريع التطبيع بكل أبعادها السياسية والاقتصادية والأمنية والثقافية في المنطقة العربية والساحة الإسلامية، بوصفها التحدي الرئيسي والعائق المتبقي (في الحسابات الأميركية) أمام تحقق الحلم المشار إليه.

وهذه المشاريع جرى التعبير عنها بشكل مباشر وصريح في مواقف إسرائيلية وأميركية معلنة حالية وسابقة. فمع اغتيال أمين عام حزب الله سماحة السيد حسن نصر الله ظن كثير من هؤلاء أن هذه المشاريع باتت قاب قوسين أو أدنى كي تصبح حقيقة واقعة. خصوصاً أن هذا الاغتيال تزامن مع رفع رئيس حكومة العدو بنيامين نتنياهو خلال خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في 27 أيلول 2024 خريطة سمّاها "الشرق الأوسط الجديد"، لا يظهر فيها أي أثر للأراضي الفلسطينية أو حتى حدود المناطق التي نصت عليها اتفاقية أوسلو، أي الضفة الغربية المحتلة وقطاع غزة المحاصر وشرقي القدس. وهذه الخريطة كما يلاحظ أدناه (راجع الخريطة رقم 1) تقسم المنطقة العربية إلى قسمين كبيرين؛ الأخضر منهما أطلق عليه محور النعمة، ويشمل الكيان الصهيوني ومجموعة من الدول الإقليمية مما تسمى بمحور الاعتدال، والأسود أسماه باللعنة أو النعمة، ويشمل كلاً من إيران، والعراق، وسوريا، ولبنان وهي مجموعة الدول التي يوجد فيها محور المقاومة أو الممانعة. ويخترق الخريطة خط أحمر يبدأ من منطقة خضراء أخرى في الشرق الأقصى، وهي الهند التي ترتبط هي أيضاً بعلاقات جيدة مع الكيان الإسرائيلي، ويمرّ عبر دولة الإمارات والسعودية والأردن ثم الكيان الصهيوني كمنصّة للانطلاق بعدها نحو أوروبا.

وفي ذلك إشارة إلى المشروع الذي يُعمل عليه من أجل بناء خط تجاري بحري و بري (سيأتي الحديث عنه)، يبدأ من الهند في الشرق الأقصى وينتهي بأوروبا وتشكّل موانئ الفجيرة ودُبيّ وحيفا محطات رئيسية في هذا المشروع، في حين يفتقد إدراج مصر والسودان ضمن محور "النعمة" لأي دور أو تبرير منطقي، سوى كونهما سوقاً استهلاكية ومصدراً رخيصاً لليد العاملة والموارد الطبيعية توفر للكيان الصهيوني في المركز العمق الاستراتيجي الجغرافي والاقتصادي والسياسي والأمني، الذي هو أحوج ما يكون إليه بالنظر إلى صغر مساحته الجغرافية ضمن شريط ساحلي ضيق:

خريطة رقم 1: المشروع الإسرائيلي لإعادة ترتيب المنطقة العربية



المصدر: إعداد المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق،

وكان مستشار الأمن القومي الأميركي جاك سوليفان أكثر وضوحاً عندما أكد أن الشراكات التي عملت وتعمل عليها الولايات المتحدة في المنطقة العربية، وذلك من ضمن استراتيجية أشمل تلحظ ردع خصومها واستخدام الدبلوماسية لخفض التصعيد والتكامل والتطبيع بين الدول العربية والكيان الصهيوني، مثل I2U2 ومبادرة دول G7 للشراكة من أجل البنية الأساسية العالمية والاستثمار (PGII)، والتي تندرج كلها تحت مظلة اتفاقيات "أبراهام" موضوع هذا التقرير، تصبّ في نهاية الأمر لتعزيز الدور الأميركي والمصالح الأميركية في المنطقة العربية، قائلاً "نحن نعمل على تعزيز وتوسيع اتفاقيات أبراهام، ودعم التكامل

النهائي والكامل لـ "إسرائيل" في منطقة الشرق الأوسط والعالم. وسيكون هذا مجالاً للتركيز المستمر بالنسبة لنا خلال الفترة المقبلة بينما نتطلع إلى إضافة المزيد من البلدان وإدخال "إسرائيل" بشكل أعمق في شبكة العلاقات في الشرق الأوسط وخارجه. كل هذا يشكل عنصراً أساسياً في نظرية تحقيق منطقة أكثر تكاملاً وازدهاراً واستقراراً تخدم مصالح شركائنا والولايات المتحدة على المدى الطويل.¹

إن ما يجري حالياً من عدوان إسرائيلي-أميركي مدمر يعتبر ترجمة عملية بالقوة الصلبة لكل تلك الأفكار. مما يشير بوضوح إلى تحول جوهري في العقيدة الأمنية للكيان الصهيوني بدعم أميركي، بالانتقال من عزل واحتواء وردع قوى الممانعة إلى ضربها وتصفيته نهائياً. والهدف يبقى قطع الطريق نهائياً ولمرة أخيرة على أية مشاريع أو خيارات غير المشروع الأميركي في المنطقة العربية، وعلى رأسه اتفاقيات "أبراهام" وأخواتها، أي بعبارة أخرى محاولة جديدة لإعادة رسم الخارطة الاقتصادية والسياسية والأمنية للمنطقة العربية بالدماء والدموع والبارود. وهذه الخارطة تعني فيما تعنيه تعطيل وضرب أية إمكانية لإقامة ممرات تربط الصين وإيران وروسيا بالحوض الشرقي للمتوسط، عبر العراق وسوريا ولبنان وفلسطين (غزة).

والمعضلة التي يعانيها الكيان في هذه المرحلة أنه بات أمام حسابات اقتصادية جديدة لا تسمح له بالتراجع عن تحقيق أهدافه أعلاه. فالدين الحكومي الإسرائيلي في تعاضم مستمر، وهو بات يتعدى 70٪ من الناتج المحلي الإجمالي من جراء الزيادة المضطردة في تكاليف العدوان المشار إليه العسكرية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية. كما أن ارتفاع حصة الدين المحلي إلى 66٪ من هذا الدين العام يعكس بدوره تحولاً جوهرياً في العقيدة الاقتصادية لدى حكومة العدو. فمنذ تأسيس الكيان على أنقاض الدولة الفلسطينية كانت الحكومات الصهيونية تعتمد على رأس المال الخارجي كمصدر رئيسي لتمويل التسليح وعمليات التوسع الاستيطاني وتسريع عملية التصنيع والبناء الاقتصادي (عقيدة بن غوريون)، وتحديدًا من الشتات اليهودي والولايات المتحدة الأميركية وألمانيا وبقية القوى الغربية.

لكن مع تسلّم اليمين الصهيوني بزعامة نتنياهو والسلطة اتخذ القرار باعتماد الاستقلال المالي بدلاً من التبعية المالية. وذلك بزيادة لاعتماد على بالاعتماد أكثر على التمويل المحلي مع ما يترتب على هذه الاستراتيجية من كلفة اقتصادية ومالية باهظة، مع المراهنة أن عملية التطبيع ومشاريع "السلام" الموهوم كفيلة بتمكين الكيان الإسرائيلي

¹ Keynote Address by National Security Advisor Jake Sullivan, The Washington Institute's 2023 Soref Symposium. May 4, 2023. إن القرارات التي نتخذها في العامين أو الثلاثة أو الأربعة أعوام القادمة سيكون لها صدق على مدى العقدين أو الثلاثة أو الأربعة عقود القادمة

من تكريس واقع اقتصادي وسياسي جديد. فالمهم في هذه المرحلة التي تلت عملية طوفان الأقصى، وما أحدثته من تقويض لاستراتيجية الردع الإسرائيلية وإبقاء المعركة في أراضي الخصم، تجنّب الإملاءات والشروط الغربية وإعطاء حكومة العدو قدرًا أكبر من الاستقلالية والمناورة في تكريس واقع جديد، لا يخدم أطماع الكيان الصهيوني وحسب بل يصب في خدمة المصالح الأميركية والغربية أيضًا.

فحكومة العدو رغم واقعها الاقتصادي والعسكري والأمني الصعب والمعقد حاليًا، لا تسقط من اعتبارها الثمار الاقتصادية والاجتماعية التي تأمل أن ينتجها عدوانها غير المسبوق على حركات المقاومة في غزة ولبنان. وأن النمو المرتفع الذي تتوقعه فور انتهاء الحرب قادر على امتصاص تكلفة المديونية العالية والفاثورة البشرية والاجتماعية والاقتصادية الباهظة بوقت قياسي، وأن "بنك إسرائيل المركزي" سيكون قادرًا على لجم ارتفاع الفائدة لتسهيل عملية النمو الاقتصادي، الأمر الذي لن يكون ممكنًا باعتقادنا في ظل هذا الارتفاع في معدلات التضخم. ويبقى للاعتبار الاجتماعي أهمية خاصة في حسابات المسؤولين الصهاينة، الذين يعتقدون أن ارتفاع المستوى المعيشي من جراء زيادة النمو الاقتصادي وانتظام المالية العامة للكيان واتساع مروحة التطبيع والتعاون مع المحيط العربي كله سيؤدي إلى تسهيل مهمتهم في معالجة أخطر مشكلة يواجهها كيان العدو منذ نشأته، وهي تصدّع النسيج الاجتماعي بكل أشكاله المتمثلة في التضاريس الاجتماعية الآخذة بالازدياد عمقًا (بين الأغنياء والفقراء)، وتباينات الهوية (الأشكنازيون مقابل المزارحيون، والعلمانيون مقابل المتدينون)، والخلافات السياسية (اليمن مقابل اليسار)، وما يتصل بكل ذلك من تدهور الالتزام واختلاف الرؤى والقيم لدى جموع المستوطنين.

إلا أن خبراء صهاينة يجدون أن هذه التوقعات الوردية تبقى مرهونة بشروط منها خروج هذا الكيان منتصرًا في حربه على جبهتي غزة ولبنان، ما يفسح المجال لتوسع وترسيخ عملية التطبيع بحيث "يصبح الشرق الأوسط أكثر استقرارًا بما يسمح بتدفق رؤوس الأموال إلى الداخل، وتوسع الصادرات إلى الخارج، وانخفاض تكاليف الدفاع"²، أي بمعنى آخر تصبح حكومة العدو قادرة على سداد ديونها. لا بل يذهب هؤلاء بعيدًا نحو رسم صورة جديدة للمنطقة العربية "إن هذه الرؤية للشرق الأوسط الجديد تعني ضمًا أن "إسرائيل" لن تظل دولة ديمقراطية ليبرالية معزولة في الشرق الأوسط، بل ستصبح في قلب سوق إقليمية جديدة. وسوف يستفيد الاقتصاد الإسرائيلي من القدرة على الوصول إلى أسواق عالمية جديدة، بما في ذلك الدول العربية".

² -The Netanyahu Doctrine, *ARIE KRAMPF*, *Jewish News Syndicate*, Dec. 2022.

وهذا ما يقودنا إلى التساؤل الآتي: ماذا لو لم تتحقق فرضية الصهاينة بالخروج منتصرين من الحرب، أو على الأرجح في حال حتى عدم قدرتهم على التحكم بأفق هذه الحرب واتجاهاتها؟ حينها ما هو مصير حلمهم الذي رفعه رئيس حكومتهم بنيامين نتنياهو في الأمم المتحدة؟ فمن دون التطبيع الذي يمنح الكيان الصهيوني العمق الاستراتيجي والمجال الاقتصادي الحيوي لنموه وازدهار وتوسّعه سيفقد الاقتصاد الإسرائيلي توازنه حتمًا، بعدما فقد أمنه من جراء طوفان الأقصى وتداعيات الحرب في الشمال، وسيكون هذا الاقتصاد على موعد مع أزمات مالية واقتصادية واجتماعية مستعصية وحالكة، ليس أقلها تراجع الاستثمارات العامة في البنية الأساسية والاستثمارات المباشرة والعجوزات في الموازين العامة والمديونية العالية ونزيف الموارد البشرية خصوصًا في أوساط الميسورين والأكاديميين وأصحاب الشركات وارتفاع معدلات الفقر وعدم المساواة.

ولن يكون تكرار تجربة الانتعاش أواخر ثمانينيات القرن الماضي بعد ركود وتضخم مزمن أعقب حرب تشرين 1973 أمرًا متاحًا لأسباب مجتمعية واقتصادية، بعضها خارجي ومعظمها داخلي يتصل بسيكولوجيا الحرب غير المسبوقة وإفرازاتها ونتائجها، أي بمعنى آخر من المستبعد أن تعود الاقتصادات وأسواق السلع والرساميل الغربية وحتى العربية لتسخير إمكانياتها في خدمة الاقتصاد الإسرائيلي، رغم اهتمام الغرب والتزامه عمومًا وبعض الدول الآسيوية (الهند) بتعزيز البيئة الاستراتيجية للكيان الصهيوني وتمكينه من الاندماج كليًا في المنطقة.

وهذه النتيجة تصبح أمرًا واقعيًا خصوصًا مع إخفاق الكيان الصهيوني ومَن وراءه أكثر فأكثر في تحقيق أهداف الحرب وكسبها في وقت قياسي كما اعتاد سابقًا. ومن هذه الأهداف ما هو معلن وغير معلن، بدءًا من التخلص من قوى المقاومة في المنطقة واستعادة الردع، بما يكفي ليس فقط لتحصين الاستيطان على حدود الكيان عبر تكريس مناطق عازلة داخل الأراضي اللبنانية وغزة، باعتبار هذا الاستيطان جزءًا من النظام الدفاعي للكيان، وإنما أيضًا إيجاد مناخ من الاستقرار والأمن داخل الكيان وفي محيطه لفترة طويلة، وانتهاءً بتوسيع وتنشيط اتفاقيات التطبيع مع بقية دول "الاعتدال" العربية وفي طليعتها السعودية. وهي أهداف يعتبر إنجازها ليس شرطًا لاستعادة ثقة المستثمرين ورواد الأعمال، وبالتالي استعادة الاقتصاد عافيته بالسرعة القصوى وحسب، بل الأهم بناء عمق استراتيجي حيوي يضمن أمن الكيان العسكري والأمني والاقتصادي لأربعة عقود قادمة أيضًا.

وليس مستبعدًا، لا بل من المرجح، أن يكون تسارع عمليات التدمير الشاملة والممنهجة للأبنية السكنية والبنى التحتية ومرافق الحياة العامة الجارية حاليًا على قدم وساق في كل

من غزة ولبنان مقصودة بذاتها ليس فقط على سبيل الانتقام من بيئة المقاومة والضغط عليها من أجل تحقيق مكاسب سريعة، بل أيضاً لتحقيق جملة أهداف أخرى أبرزها ما يلي:

◀ جر هاتين المنطقتين (أي غزة ولبنان) صاغرتين للتطبيع بعد انتهاء الحرب، تحت وطأة التكاليف الباهظة لعمليات إعادة الإعمار، والتي تسارع منذ الآن العديد من البلدان المطبّعة أو قيد التطبيع للتعبير عن استعدادها للمساهمة في هذه العمليات، تماماً كما أبدت دولة الإمارات استعدادها لإعادة إعمار سوريا خلال زيارة الرئيس بشار الأسد لهذه الدولة في آذار 2023.

◀ جعل عودة السكان إلى منازلهم في المناطق الحدودية تحديداً أمراً مستحيلاً. مما يساهم في تعجيل تحقيق الحلم الصهيوني بإحاطة كيانه بأحزمة جغرافية ضمن أراضي الخصم، تكون خالية من السكان ويستعيز بها عن محدودية عمقه الاستراتيجي كنقطة ضعف مقلقة له.

◀ القضاء على أي دور تجاري أو اقتصادي أو مالي محتمل يمكن أن تلعبه بيروت تحديداً، في الترتيب المستقبلي للمنطقة بحسب اتفاقيات "أبراهام"، التي تعطي هذا الدور في المنطقة لميناءي حيفا ودبي.

◀ استباق نتائج الانتخابات الأميركية بتكريس واقع يكون فيه للكيان الصهيوني اليد الطولى، ويعبّد الطريق للإدارة الأميركية الجديدة (سواء كانت بزعامة دونالد ترامب الأب الروحي وعربّ اتفاقيات أبراهام، أو كامالا هاريس التي ستكون محرّجة في حال التنصل من هذه الاتفاقيات، التي طالما عبّر حزبها عن التزامه بها وممارس ضغوطاً متعددة الأوجه مع الكونغرس للمضي قدماً في التطبيع أثمرت حينها بسماع السلطات السعودية لطائرات الكيان الصهيوني باستخدام مجالها الجوي) من أجل اغتنام فرصة ضرب أطراف محور الممانعة، ليس للمضيّ بزخم أكبر في تعميم وتوسيع اتفاقيات "أبراهام" وحسب، بل أيضاً لتصحيح وتعطيل ما يعتبره الكيان الصهيوني من انحرافات قادت بعض أطراف اتفاقيات "أبراهام"، مثل دولة الإمارات والمملكة العربية السعودية (كهدف محتمل)، لانتهاج استراتيجية دبلوماسية بديلة لعملية التطبيع التي ترعاها الولايات المتحدة.

والمقصود بذلك الاتفاق السعودي-الإيراني والتقارب الإماراتي-الإيراني والتطبيع مع سوريا بشار الأسد والترحيب بعودتها إلى جامعة الدول العربية، والتقارب الاستراتيجي مع الصين والتنسيق مع روسيا في أسواق الطاقة على وقع الحرب الأوكرانية، وصولاً إلى الانضمام مع كل من إيران ومصر وأثيوبيا لمجموعة

"بريكس- BRICS" في الأول من كانون الثاني 2024، والتي ما وجدت أساساً سوى لتحدي القوة السياسية والاقتصادية للدول الأكثر ثراءً في أميركا الشمالية وأوروبا الغربية، حلفاء الكيان الصهيوني. وقد باتت هذه المجموعة تضم أهم البلدان النامية في العالم، مع كتلة بشرية يقدر عدد أفرادها بحوالي 5,3 مليار نسمة، أو 45% من سكان العالم. كما تستحوذ على ما نسبته 28% من الاقتصاد العالمي كحد أدنى. ومع إيران والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة باتت مجموعة "بريكس" تسيطر على حوالي 44% من إنتاج النفط الخام العالمي. وهذه التطورات تشكل تحدياً كبيراً لطموحات الولايات المتحدة في المنطقة بحسب أوساط هذا الكيان.

فما يثير مخاوف الكيان الصهيوني من عودة الدفء إلى العلاقات الدبلوماسية السعودية-الإيرانية والإماراتية-الإيرانية، والتقارب مع سوريا والانضمام إلى تجمعات منافسة للغرب، يعني أن هاتين الدولتين بات لديهما خيارات أخرى لمواجهة التهديدات المزعومة من جانب إيران، غير التحالفات التي سعت الولايات المتحدة إلى نسجها تحت مظلة اتفاقيات "أبراهام"، بل هذه المرة من خلال تهدئة التوترات والتفاوض والتنسيق المباشر والتعاون المشترك مع طهران.

وكان مستشار الأمن القومي الأميركي جاك سوليفان قد أشار تلميحاً إلى هذه التوجهات، عندما صرّح بأن "القرارات التي تعمل الولايات المتحدة الأميركية على اتخاذها وتنفيذها في منطقة الشرق الأوسط (أي المنطقة العربية) خلال الأعوام 2023-2025 سيكون لها صدى على مدى العقدين أو الثلاثة أو الأربعة عقود القادمة.."³ وهو ما يتقاطع مع المبادئ التوجيهية الأساسية في عقيدة الأمن القومي الصهيونية، التي تجد من الضروري توسيع أطر التعاون الإقليمي من أجل الحفاظ على فترات طويلة من الهدوء الأمني والعسكري قدر الإمكان، للسماح بالاستقرار اللازم لتنمية الكيان كدولة معولمة ومزدهرة اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً، والسماح بإعادة توجيه الموارد نحو الاستيطان والتعليم والصحة والأبحاث والتطوير وغيرها من المجالات الضرورية لضمان استقرار الكيان ورفع مستوى المعيشة فيه.

وبالنظر إلى علامات الضعف والتحلل التي بدأت تصيب مشروع التطبيع الإسرائيلي العربي، من غير المستبعد أن تسعى الولايات المتحدة بوصفها الراعي لاتفاقيات "أبراهام" إلى صياغة مبادرات سواءً عبر الحديد والنار (كما يجري حالياً في غزة ولبنان) أو بواسطة

³ - مصدر سابق، Keynote Address by National Security Advisor Jake Sullivan

الديبلوماسية أو الإثنين معًا، من أجل تعبيد الطريق أمام إعادة انطلاق هذا المشروع وتحقيق أهدافه القريبة والبعيدة.

فما هي حقيقة هذه الاتفاقيات التي باتت مصبوغة بالأحمر القاني من جزاء الأرواح التي تزهق والدم الذي يراق على مذبحها في غزة ولبنان، بمباركة من الغرب الذي يبشرنا دومًا بالازدهار والديموقراطية والعدالة وحقوق الإنسان؟

الجزء الأول - تطورات اتفاقيات "أبراهام"

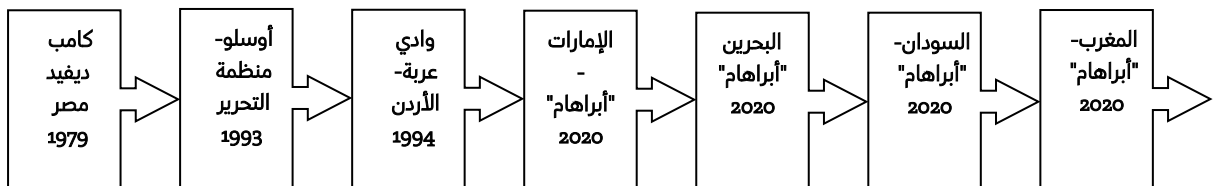
- (1) اتفاقيات "أبراهام"، الدوافع والأبعاد والأهداف.
- (2) هل حققت اتفاقيات "أبراهام" أهدافها المعلنة؟

1 اتفاقيات "أبراهام"، الدوافع والأبعاد والأهداف

يشار عادة إلى اتفاقيات "أبراهام" أو "الاتفاقيات الإبراهيمية" إلى سلسلة الاتفاقيات التي جرى توقيعها سنة 2020 برعاية الولايات المتحدة الأمريكية، بين الكيان الصهيوني والدول العربية الآتية: الإمارات والمغرب والبحرين والسودان. وقد نسبت هذه الاتفاقيات عمداً إلى النبي إبراهيم (عليه السلام) كعنوان للقرابة بين الديانتين اليهودية والإسلامية، بما أن اليهود ينتسبون إليه من ولده النبي إسحاق (عليه السلام)، بينما ينتسب إليه العرب وعلى رأسهم الرسول الأكرم (صلعم) من ولده النبي إسماعيل (عليه السلام). وهو أبو الديانات السماوية الثلاث، اليهودية والمسيحية والإسلام.

ومع أن تسمية "أبراهام" تعكس في الواقع عمق الأصولية الدينية الأرثوذكسية التي باتت تتحكم بالإدارة الأمريكية، بوصفها الراعية لهذه الاتفاقيات، إلا أنه لا بد من التمييز بين اليهودية والصهيونية. فالمشكلة لم تكن يوماً بين الديانتين الإسلامية واليهودية أو بين مكة والقدس المحتلة، بل هي بالأساس كانت وستبقى قضية صراع بين أهل الأرض ومشروع توسعي صهيوني- غربي اغتصب أرض فلسطين وطرد شعبها ويسعى لقضم أراضي الدول المجاورة. ولذلك فإن محاولات الصهاينة لتزييف حقيقة الصراع، بما فيها بطبيعة الحال أطروحة رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو مؤخراً في الأمم المتحدة حول "المصالحة بين القدس ومكة"، لا يمكن أن تبصر النور.

وتأتي هذه الاتفاقيات بعد أكثر من 25 سنة على توقيع اتفاقيات التطبيع بين الكيان الصهيوني وكل من مصر والأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية، برعاية الولايات المتحدة الأمريكية أيضاً، مع فارق رئيسي أن التطبيع مع مصر والسلطة الفلسطينية والأردن كان بين أطراف متحاربة بالأصل وافقت على إنهاء حالة الحرب بينها على قاعدة "الأرض مقابل السلام"، بينما التطبيع بين أطراف اتفاقيات "أبراهام" كان أقرب إلى التحالف بين أطراف متعاونة أصلاً لدرء خطر خارجي مزعوم. وذلك بحسب التسلسل الوارد في الرسم التالي:



وإذا كان الترويج لهذه الاتفاقيات يتم تحت عناوين مختلفة، مثل: إقامة شراكات كاملة في الأمن والاقتصاد والسياسة بين الأطراف المعنية، أو المصالحة بين الإسلام واليهودية، أو السلام والازدهار والرخاء، إلا أن الهدف النهائي يبقى سعي الإدارة الأميركية بصورة غير مباشرة لترميم نفوذها المتهوي في المنطقة العربية، مقابل أطراف مثل الصين وإيران وروسيا، من خلال إقامة تحالفات بين الكيان الصهيوني ودول عربية وأخرى آسيوية بعيدة نسبياً، لم تكن أصلاً في يوم من الأيام أطرافاً مباشرة في أي نوع من أنواع الصراع مع هذا الكيان. وبالتالي ليست اتفاقيات "أبراهام" "معاهدات سلام" كما يروج لها وإنما تحالفات نسجتها الولايات المتحدة لإخراج العلاقات التاريخية السرية التي كانت قائمة، في مجالات مثل التنسيق العسكري والاستخباراتي وتكنولوجيا المراقبة والتجسس، بين تلك الدول والكيان الصهيوني إلى العلن وإضفاء الطابع الرسمي عليها، بما يخدم الاستراتيجية الأميركية المستجدة في المنطقة، ومنها بطبيعة الحال ضمان استمرار حماية أمن الكيان الصهيوني الاقتصادي والاجتماعي.

وبذلك فقط تصبح الولايات المتحدة الأميركية قادرة على تحرير المزيد من مواردها العسكرية والديبلوماسية والاقتصادية المتناقصة أصلاً والمخصصة لمنطقة الخليج والمنطقة العربية عموماً، من أجل تزخيم استراتيجية "إعادة التوازن الآسيوي الاستراتيجي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ" لاحتواء الحضور الصيني المتصاعد، في منطقة باتت تشكل أكثر من ثلث الناتج العالمي وتضم ما يقرب من نصف سكان الأرض. علماً أن هذا التوجه الاستراتيجي في السياسة الخارجية الأميركية يلقي تأييداً واسعاً لدى الجمهور الأميركي، مقابل نفور متزايد لديه من الانخراط العسكري المباشر في "الشرق الأوسط"، خصوصاً أن هذا الانخراط هو لمصلحة الالتزام بأمن أطراف ثالثة وليس الدفاع عن مصالح أميركية.

وفي ميزان المصلحة الاقتصادية والسياسية من وراء اتفاقيات "أبراهام"، نعتقد أن قلة يمكنهم المجادلة في أن الدول المطبعة المصدرة للنفط في مجلس التعاون الخليجي تحتاج إلى الكيان الصهيوني من أجل رفايتها الاقتصادية. فالتودد للولايات المتحدة والأمل في أن تلزمها اتفاقيات "أبراهام" أكثر بتأمين الحماية لدول الخليج المطبّعة يبقى الدافع الرئيسي والمصلحة الأولى والأخيرة لتلك الدول. وحتى الوعود الأميركية بتزويد دولة الإمارات بالخبرات والتكنولوجيا العسكرية (ومنها طائرات F35 المقاتلة) لم تترجم حتى تاريخه على أرض الواقع وبقيت حبراً على ورق.

لقد أنفقت دولة الإمارات مئات ملايين الدولارات لجماعات الضغط وشركات العلاقات العامة

في الولايات المتحدة وحول العالم من أجل تحسين صورتها (بما فيه المجال البيئي حيث الأضرار البيئية الفادحة التي يسببها النشاط الأحفوري لشركاتها النفطية)، والتأثير في سياسات ونشاطات الكثير من الشخصيات والفاعليات السياسية والإعلامية ومنصّات التواصل الاجتماعي الأميركية، بهدف التلاعب بالمواقف وتحريف الوقائع. وذلك على أمل أن يؤدي كل هذا الجهد، في موازاة التطبيع مع الكيان الصهيوني إلى توطيد العلاقة مع الولايات المتحدة والمؤسسات الأميركية بما يمنحها الحصانة الكافية في مواجهة الانتقادات والضغطات الخارجية.

لكن مع تزايد الاستقطاب والخلل في السياسة الداخلية الأميركية وتسربهما إلى السياسة الخارجية، أصبح من الصعب أكثر من أي وقت مضى على أي شريك أو حليف للولايات المتحدة أن يثق في استمرارية موقف أميركا في الخارج مع تبدل الإدارة عند كل استحقاق انتخابي. وكان هذا واضحاً بشكل خاص عندما تولى الرئيس ترامب منصبه وفك ارتباط الولايات المتحدة باتفاقية التجارة الحرة لشمال الأطلسي (نافتا)، والشراكة عبر المحيط الهادئ (TPP)، كما انسحب ترامب من اتفاق باريس للمناخ، وإن عاد جو بايدن للانضمام إليه في أول يوم له في منصبه في كانون الثاني 2021. وكاد ترامب أن ينسحب حتى من منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو). وكان قرار الخروج من الاتفاق النووي مع إيران، المعروف باسم خطة العمل الشاملة المشتركة (JCPOA)، خطأ فادحاً بشكل خاص لصورة أميركا كشريك موثوق به. فهذا الانسحاب من الاتفاق النووي أقلق حتى دول الخليج العربية المعارضة أصلاً لهذا الاتفاق، كون هذه الخطوة أظهرت مستوى مزعجاً لهم من واقع التقلبات السياسية في الولايات المتحدة والتباينات في السياسة الخارجية. وباتت الولايات المتحدة شريكاً أقل موثوقية. الأمر الذي أثبتته ردة فعل الولايات المتحدة الباهتة عندما تعرضت المنشآت النفطية السعودية والمصالح الإماراتية وممرات الشحن التجاري لضربات متكررة من الحوثيين، على وقع التدخل السعودي الإماراتي في اليمن. مما أظهر ضعف الالتزام العملي والقصور الأميركي في الاستجابة. وهذا ما يفسر بالضرورة الاتفاق السعودي-الإيراني والتقارب الإماراتي-الإيراني وتطبيع العلاقات مع سوريا بشار الأسد، كما أشرنا آنفاً.

وبذلك فإن اتفاقيات "أبراهام"، بوصفها مشروعاً أميركياً بالأساس، لا ينبغي أن يحجب حقيقة المصلحة الإسرائيلية الملحة من ورائه. فالتطبيع مع الدول العربية المعنية ليس هدفاً بحد ذاته للكيان العبري، بقدر العوائد الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة التي يتيحها هذا التطبيع، بالاستناد إلى وجود آليات للتأثير التفاعلي بين تلك الاتفاقيات والمنافع الاقتصادية، كما سيتبين لاحقاً.

فالاقتصاد الإسرائيلي يمتلك إمكانات ضخمة غير مستغلة (مثل القاعدة التكنولوجية والصناعية المتقدمة والخبرات البشرية الرفيعة والنفوذ إلى أسواق المال الدولية ...)، ولذلك فإن هذا الكيان إذا لم ينجح بمساعدة الولايات المتحدة الأميركية بفتح الممرات البرية والجوية والبحرية الضرورية لحركة السلع والأشخاص والرساميل نحو آسيا والمحيط العربي الضخم، مستغلاً موقعه الجغرافي بين قارات آسيا وإفريقيا وأوروبا، فلن يكون قادراً على توظيف هذه الإمكانيات بالشكل الأمثل والأكمل، وبالتالي تحقيق أحلامه بالتفوق والازدهار والاستقرار الاقتصادي.

"إن السلام الاقتصادي" بالنسبة للإسرائيليين هو الأهم، ويعني بالنسبة إليهم أموراً حيوية لاستدامة كيانهم قوياً ومسيطرًا. ولتحقيق ذلك لا بد من توفر الاستقرار والشعور بالأمان، إضافة إلى العوامل الأساسية الآتية: السوق الضرورية للحصول على المواد الأولية خصوصاً المشتقات النفطية من جهة، وتصريف فائض الإنتاج الضخم ذي المحتوى التكنولوجي بأقل تكلفة ممكنة وأعلى عائد ممكن من جهة أخرى، والموارد المادية والبشرية الرخيصة الضرورية لماكنتهم الإنتاجية، والبنى التحتية اللازمة للرفاهية والتوسع الاقتصادي، مثل: تحلية المياه وشبكات الكهرباء وسكك الحديد وشبكات الطرق وخطوط الغاز والملاحة الجوية والبحرية، والسائحين والمستثمرين الخليجيين ذوو القدرة الشرائية العالية وما إلى ذلك ... وفي البحث حول العوائد غير المباشرة لاتفاقيات "أبراهام" والتي لا يمكن التقليل من أهميتها، وبحسب التقديرات الاستراتيجية لمهندسي هذه الاتفاقيات، يتبين أن تكوين جبهة عريضة معادية في مواجهة إيران والنفوذ الروسي والصيني، تضم دولاً غنية ومساحات شاسعة وتمتلك ما يكفي من الموارد التكنولوجية والمالية والطبيعية، وتعمل تحت مظلة دينية تمنحها الشرعية، سوف يسمح بتوزيع عبء المواجهة على تلك الدول بدل أن تبقى تتحمله أميركا والكيان الصهيوني. وبذلك يتمكن هذا الكيان من تحرير المزيد من موارده المالية والبشرية والمادية الموظفة في القطاع العسكري، وتحويلها للاستخدامات المدنية لزيادة الإنتاجية ورفع مستوى المعيشة من خلال الإنفاق على التعليم والصحة والبنى التحتية والأبحاث، إضافة إلى استعادة التوازن المالي العام من خلال فرملة تعاضم المديونية والعجز في الاقتصاد الإسرائيلي. حيث يعاني هذا الاقتصاد من عجز هيكلي في الميزان التجاري يفوق 19 مليار دولار، ومن دين عام متزايد بلغ 308 مليارات دولار حتى نهاية عام 2023 (أي دون احتساب كلفة الحرب على كل من غزة ولبنان المستمرة حتى تاريخه)، أي ما نسبته 66% من الناتج المحلي تقريبًا.

وتأتي اتفاقيات "أبراهام" أيضًا تنويجًا لتحولات مفصلية في المنطقة والعالم، تمثلت بشكل خاص في تعزيز التيارات والأفكار اليمينية والدينية المتشددة قبضتها على مراكز القرار سواء في تل أبيب والغرب عمومًا وواشنطن تحديدًا، يقابلهم حكام مستبدون في المنطقة

استغلوا مآسي ما سمّي "الربيع العربي" كي يُحكّموا قبضتهم أيضًا على دول عربية باسم العقيدة والإسلام المعتدل، مستغلين في ذلك سلطتهم على جزء من المقدسات والمعالم الدينية الإسلامية والمسيحية في المنطقة لإضفاء الشرعية على هذا الاستبداد، الذي يبدو أنه تحوّل إلى عدوى أخذت تضرب الكيان الصهيوني نفسه والذي يصادر بدوره الجزء الآخر من هذه المقدسات، فيما ضمنت الولايات المتحدة الأميركية ضمنت كذلك نفوذًا سياسيًا على مرجعيات دينية مسيحية (الفاتيكان) وإسلامية (الأزهر).

2) هل حققت اتفاقيات "أبراهام" أهدافها المعلنة؟

لقد أشرنا آنفًا إلى أن اتفاقيات "أبراهام" تستظل سردية معيّنة من أجل إضفاء الحد الأدنى من الشرعية والمقبولية عليها. فمن جهة ترفع راية دينية، كما سبق وأشرنا، كي تحاكي عواطف الجمهور والقيادات لدى الطرفين، ومن جهة أخرى تدغدغ أحلامهم بعناوين براقية، منها ترسيخ السلام والتعاون الاقتصادي والاستقرار بين دول المنطقة، بما يؤدي إلى تعزيز وتعميم الازدهار الاقتصادي وما إلى ذلك.

لكن استطلاعاً أجراه معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى في آذار 2022⁴، أي قبل العدوان على غزة ولبنان، يبيّن أن حوالي 71٪ من الإماراتيين و76٪ من البحرينيين يعارضون اتفاقيات التطبيع التي وقعتها حكوماتهم مع "إسرائيل". وهي أرقام قد تكون منخفضة نظرًا لصعوبة جمع بيانات استطلاعات الرأي التي تنتقد السياسة الحكومية في هذين البلدين والدول العربية المطبوعة عمومًا. كما أظهر الاستطلاع المذكور أن حوالي 75٪ من المواطنين السعوديين يعارضون أيضًا اتفاقيات "أبراهام"، علمًا أن هذه النتيجة كانت بحدود 50٪ خلال استطلاع كان قد أجراه المعهد نفسه في السعودية في تشرين الثاني من عام 2020.

واللافت أن هذا الرقم يرتفع إلى أعلى في البلدين اللذين لديهما معاهدات سلام طويلة الأمد مع "إسرائيل"، وهما مصر والأردن حيث يعارض مواطنوهما بنسبة 84٪ هذه المعاهدات. وبحسب مؤشر الرأي العربي السنوي الذي يجريه المركز العربي، والذي يستطلع

⁴ – Dylan Kassin and David Pollock , "Arab Public Opinion on Arab–Israeli Normalization and Abraham Accords", Washington Institute for Near East Policy, July 15,2022. ورد في المصدر:

[Edward P. Djerejian Center for the Middle East](#), "Five Reasons Why the Abraham Accords Are Ceding Ground to Arab–Iranian De–escalation", *Rice University's Baker Institute for Public Policy*- July 11, 2023.

آراء 14 دولة في المنطقة، فإن متوسط 84% يعارضون العلاقات الدبلوماسية مع "إسرائيل"، مقابل 8% فقط يؤيدونها⁵.

وهذه النتائج تهدد بالفعل مستقبل وديمومة عملية التطبيع برمتها بين الكيان الصهيوني والدول العربية المطبعة. خصوصاً أن جزءاً من حسابات الدول المطبعة في إضفاء الطابع الرسمي على العلاقات مع "إسرائيل" يستند إلى فكرة مفادها تخلي شعوب المنطقة العربية عن القضية الفلسطينية، أو على الأقل تضاؤل أهميتها في الوجدان العربي. لذلك يتوقع أن تصبح عملية التطبيع مع بقية الدول العربية أكثر صعوبة بعد العدوان على غزة ولبنان واتقاد جذوة النضال من جديد واحتضان القضية الفلسطينية، لا بل ستجد الدول المطبعة نفسها في وضع حرج للغاية، يجعل احتفاظها بعلاقات دافئة ومنفتحة مع الكيان الصهيوني مكلفاً للغاية ومستنزفاً لسمعتها وصورتها داخلياً وإقليمياً. خصوصاً أن كل المؤشرات باتت توحى أن العدوان الحالي المستمر على غزة ولبنان سيؤدي، من جملة نتائج أخرى بطبيعة الحال، إلى تقويض أحد أهم أغراض اتفاقيات "أبراهام" المتمثلة في احتواء قوة ونفوذ الدول والأطراف المتمسكة بالقضية الفلسطينية مثل إيران وحماس وحزب الله والحوثيين وغيرهم... علماً أن نتائج مؤشر الرأي العربي أعلاه كانت قد بينت قبل طوفان الأقصى أن متوسط 76% من الناس في جميع أنحاء المنطقة العربية يعتقدون أن "القضية الفلسطينية تهم جميع العرب وليس الشعب الفلسطيني وحده".

وفي نظرة سريعة على حصيلة ما يسمّى "عملية السلام" بعد مضيّ أربع سنوات تقريباً على إعلانها، يمكن تسجيل الملاحظات الآتية:

◀ أن هذه الاتفاقيات لم تؤد إلى تخفيض منسوب التوتر في المنطقة، لا بل شجعت الكيان الصهيوني على شن المزيد من الحروب والعمليات العسكرية فيها. ومن أبرزها ما يلي:

2021- عدوان على غزة بعد إطلاق حركة حماس صواريخ رداً على انتهاك المسجد الأقصى والتعدي على أملاك المقدسين.

أب 2022- عملية "الفجر الصادق" ضد الجهاد الإسلامي.

أيار 2023- اعتداءات إسرائيلية تخللها اشتباكات مع حركة الجهاد الإسلامي.

تشرين الأول 2023- عملية طوفان الأقصى والعدوان المستمر على غزة.

أيلول 2024- عدوان إسرائيلي جوي وبري غير مسبوق ومستمر على لبنان.

◀ اقتصادياً، تراجعت معدلات النمو الاقتصادي لدى معظم أطراف اتفاقيات "أبراهام"

⁵ - "Arab Opinion Index 2022: Executive Summary", Arab Center Washington DC Website, January 19, 2023.

ومنطقة الخليج عمومًا في ذروة تطبيق هذه الاتفاقيات، على الشكل المبين في الجدول أدناه:

جدول رقم 1: معدلات النمو الاقتصادي لدى معظم أطراف اتفاقيات "أبراهام" ومنطقة الخليج خلال الفترة 2022-2023

الدولة	2022	2023
الكيان الصهيوني	6,1%	3%
الإمارات العربية المتحدة	5,1%	4,2%
البحرين	3,4%	3%
السعودية	7,6%	3,7%
قطر	3,4%	2,4%
عُمان	4,4%	4,1%

◀ في الجهد العسكري نجد أن النفقات العسكرية لأطراف اتفاقيات "أبراهام" ودول الخليج عمومًا قد ازدادت بشكل كبير خلال الفترة ما بين إبرام الاتفاقية وسريان مفعولها، فيما يشبه سباق تسلح قياسي، كما يتضح من خلال الجدول الآتي:

جدول رقم 2: تطور الإنفاق العسكري لأطراف اتفاقيات "أبراهام" ودول الخليج خلال الفترة 2020-2023 (مليار \$)

الدولة	2020	2023
الكيان الصهيوني	21,7	27,5
الإمارات العربية المتحدة	19,8	23,7
البحرين	1,4	1,8
السعودية	57,5	75,8

ولعل أحد أبرز الاستنتاجات الأولية التي تقودنا إليها قراءة الملاحظات أعلاه هي الظن بأن اتفاقيات "أبراهام" إنما هي تدرج في إطار الاستقطاب وسياسة المحاور، بخلاف الغاية المعلنة منها حول التعاون في المجالات الاقتصادية والبيئية "لتوطيد قواعد السلام".

الجزء الثاني- مضمون اتفاقيات "أبراهام" بحسب الدولة العربية المطبّعة

1) الاتفاقية مع دولة الإمارات العربية المتحدة

1-1- الاتفاقية الشاملة للشراكة الاقتصادية (CEPA) بين دولة الإمارات

والكيان الصهيوني.

1-2- الدور الاقتصادي لدولة الإمارات في مخططات توسّع الاقتصاد

الإسرائيلي.

- في مجال تبادل السلع.
- في مجال تجارة الخدمات.
- في مجال التكنولوجيا المتقدمة.
- في المجال العسكري.

2) الاتفاقية بين المغرب والكيان الصهيوني.

3) الاتفاقية بين البحرين والكيان الصهيوني.

1) الاتفاقية بين السودان والكيان الصهيوني.

1) الاتفاقية مع دولة الإمارات العربية المتحدة

تتويجاً للعديد من الاتصالات واللقاءات التمهيدية التي شهدتها العام 2020 بين الكيان الصهيوني وبقية الدول العربية المطبّعة، جرى في البيت الأبيض بواشنطن وبحضور الرئيس الأميركي ترامب، التوقيع بشكل متزامن على "اتفاقيات أبراهام" بين الكيان الصهيوني وكل من دولة الإمارات والبحرين، في 15 أيلول 2020. وقد تضمّنت هذه الاتفاقيات العديد من الالتزامات تحت العديد من العناوين، وأبرزها الآتية:

- إقامة السلام والعلاقات الدبلوماسية والتطبيع.
- إنشاء السفارات.
- الحفاظ على الاستقرار.
- التعاون في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والعلمية الآتية: التمويل والاستثمار، الطيران المدني، التأشيرات والخدمات القنصلية، الابتكار والعلاقات التجارية الاقتصادية، الرعاية الصحية، العلوم والتكنولوجيا والاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي، السياحة والثقافة والرياضة، الطاقة البيئية، التعليم، الترتيبات البحرية، الاتصالات والبريد، الزراعة والأمن الغذائي، المياه، التعاون

القانوني.

- الأجندة الاستراتيجية للشرق الأوسط.
- التفاهم والعيش المشترك.

1.1 الاتفاقية الشاملة للشراكة الاقتصادية (CEPA) بين دولة الإمارات والكيان الصهيوني

تأتي هذه الاتفاقية في إطار تطبيق مندرجات المادة الخامسة من اتفاقيات "أبراهام"، لتكرس مسار التطبيع العلني المتسارع بين الإمارات العربية المتحدة والكيان الصهيوني في بعده الاقتصادي. فهذه الاتفاقية الضخمة (حوالي 900 صفحة) التي جرى توقيعها في 31 أيار 2022 ودخلت حيّز التنفيذ في 1 نيسان 2023، تتألف من 18 فصلاً تضم عناوين تتعلق بقضايا التجارة الخارجية والاستثمار والأعمال الناشئة والملكية الفكرية. وهي تستكمل سلسلة من الاتفاقيات المماثلة بعضها أبرم (مع الهند وتركيا) والبعض الآخر قيد التفاوض (مع أندونيسيا وكوريا وكمبوديا)، تطمح دولة الإمارات من خلالها لتكريس دورها كمركز عالمي للتجارة والاستثمار ومضاعفة ناتجها المحلي من حوالي 1,8 تريليون درهم حالياً إلى 3 تريليونات درهم بحلول 2030.

وتنص اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة الإماراتية-الإسرائيلية على إلغاء معظم التعريفات الجمركية وتعزيز الوصول إلى الأسواق. وبحسب النص الكامل للاتفاقية الذي نشرته وزارة الاقتصاد الإماراتية فإن من أبرز المنافع التي تضمنها الاتفاقية للطرفين ما يلي:

- إزالة وتقليص العوائق التعريفية وغير التعريفية. حيث سيتم على سبيل المثال إلغاء أو تخفيض فوري لأكثر من 96% من التعريفات الجمركية على البضائع بما يشمل 99% من التجارة بين الطرفين.
- ضمان وصول مزوّدَي الخدمات على اختلافها، مثل الخدمات المالية والاتصالات والسياحة والنقل والتوزيع لأسواق الطرفين.
- تطوير الاقتصاد الرقمي والتجارة الرقمية.
- التعاون في مجال التحديات المشتركة، مثل التكنولوجيا وأمن الطاقة والبيئة.
- جذب الاستثمارات وخلق الفرص الجديدة للدولة في قطاعات الطاقة والبيئة والتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي والتكنولوجيا.
- تحفيز نمو القطاعات الخدمية مثل الضيافة والخدمات المالية والتوزيع والتشييد.

- توفير منصة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في الدولتين للتوسع عالمياً.
- تطبيق معايير لتيسير التجارة بالبضائع عبر الحدود، بما يتوافق مع أحكام منظمة التجارة العالمية.
- إمكانية المشاركة في المشتريات الحكومية ضمن منافسة غير تمييزية.
- التعامل على قاعدة الدولة الأكثر تفضيلاً في تجارة السلع والخدمات، شرط الالتزام بقواعد للمنشأ جرى الاتفاق عليها.
- أحكام إضافية تفيد المصدّرين والمستوردين من دولة الإمارات والكيان الصهيوني، وتشمل ما يلي:

- زيادة التعاون فيما يتعلق بالاتفاق المتعلق بالحوافز التقنية أمام التجارة.
- التعاون في مجال تبادل المعلومات بين السلطتين الضريبتين.
- تعزيز الفرص التجارية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، مثل تعزيز التجارة الرقمية وسهولة وصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم إلى المعلومات، والتعاون لتحديد الفرص التجارية الجديدة.
- المشاركة في المشتريات الحكومية على قاعدة الشفافية والنزاهة.

ومن المفيد الإشارة في هذا المجال إلى مجموعة أطر مؤسسية جرى إنشاؤها بهدف تفعيل وتسريع اتفاقيات تطبيع العلاقات الإسرائيلية - العربية عموماً والإسرائيلية - الإماراتية تحديداً. ومن هذه الأدوات "مجلس الأعمال الإماراتي - الإسرائيلي" الذي جرى تأسيسه عام 2022 من قبل قادة الأعمال والقطاع العام من دولة الإمارات والكيان الصهيوني، للمساعدة في تعزيز الفرص المشتركة والتعاون الاقتصادي والشراكات التجارية بين الإماراتيين والإسرائيليين. وتعتبر شركة "اتصالات شتاينرايش" الإسرائيلية أحد أبرز مؤسسي وممّولي هذا المجلس. فهذه الشركة تنتج محتوى إعلامياً على شبكات التواصل الاجتماعي مثل Facebook و Twitter وغيرها، ومن المعروف أنها نشطة في مجال عمليات التأثير الإعلامي ووضع استراتيجية الاتصال مع الجمهور العربي بهدف جذبته للتطبيع من خلال إنتاج المحتوى والتأثير الإعلامي.

كذلك يعتبر "صندوق أبراهام" برأسمال قدره 3 مليارات دولار من الأدوات المستحدثة لتسهيل عملية التطبيع الاقتصادي بين الكيان الصهيوني وبقية الدول الموقعة على اتفاقية "أبراهام"، خصوصاً في مجال توفير الائتمان التجاري.

2.1 الأدوار الاقتصادية المرسومة لدولة الإمارات في إطار توسع الاقتصاد الإسرائيلي

يتبين من الجدول رقم (3) أدناه وجود أوجه تشابه اقتصادية واجتماعية كبيرة ومتعددة بين كل من دولة الإمارات والكيان الصهيوني. حيث يبلغ الناتج المحلي الإجمالي لكل من دولة الإمارات والكيان 507 مليار دولار و525 مليار دولار، مع نسب نمو تبلغ 7.9% و6.4% على التوالي. ومع وجود عدد سكان محدود نسبياً في كلا البلدين يصبح مستوى المعيشة مقاساً بدخل الفرد مرتفعاً، ويتراوح بين 54 ألف دولار في الإمارات و51 ألف دولار في الكيان الصهيوني (انظر الجدول رقم 3). كما أن كلا الطرفين يعتمدان سياسات اقتصادية ليبرالية قائمة على الانفتاح وحرية تبادل السلع والخدمات بما فيها العملات.

أما التباين الرئيسي بين الطرفين فيكمن في حجم التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي لكل منهما. إذ بينما تشكل التجارة الخارجية 30% من حجم الناتج المحلي الإجمالي في الكيان الصهيوني، فإنها تصل إلى 110% في دولة الإمارات. والسبب في ذلك يعود إلى ضخامة تجارة إعادة التصدير في الإمارات بوصفها مركزاً تجارياً إقليمياً رئيسياً، حيث تشكل إعادة التصدير ما يقرب من 50% من إجمالي صادراتها من البضائع. مما جعلها تحتل المرتبة 11 عالمياً في صادرات السلع في عام 2022 (المرتبة السابعة في حال تم التعامل مع دول الإتحاد الأوروبي كمجموعة) والمرتبة 18 في الواردات العالمية.

وإزاء هذه المعطيات يتوقع أن لا تتعدى قيمة التجارة البينية سنوياً بين دولة الإمارات والكيان الصهيوني ما بين 4.0 إلى 6.5 مليار دولار أميركي على المدى المتوسط، أي ما يعادل حوالي 1.0% إلى 1.5% من الناتج المحلي الإجمالي لكل بلد.

جدول رقم 3: أبرز المؤشرات الاقتصادية لدولة الإمارات والكيان الصهيوني

الإمارات العربية المتحدة	الكيان الصهيوني	أرقام عام 2022
507	525	الناتج المحلي الإجمالي (الحالي، مليار دولار أميركي)
51,393	54,331	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالدولار الأميركي)
7.9%	6.4%	النمو الاقتصادي (الناتج المحلي الإجمالي، التباين السنوي %)
9.9	9.7	السكان (مليون)
22.7	27.8	الاستثمار الأجنبي المباشر (مليار دولار أميركي)
566	135	إجمالي التجارة في السلع (مليار دولار أميركي) (بما في ذلك الاستيراد والتصدير وإعادة التصدير)
16	35	تصنيف الأعمال (المرتبة العالمية)
25	20	ترتيب القدرة التنافسية العالمية (المرتبة العالمية)
24	27	فعالية الحكومة (المرتبة العالمية)

المصادر: صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، المنتدى الاقتصادي العالمي، الأونكتاد

وفي محاولة أيضاً لاستقرار فرص قيام علاقات اقتصادية وتجارية نشطة مستقبلاً بين الطرفين، نستعرض فيما يلي بعض المؤشرات المفيدة في مجالات متعددة:

في مجال تبادل السلع

عموماً ترتفع إمكانية قيام علاقات تجارية بين أي من الدول كلما كانت تدفقات الواردات والصادرات من كلا الطرفين تكمل بعضها بعضاً. وهذه الإمكانية تصبح متوفرة عندما يتصدر المنتج من الصنف ذاته قائمة الصادرات في الدولة المصدرة وقائمة الواردات في الدولة المستوردة للشريك التجاري المحتمل.

فبحسب الجدول رقم 4، (أ) و (ب) يتبين أن فرص التبادل التجاري المؤكدة بين الطرفين تكاد تكون محصورة في سلعة محددة هي النفط الخام والنفط المكرر، بينما سلع أخرى كمعدات الاتصالات السلكية واللاسلكية، واللؤلؤ والأحجار الكريمة ومعدات الطائرات قد تشكل مجالاً للتنافس، لولا أن دولة الإمارات باتت تشكل منصة دولية لإعادة التصدير، بحيث لا تستورد السلع الإسرائيلية بغرض الاستهلاك المحلي بل لإعادة تصديرها للخارج. وهنا بالتحديد مكن الخطورة في أن تتحول دولة الإمارات أولاً إلى منصة يستخدمها الإسرائيليون للالتفاف على جهود مقاطعة منتجات الكيان الصهيوني داخل الدول العربية والإسلامية، وبالتالي تصبح بمثابة حصان طروادة لاختراق أسواق تلك الدول المنخرطة في هذه الجهود، وثانياً بوابة لإعادة تصدير البضائع الإسرائيلية إلى طرف ثالث بعد طمس وتحريف منشأ هذه البضائع.

وبمعنى أوضح، فإن التطبيع مع دولة الإمارات لا يستهدف السوق الإماراتية تحديداً ولكن هدفه النهائي هو فتح أسواق عربية وإسلامية في آسيا وإفريقيا بمليارات الدولارات أمام المنتجات الإسرائيلية من السلع والخدمات. مما يتيح للاقتصاد الصهيوني التشغيل بطاقته الإنتاجية الكاملة.

وبما أن دولة الإمارات تُعتبر مستورداً كبيراً للأدوية والآلات والأجهزة الكهربائية والفواكه والمكسرات وأجهزة القياس والتحليل والتحكم، وهي سلع تشغل مراكز متقدمة نسبياً في قائمة الصادرات الإسرائيلية، فقد تكون هذه السلع مرشحة أكثر من غيرها كمجال لإعادة تصدير البضائع الإسرائيلية نحو الأسواق العربية والإسلامية.

وبالنظر إلى الطلب المرتفع على السيارات والسفن لدى الكيان الصهيوني، فإنه قد يجد ضالته في دولة الإمارات للحصول على هذه السلع عن طريق إعادة التصدير وبشروط وتسهيلات أفضل فنياً ومالياً ولوجستياً، في ظل الاتفاقية الشاملة المشار إليها أعلاه.

جدول رقم 4، (أ)

أبرز الصادرات الإسرائيلية والواردات الإماراتية لسنة 2022		
المرتبة في واردات دولة الإمارات	المنتج	المرتبة في صادرات الكيان
6	اللؤلؤ والأحجار الكريمة	1
13	الأدوية	3
16	أجهزة القياس والتحليل	4
7	معدّات الطائرات	5
14	الآلات والأجهزة الكهربائية	8
2	معدّات الاتصالات السلكية واللاسلكية	9
5	النفط المكرر	13
8	آلات معالجة البيانات التلقائية	22
15	الفواكه والمكسّرات	24

جدول رقم 4، (ب)

أبرز الواردات الإسرائيلية والصادرات الإماراتية		
المرتبة في الواردات الإسرائيلية	المنتج	المرتبة في صادرات دولة الإمارات
1	اللؤلؤ والأحجار الكريمة	5
2	النفط الخام	1
3	المركبات الآلية	9
4	النفط المكرر	2
6	معدّات الاتصالات السلكية واللاسلكية	6
10	آلات معالجة البيانات التلقائية	16
11	معدّات الطائرات	17
25	السفن والقوارب والهياكل العائمة	19

وتعتبر الميزة النسبية (Revealed Comparative Advantage) من العوامل المحددة لإمكانية قيام علاقات اقتصادية وتجارية نشطة مستقبلاً بين أي من الدول، بما فيها دولة الإمارات والكيان الصهيوني. وهذه الميزة تقوم على مقارنة حصة صادرات الدولة من منتج ما بحصة نفس المنتج في الصادرات العالمية. ففي حال كانت الميزة النسبية أكبر من 1، فذلك دليل على ميزة نسبية عالية مقارنة بالدول الأخرى بالنسبة لفئة المنتج نفسه (والعكس صحيح).

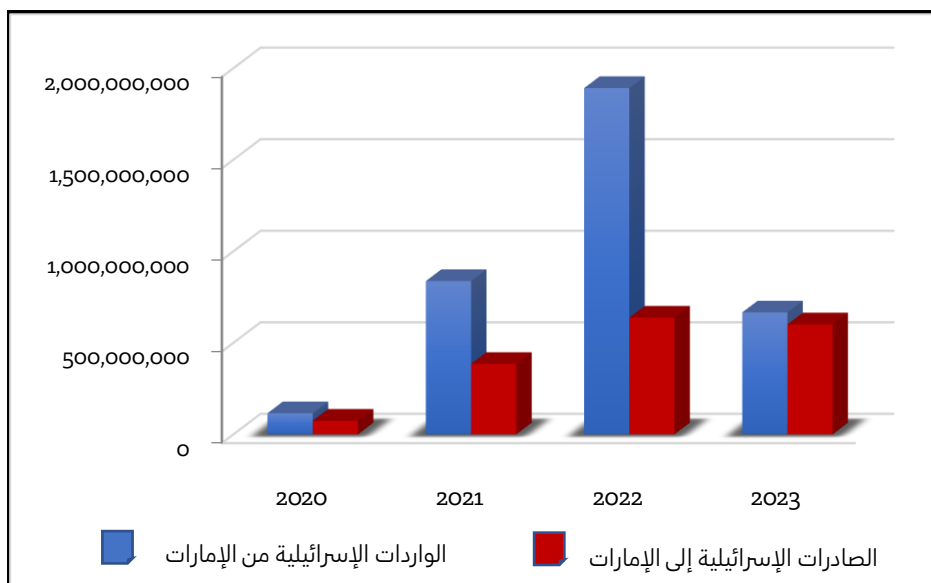
إنّ منتجات التصدير التي حصلت دولة الإمارات فيها على ميزة نسبية أكبر من 1 عديدة، ومن أبرزها: المجوهرات والتبغ وبوليمرات الإيثيلين والألمنيوم والأسمنت. ومن الواضح أن الإمارات تتمتع أيضاً بميزة في تطوير البنية التحتية، بما في ذلك مواد البناء والسيراميك بوصفها من أكبر المصدرين لها على مستوى العالم. في المقابل، يتمتع الكيان الصهيوني بميزة نسبية قوية في سلع أخرى مثل: الأسلحة والذخائر وأجهزة التشخيص الكهربائية والطبية والمنتجات الكيماوية والعصائر والفاكهة والخضراوات، بحسب الجدول رقم (5) التالي:

جدول رقم 5: صادرات ذات ميزة نسبية لدى دولة الإمارات والكيان الصهيوني (RCA)

أنواع المنتجات	الميزة النسبية	قيمة الصادرات (بملايين الدولارات)	قيمة الواردات (بملايين الدولارات)
الأسلحة والذخائر	11.1	758	1,004
أجهزة التشخيص الكهربائي للعلوم الطبية	6	887	312
أدوات للاستخدام في اليد أو في الآلة	5.6	926	521
منتجات كيميائية متنوعة	4.6	2,163	880
آلات وأدوات أخرى غير كهربائية	3.6	707	590
النقوش والأجهزة الطبية	3.6	1,423	619
عصائر الفاكهة والخضراوات	3.6	179	216
الكيان الصهيوني			
المجوهرات	9	19,917	295
التبغ	4.8	2,820	297
الألمنيوم	4.2	8,633	425
بوليمرات الإيثيلين	3.6	5,181	455
الليمون، الأسمنت، الأقمشة	2.2	1,178	472
هياكل وأجزاء من الحديد وال فولاذ والألمنيوم	1.6	1,828	280
مواد بلاستيكية أخرى	1.2	2,321	443
العطور ومستحضرات التجميل	1.1	2,168	528
دولة الإمارات			

وبحسب الرسم البياني رقم 1 أدناه، فقد ارتفع حجم التبادل التجاري بين الكيان الصهيوني ودولة الإمارات من 189 مليون دولار قبل توقيع "اتفاقيات أبراهام" عام 2020 إلى 2,5 مليار دولار عام 2023. علماً أن مجلس الأعمال الإماراتي-الإسرائيلي يتوقع أن يتجاوز حجم هذه التجارة عتبة الـ 5 مليارات دولار في عام 2025.

رسم بياني رقم 1: تطور التجارة بين الكيان الصهيوني ودولة الإمارات خلال الفترة 2020 - 2023



المصدر: قاعدة بيانات الأمم المتحدة للتجارة العامة (Database Comtrade)

وبحسب الجدول رقم (6) أدناه يتبين أن تجارة الألماس تشكل النسبة الأكبر من التبادل التجاري بين البلدين، يليها مواد البناء والطائرات والقمح والنفط المكرر...

جدول رقم 6: أبرز سلع التبادل التجاري بين دولة الإمارات والكيان الصهيوني عام 2022

صادرات دولة الإمارات إلى الكيان الصهيوني (%)		صادرات الكيان الصهيوني إلى دولة الإمارات (%)	
27,4	الألماس	64,4	الألماس
15,4	قضبان حديد مجدول	4,48	طائرات وحوامات هليكوبتر ومشتقاتها
5,33	قمح	3,94	بطاريات
4,58	نفط مكرر	3,73	مواد كيميائية (كلورايد)
4,2	تجهيزات بث إذاعي	3,37	شاشات كريستال (S'LCD)
3,32	هواتف	3,34	أجهزة قياس

المصدر: OEC World

في مجال تجارة الخدمات

تعدّ دولة الإمارات رابع أكبر بلد لتصدير واستيراد الخدمات من بين الدول النامية. وتشهد هذه الدولة أكبر معدل نمو في تصدير واستيراد الخدمات سنويًا، بلغ 51,9% و27% على التوالي عام 2022 (راجع الجدولين رقم 7 ورقم 8 أدناه). حيث يوجد في هذه الدولة أكثر

من 40 منطقة حرة متعددة التخصصات، ما بين تسهيلات النقل البحري والجوي، والمراكز المالية، والتكنولوجيا والابتكار، والمعارض والمؤتمرات، والإعلام والنشر والتصميم، والتجارة والتخزين والخدمات اللوجستية، والأبحاث والتطوير، وغيرها. وتتسم هذه المناطق ببنيتها التحتية المتطورة وعالية الكفاءة وبخدماتها المتنوعة والمتميزة التي تسهل سير أعمال الشركات. كما تقدم تسهيلات واسعة منها السماح بملكية كاملة للأجانب وتحويل الأرباح والإعفاء من الضرائب كلها بنسبة 100%، بالإضافة إلى إجراءات التأسيس السهلة. مما يوفر الوقت والجهد على المستثمرين، ويمنح دولة الإمارات هذا الموقع المتقدم في تجارة الخدمات بما فيها الأسواق المالية والمناطق الحرة عموماً.

وبذلك يصبح لدى الاقتصاد الصهيوني بكل قطاعاته وشركاته والمستثمرين فرص ذهبية لاكتساب ميزات نسبية كثيرة، تتيح له تعزيز تنافسيته وإنتاجيته خصوصاً في قطاعات أساسية كقطاع التكنولوجيا الفائقة، بما يمكنه من الوصول للأسواق الإقليمية والدولية بسهولة كبيرة وبكلفة متدنية، مستفيداً في كل ذلك من الاتفاقية الشاملة بين الطرفين، والتي تتيح للاقتصاد الإسرائيلي الحصول على كل هذه التسهيلات بكلفة متدنية وتسهيلات عالية. مما يعني عملياً تمكين هذا الكيان من السيطرة على العجز المالي لديه وإطفاء ديونه في وقت قياسي، من خلال زيادة معدلات النمو الاقتصادي.

جدول رقم 7: الدول النامية الخمس الأولى في تصدير الخدمات، 2022

البلدان النامية المصدرة للخدمات	القيمة (مليار \$)	الحصة من المجموع العالمي (%)	معدل النمو (%)
الصين	424	5.9	8.1
الهند	309	4.3	28.6
سنغافورا	291	4.1	9.3
الإمارات العربية المتحدة	155	2.2	51.9
تركيا	90	1.3	47

المصدر: الأونكتاد

جدول رقم 8: الدول النامية الخمس الأولى في استيراد الخدمات، 2022

البلدان النامية المستوردة للخدمات	القيمة (مليار \$)	الحصة من المجموع العالمي (%)	معدل النمو السنوي (%)
الصين	465	7.0	5.4
سنغافورا	259	3.9	6.5
الهند	250	3.8	27.3
الإمارات العربية المتحدة	97	1.5	27.3
المملكة العربية السعودية	83	1.3	13.0

المصدر: الأونكتاد

وقد زادت أهمية دولة الإمارات في التجارة العالمية، ليس فقط بسبب احتياطاتها الهائلة من النفط والغاز، ولكن أيضاً بسبب موقعها الجغرافي ومركزها الرائد في تجارة الخدمات ذات النوعية الراقية والبنية التحتية المتقدمة، خصوصاً الخدمات المالية الناشطة في المنطقة العربية وشمال إفريقيا وشرق وجنوب آسيا، وذلك من خلال مركز دبي المالي العالمي (DIFC) وأسواق أبو ظبي العالمية، بوصفهما منطقتين حرتين أساسيتين تتصدران مراتب متقدمة بين مراكز المال حول العالم بحسب الجدول رقم 9 أدناه:

جدول رقم 9: أهم المراكز المالية في المنطقة العربية وإفريقيا

التصنيف	المرتبة عالمياً	المركز المالي
719	21	دبي
702	35	أبو ظبي
682	54	كازابلانكا
679	57	تل أبيب
666	68	موريشيوس
660	74	البحرين
659	75	الرياض
656	78	الدوحة
651	81	كيجالي

المصدر: المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق

في مجال التكنولوجيا المتقدمة

تشكّل منتجات التكنولوجيا المتقدمة حوالي ثلث إجمالي صادرات الكيان الصهيوني و85,3% من إجمالي الخدمات الإسرائيلية المصدّرة لسنة 2023. ومن المعروف أن هذا الكيان يتقدم على دول متطورة ونامية كثيرة في مجال البحث والتطوير، حيث يخصص نسبة عالية جداً من الناتج المحلي لهذه الغاية، كما يتضح من خلال الجدول رقم 10 أدناه. ولذلك يلاحظ أن التجارة الناشئة بين هذا الكيان ودولة الإمارات يمكن أن تتضمّن سلعاً وخدمات عالية التقنية:

جدول رقم 10: البلدان الأعلى استثمارًا في البحث والتطوير

الدولة	إجمالي الإنفاق المحلي على البحث والتطوير (مليون دولار)	إجمالي الإنفاق المحلي على البحث والتطوير (مليون دولار)	صادرات الخدمات المتصلة بالبحث والتطوير (مليون دولار)
الكيان الصهيوني	5.4%	21,146	10,207
كوريا الجنوبية	4.8%	111,116	4,826
السويد	3.8%	20,281	13,294
بلجيكا	3.5%	21,121	6,622
الولايات المتحدة الأمريكية	3.4%	730,329	95,331

المصدر: OECD

وعادة ما يتم تصنيف المنتجات محل التجارة الدولية إلى مجموعات مختلفة بناءً على كثافة محتواها التكنولوجي على الشكل الآتي:

- منتجات التكنولوجيا المتقدمة: High-technology products وتشمل المنتجات ذات المحتوى المتقدم من الأبحاث والتطوير (D&R) والتقنيات الرائدة، مثل معدات الطيران والأدوية والإلكترونيات المتقدمة.
- منتجات ذات تقنية متوسطة وعالية Medium-high-technology products : تتضمن هذه المنتجات أيضاً قدرًا كبيرًا من البحث والتطوير ولكنها قد لا تكون في طليعة الابتكار التكنولوجي، مثل السيارات والمواد الكيميائية والآلات.
- المنتجات ذات التقنية المتوسطة والمنخفض، Medium-low-technology products: وهي المنتجات التي تحتوي على بعض المكونات التكنولوجية ولكنها ليست متقدمة مثل الفئات السابقة. وتشمل سلعًا مثل منتجات المطاط والبلاستيك والمعادن الأساسية وبناء السفن.
- المنتجات ذات التقنية المنخفضة Low-technology products: وهي تشمل منتجات أقل تطورًا من الناحية التكنولوجية وتتطلب عمالة كثيفة، مثل المنسوجات والملابس والأحذية.

ومما يعطي الكيان الصهيوني ميزة تنافسية في قطاع التكنولوجيا المتقدمة أن صادراته من المنتجات عالية التقنية أكثر من وارداته منها. الأمر الذي قد يمنح الكيان الصهيوني فرصًا كبيرة لتسويق منتجات قطاعه التكنولوجي، عبر إعادة التصدير من دولة الإمارات،

ليس إلى الدول العربية المطبّعة وحسب بل نحو بقية الدول العربية والإسلامية ودول آسيوية، من بينها بطبيعة الحال الهند.

ويذكر أن دولة الإمارات التي يغلب على صادراتها الطابع ذو المحتوى التقني المنخفض والمتوسط المعتمد على الخامات، وتعمل جاهدة على تغيير هذا الواقع من خلال استقطاب وتوطين التكنولوجيا، قد زادت حصة مستورداتها من المنتجات ذات التقنية العالية من أقل من 15% إلى ما يقرب من 20% على مدى السنوات العشر الماضية. وبالتالي فإن دولة الإمارات هي بالتأكيد على لائحة زبائن الكيان البارزين في مجال منتجات التكنولوجيا، خصوصاً أن الزيادة في المنتجات التكنولوجية المستوردة للإمارات قد تزامنت مع خطوات عملية بعضها مشترك مع الكيان الصهيوني، من أبرزها:

- منح التسهيلات للشركات الناشئة بما فيها الشركات الإسرائيلية في مجال التكنولوجيا المالية في المناطق الحرّة.

- إنشاء "مكتب أبو ظبي للاستثمار" فرعاً له في تل أبيب في عام 2021 لدعم الشركات الإسرائيلية المبتكرة، التي تتطلع إلى تأسيس وتوسيع عملياتها في العاصمة الإماراتية.

- تنفيذ سلسلة من المشاريع التنموية الاقتصادية تحت عنوان "مشاريع الخمسين"، التي تهدف إلى تسريع مسار التنمية في الدولة، وترسيخ مكانتها كوجهة مثالية للمواهب والمستثمرين.

- تخصيص حوالي خمسة مليارات درهم لتمويل عملية توطين التكنولوجيا المتقدمة.

- إنشاء "شبكة الثورة الصناعية الرابعة" التي تسعى إلى تنمية 500 شركة وطنية من خلال تطبيق التقنيات التكنولوجية المتقدمة على مدى خمس سنوات.

- مضاعفة جهود إمارة دبي لجذب الشركات الرائدة والمواهب المتخصصة من جميع أنحاء العالم من أجل تسريع نمو اقتصادها الرقمي. وقد تم لهذه الغاية توقيع مذكرة تفاهم بين المنطقة الحرة لجبل علي في الإمارات "جافزا" مع اتحاد غرف التجارة الإسرائيلية، يتعهد فيها الجانبان ببذل جهود حثيثة لتأسيس التواصل وبناء شراكات جديدة لتعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية. بالإضافة إلى تبادل البيانات التي من شأنها أن تخدم هذه العلاقات، بما فيها اللوائح والقوانين وخطط الأعمال والفرص المتعلقة بالتخطيط الاقتصادي.

في المجال العسكري:

من الواضح أن اتفاقيات "أبراهام" لعبت دورًا بارزًا في تعزيز وانتعاش صادرات السلاح الإسرائيلي. فقد تمكن الكيان الصهيوني، الذي يعدّ ثامن أكبر مصدر للأسلحة في العالم، من زيادة قيمة صادراته العسكرية بشكل قياسي لتبلغ 12.5 مليار دولار في 2022. وقد تضاعفت تلك الصادرات في أقل من عقد من الزمن، وزادت بنسبة 50٪ في ثلاث سنوات من جرّاء مضاعفة الدول المطبوعة ل وارداتها من السلاح الإسرائيلي (راجع الرسم البياني رقم 2 أدناه). وفي إشارة إلى هذا التطور، صرّح وزير الحرب يوآف غالانت: «إن البيانات الرائعة التي كشفت عنها وزارة الحرب الإسرائيلية، والتي وصلت إلى آفاق جديدة في الصادرات العسكرية، تُظهر قوة "إسرائيل" وقدراتها التكنولوجية الممتازة»، متجاهلاً دور اتفاقيات "أبراهام" في تعزيز صادرات السلاح الإسرائيلي.

وهذا التجاهل نجده أيضًا في تصريح لأحد مسؤولي وزارة الحرب الإسرائيلية (سيبات-SIBAT) العميد يائير كولاس، عندما قال: «وصلت الصادرات العسكرية الإسرائيلية إلى ذروة جديدة للمرة الثانية على التوالي، بزيادة ملحوظة بلغت 65٪ في غضون خمس سنوات. ويعود الفضل في هذا النجاح في المقام الأول إلى التكنولوجيا التي طوّرتها الصناعات العسكرية الإسرائيلية. وقد نما الطلب على الحلول العسكرية الإسرائيلية في العام الماضي، وهو ما تجلّى في الزيادة الحادة في الاتفاقيات بين وزارة الحرب والحكومات (Government To Government). وبالنظر إلى المستقبل، فإن التغييرات الجيو-استراتيجية في أوروبا وآسيا بالإضافة إلى اتفاقيات "أبراهام" تولّد طلبًا كبيرًا على الأنظمة الإسرائيلية المتطورة. وتتعاون وزارة الحرب بنشاط مع الصناعات العسكرية الإسرائيلية لزيادة نطاق الصادرات العسكرية باستمرار».

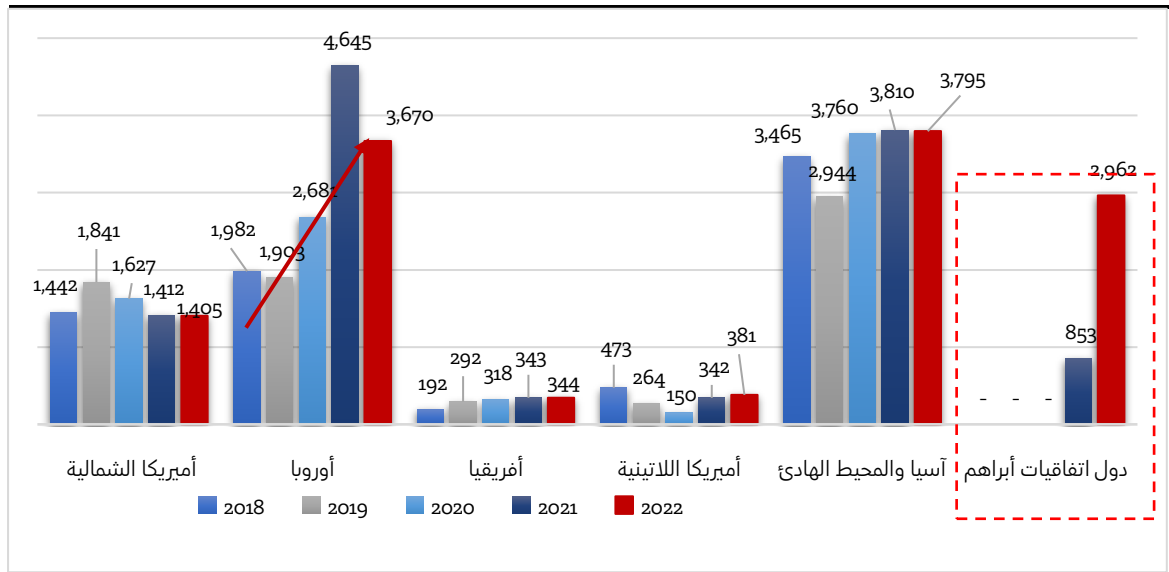
وكانت وزارة الحرب الإسرائيلية في السنوات الأخيرة قد حددت زيادة الصادرات العسكرية كأولوية مركزية. وهي بذلت جهودًا إضافية لتوسيع الأسواق وتقليل اللوائح وإزالة الحواجز أمام تلك الصادرات، معتمدة في ذلك بشكل خاص على اتفاقيات التصدير المباشرة بين الحكومات (Government To Government).

حيث يلاحظ الدور الذي لعبته اتفاقيات "أبراهام" في توسيع أسواق السلاح الإسرائيلي، لتشمل ليس فقط دولاً أوروبية بل دولاً مثل الإمارات ودول مجلس التعاون الخليجي الأخرى، التي باتت للمرة الأولى مدرجة علنًا على قائمة مستوردي المعدات العسكرية الإسرائيلية، وبنسبة كبيرة بلغت حوالي 24٪ من إجمالي أسواق السلاح الإسرائيلية، مقابل 30٪ لدول منطقة آسيا والمحيط الهادئ، و29٪ للدول الأوروبية، و11٪ لأميركا الشمالية، و3٪ لدول إفريقية، و3٪ لدول أميركا اللاتينية (راجع الرسم البياني رقم 2).

وتجدر الإشارة إلى أن العلاقات التجارية في المجال العسكري بين الكيان الصهيوني ودولة

الإمارات تحديداً ليست مستجدة، فكل ما فعلته اتفاقيات "أبراهام" أنها سمحت بظهور هذه العلاقات إلى العلن. فسعي دولة الإمارات لامتلاك أسلحة إسرائيلية الصنع يعود لسنة 2007، عندما لجأت الإمارات إلى شركة "فور دي للحلول الأمنية - 4D Security Solutions" التي تعود ملكيتها للكيان الصهيوني ومقرها في الولايات المتحدة، من أجل تحديث صناعاتها العسكرية حول منشآت الطاقة الحساسة، وإنشاء نظام مراقبة ذكي على مستوى مدينة أبو ظبي. كما فازت شركة "آي جي تي إنترناشونال - Asia Global Technology International (AGT)"، وهي شركة سويسرية منفصلة يملكها صاحب شركة "فور دي" ماتي كوخافي، بعقدٍ قيمته 6 مليارات دولار مع هيئة البنية التحتية الوطنية الحيوية التابعة لحكومة أبو ظبي في عام 2008، مع ما تضمنه العقد من تقديم شركة "لوجيك إنديستريز - Logic Industries" التابعة لها ومقرها في الكيان الصهيوني، الخبرة الفنية الفعلية من أجل توفير التكنولوجيا الأمنية لـ "المنشآت الحيوية" في دولة الإمارات.

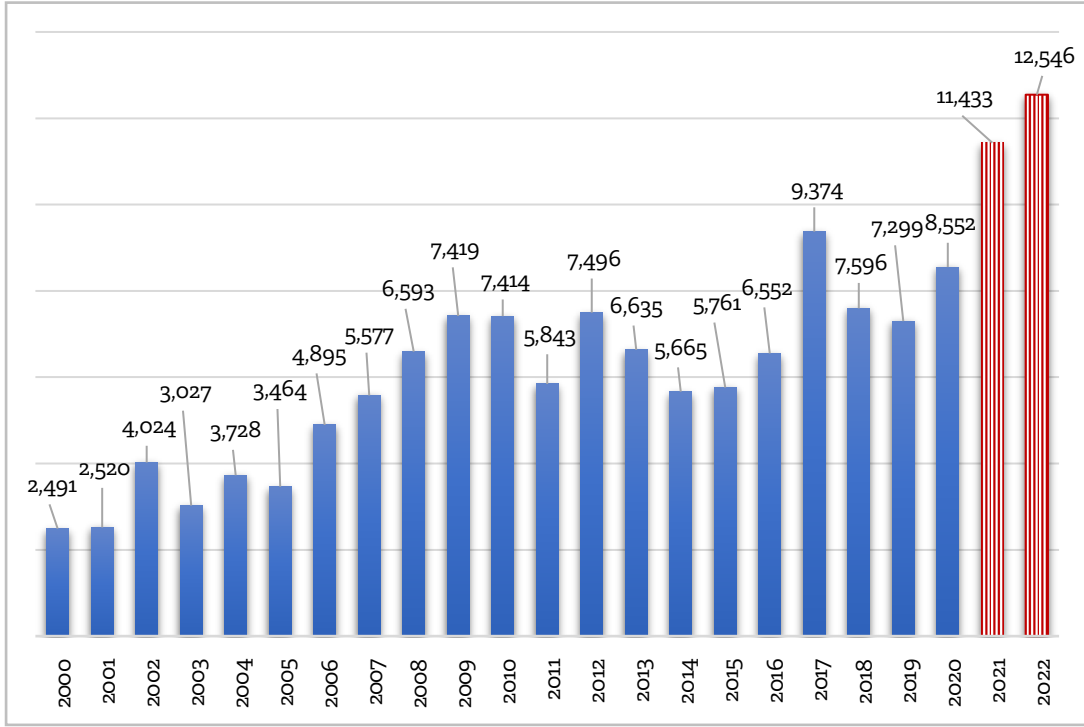
رسم بياني رقم 2: تطور الصادرات العسكرية الإسرائيلية بحسب وجهتها للفترة 2018-2022



المصدر: [Ministry of Defense - English | Ministry of Defense \(mod.gov.il\)](https://mod.gov.il)

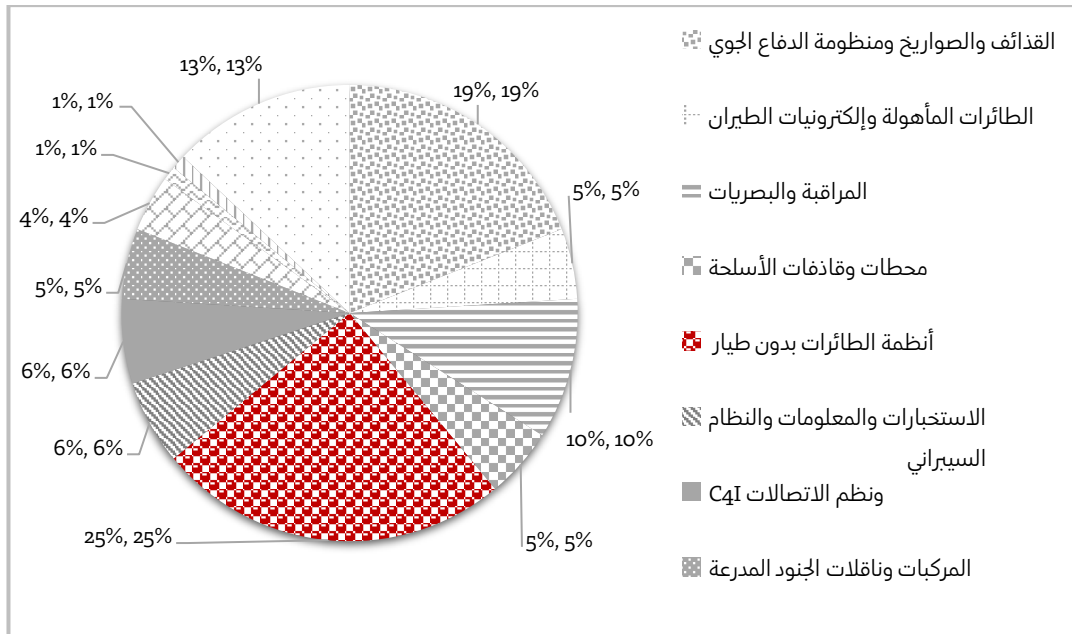
وبعدما كان متوسط القيمة السنوية لصادرات السلاح الإسرائيلي يساوي 7596 مليون دولار و7299 مليون دولار في عامي 2018 و2020 على التوالي، ارتفع هذا المتوسط إلى 12546 مليون دولار سنة 2022، أي بعد سنتين من توقيع اتفاقيات "أبراهام"، وبزيادة تفوق 17 ضعفاً خلال 5 سنوات بحسب الرسم البياني رقم (3) الآتي:

رسم بياني رقم 3: تطوّر صفقات السلاح 2009-2022 (بملايين الدولارات)



أما أنواع المعدات العسكرية التي يصدرها الكيان الصهيوني فهي تتوزع على الشكل الوارد في الرسم البياني رقم (4) التالي:

رسم بياني رقم 4: أنواع الصادرات العسكرية الإسرائيلية عام 2022



2) الاتفاقية بين المغرب والكيان الصهيوني

صحيح أن المغرب هو الدولة العربية السادسة في عقود التطبيع العربي المعلن مع الكيان الصهيوني، بعد الاتفاقيات مع مصر والأردن والبحرين والإمارات والسودان، وأحد أبرز أطراف اتفاقيات "أبراهام" إلا أن علاقات المغرب التاريخية مع الكيان الصهيوني سابقة على كل تلك الاتفاقيات، وهي معروفة وإن كانت سرية وعلى مستوى دبلوماسي أدنى. وقد ظهرت هذه العلاقات إلى العلن في بداية التسعينيات من القرن الماضي بالتزامن مع توقيع اتفاقيات أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية والكيان الصهيوني.

فقد سبق توقيع اتفاقية التطبيع بين المغرب وكيان العدو بتاريخ 10 كانون الأول في إطار اتفاقيات "أبراهام" عام 2020، بعد التزام معلن من قبل الإدارة الأميركية بالاعتراف بسيادة المغرب على الصحراء الغربية، نشاطات عديدة تؤكد انخراط المغرب في التطبيع مع العدو الإسرائيلي. فالى جانب الزيارات الروتينية لحوالي 50 ألف إسرائيلي للمغرب سنوياً، تحوّل المغرب عملياً إلى قاعدة خلفية لترويج التطبيع بين هذا العدو وبعض الدول العربية. ولعل من أبرز وأهم هذه النشاطات كان "اللقاء الاقتصادي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا" الذي استضافته مدينة الدار البيضاء في المغرب بتاريخ 30 تشرين الأول 1994، تحت رعاية وتنظيم "المنتدى الاقتصادي العالمي" ومقره دافوس في سويسرا. وذلك بهدف ترسيخ العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية والكيان الصهيوني، وطي صفحة المقاطعة الاقتصادية العربية لهذا الكيان. وقد شارك في المؤتمر 2500 مشارك معظمهم من رجال الأعمال ورؤساء شركات من 61 دولة حول العالم، بما فيها الولايات المتحدة والدول الأوروبية والآسيوية وممثلين عن جميع الدول العربية والإسلامية باستثناء الدول الآتية: ليبيا والسودان واليمن والعراق والجزائر وإيران وسوريا ولبنان التي أعلنت مقاطعتها للمؤتمر. علماً أنه عقدت لاحقاً ثلاث دورات أخرى بعد مؤتمر الدار البيضاء، خلال أعوام 1995 في عمان، و1996 في القاهرة، و1997 في الدوحة. وقد جرت على هامش اللقاء مراسم افتتاح مكتب للمصالح الإسرائيلية في الرباط في اليوم التالي مباشرة.

وكان من أبرز مخرجات لقاء الدار البيضاء ما يلي:

• الإعلان عن شراكة جديدة في عالم الأعمال.

• التزام الحكومات بتنفيذ اتفاقيات "السلام"، وتوفير المؤسسات والحوافز للتجارة والاستثمار. وفي المقابل يلتزم القطاع الخاص بتوظيف تأثيره الدولي لدفع "ديبلوماسية السلام" قُدماً في الشرق الأوسط وما وراءه، وصولاً إلى التعبئة السريعة للموارد في سبيل تحصيل الفوائد الملموسة "للسلام الدائم".

• تأكيد المؤتمر على الدور الهام لكل من سوريا ولبنان في مشاركة جهود التنمية الاقتصادية الإقليمية.

• العمل على إزالة كل معوقات التجارة والاستثمار، بما فيها المقاطعة وصولاً إلى ضمان حرية حركة البضائع والرساميل والأشخاص والانفتاح على الاقتصاد العالمي، مع توجيه شكر خاص لدول مجلس التعاون الخليجي على قرارها رفع المقاطعة من الدرجتين الثانية والثالثة.

• وفي إطار العمل لتحويل مخرجات مؤتمر الدار البيضاء إلى خطوات ملموسة في مجال التنمية الاقتصادية و"السلام"، فإن الحكومات والقطاع الخاص يلتزمون بما يلي:

◀ بناء المؤسسات للشرق الأوسط وشمال إفريقيا في مجال حرية تدفق السلع ورأس المال والعمل، بما فيه خصوصاً تأسيس بنك التنمية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

◀ تطوير الحوار في مجال الإصلاح الاقتصادي والتعاون الإقليمي والدعم التقني، والتخطيط التنموي بعيد المدى.

◀ إنشاء المجلس الإقليمي لتطوير السياحة.

◀ إنشاء الغرفة الإقليمية للتجارة.

◀ إنشاء مجلس الأعمال الإقليمي.

◀ إعلان النية بإنشاء الأطر التنظيمية الآتية، الكفيلة بتجسيد التعاون بين القطاعين العام والخاص لدى الأطراف المشاركة، ومنها:

- لجنة توجيهية مقرها المغرب، تضم ممثلي الحكومات المشاركة للتنسيق مع القطاع الخاص.

- سكرتاريا تنفيذية لتعزيز نموذج التنمية الاقتصادي الجديد، بما يساهم في دعم أمن المنطقة، وكذلك المساهمة بتعزيز مجلس الأعمال وغرفة التجارة الإقليميين المشار إليهما أعلاه.

◀ تأسيس "المجموعة الاقتصادية الاستراتيجية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا"، بمبادرة من القطاع الخاص في الدول المشاركة. وهذه المجموعة تقدم التوصيات لتعزيز التعاون الاقتصادي الإقليمي، وإزالة العوائق من أمام التجارة والاستثمارات الخاصة.

3) الاتفاقية بين البحرين والكيان الصهيوني

ذكرنا في ما سبق أنه جرى في البيت الأبيض بواشنطن وبحضور الرئيس الأميركي ترامب التوقيع على مبادئ اتفاقيات "أبراهام"، بين كل من دولة الإمارات والبحرين مع الكيان الصهيوني في وقت واحد، بتاريخ 15 أيلول 2020. قد التزم الطرفان (أي البحرين والكيان الصهيوني) بالسعي إلى إبرام اتفاقيات في الأسابيع المقبلة بشأن الاستثمار والسياحة والرحلات الجوية المباشرة والأمن والاتصالات والتكنولوجيا والطاقة والرعاية الصحية والثقافة والبيئة، وفتح السفارات.

بعد ذلك جرى ترجمة هذه المبادئ والالتزامات على الشكل الآتي:

- التوقيع رسمياً على اتفاقية التطبيع بين الكيان الصهيوني والبحرين (ودولة الإمارات) في البيت الأبيض.
 - 18 تشرين الأول 2020: صدور البيان المشترك لإقامة العلاقات الدبلوماسية. وذلك خلال حفل رسمي أقيم في المنامة، إيذاناً بالافتتاح الرسمي للقنوات الدبلوماسية (السفارات).
 - كانون الأول 2020: توقيع اتفاقية التأشيرة. حيث وقّع الطرفان اتفاقية تسمح بالسفر بدون تأشيرة. وكان من المقرر في البداية أن تدخل هذه الاتفاقية حيّز التنفيذ في عام 2021. لكن استعويض عن التنفيذ الذي تأخر لأسباب كثيرة، بوضع إطار لتخفيف قيود السفر.
 - كانون الثاني 2021: توقيع اتفاقية التعاون الدفاعي والأمني، والتي تضمنت تبادل المعلومات الاستخباراتية والتعاون في مجال الأمن السيبراني.
 - 13 أيلول 2021: توقيع اتفاقية التعاون الاقتصادي والتجاري، مع التركيز على قطاعات مثل التمويل والاستثمار والتكنولوجيا.
 - 2 شباط 2022: توقيع مذكرة تفاهم بشأن التعاون الدفاعي والاستخباراتي.
 - أيلول 2022: إنجاز اتفاقية التجارة الحرة الأولى، بهدف تقليل الحواجز التجارية وتعزيز العلاقات الاقتصادية، وخاصة في مجال التكنولوجيا والتمويل.
- وقد أدت هذه الاتفاقيات إلى تعميق الأساس لمزيد من التطبيع بين الطرفين في مجالات مثل التمويل والأمن السيبراني والدفاع والتكنولوجيا والتبادل الثقافي.

4) الاتفاقية بين السودان والكيان الصهيوني

أعلن السودان انضمامه الى اتفاقيات "أبراهام" في كانون الثاني 2021، حين كان العسكريون والمدنيون يتقاسمون السلطة. وقد حصل ذلك شفاهة خلال محادثة جماعية

بالهاتف في تشرين الأول من ذلك العام بين الرئيس الأميركي دونالد ترامب ورئيس وزراء العدو الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، ورئيس مجلس السيادة الانتقالي عبد الفتاح البرهان ورئيس الوزراء عبد الله حمدوك. وكان سبق هذه التفاهات لقاء عقد بين البرهان ورئيس وزراء العدو نتنياهو في مدينة عنتيبي الأوغندية في شباط 2020.

وفي المقابل حصل السودان على مساعدات مالية أميركية بعد أن ظل لسنوات طويلة مقاطعا من قبل المجتمع الدولي، كما تم رفعه من اللائحة الأميركية للدول الراضية للإرهاب.

وفي السادس من كانون الثاني 2021 وقّع السودان إعلاناً أولياً لاتفاقيات "أبراهام" لإضفاء الطابع الرسمي على نيّته تطبيع العلاقات مع الكيان الصهيوني. وقد حدث ذلك خلال حفل أقيم في الخرطوم، تخلله توقيع وزير العدل السوداني ووزير الخزانة الأميركي آنذاك ستيفن منوشين على الإعلان نيابة عن حكومتيهما. وعلى عكس الاتفاقيات مع دولة الإمارات والبحرين، لم يكن توقيع السودان ملزماً بالكامل ويتطلب موافقة من برلمان سوداني منتخب لتنفيذ "معاهدة سلام" مع الكيان الصهيوني. وبالتالي لم يتم إقرار أي إجراءات ملموسة لتبادل العلاقات الدبلوماسية، على الرغم من إلغاء السودان قانون مقاطعة "الكيان الصهيوني".

وبالرغم من إعلان البرهان أن بلاده ستظل ملتزمة بالاتفاقيات الدولية التي وقّعتها، في أول خطاب له بعد انقلابه على شركائه المدنيين في 25 تشرين الأول 2021، لم يجر حتى الآن توقيع المعاهدة بين السودان والكيان الصهيوني. بخلاف التفاهات التي كان قد توصل إليها وزير خارجية الكيان إيلي كوهين مع رئيس مجلس السيادة عبد الفتاح البرهان، خلال زيارة له للخرطوم في شباط 2023، والتي تنص على توقيع معاهدة سلام بين السودان والكيان الصهيوني، وتطبيع العلاقات بين الطرفين في مجالات الزراعة والطاقة والصحة والمياه والتعليم لاسيما في المجالات الأمنية والعسكرية، بعد أن يتم تشكيل حكومة مدنية في الخرطوم.

الجزء الثالث- أخوات اتفاقيات "أبراهام"

1 مجموعة I2U2

(2) الممر الهندي- العربي- الأوروبي، أو ممر "بايدن".

(1-2) مكونات المشروع.

(2-2) الطبيعة الجيوسياسية للممر الهندي.

(3-2) الجدوى الاقتصادية لمشروع الممر الهندي، وفرص نجاحه المستقبلية.

1 مجموعة I2U2

تقاطعت تطورات اتفاقيات "أبراهام" بين الكيان الصهيوني والأنظمة العربية المطبّعة مع التطورات الجيوبوليتكية الجارية في شرق آسيا. حيث وجدت الهند بزعامة حزب "بهاراتيا جاناتا" الهندوسي المتشدد برئاسة "ناريندا مودي"، في مشاريع الولايات المتحدة الأميركية المنخرطة بشدة في منطقة شرق آسيا والمحيطين الهندي والهادئ، بما فيها تحديداً بحر الصين الجنوبي، فرصة لضمان مصالحها في مواجهة باكستان الإسلامية (في الصراع على إقليم جامو وكشمير) والصين البوذية (في الصراع على التيبِت)، بوصفهما خصمين لدودين، ويثقل علاقتها بهما تاريخ من الحروب الدامية والتنافس الاقتصادي والروحي. ولذلك وجد "مودي" كزعيم لحزب قومي يلتزم تحقيق مصالح الرأسمالية الهندية ويتطلع إلى دور مهيم في آسيا جنوباً وشرقاً وغرباً، كما ينظر بعين القلق والريبة إلى المشاريع الصينية في المنطقة، في عرض الإدارة الأميركية للانضمام إلى التكتلات الجديدة في الشرق الأوسط فرصة سانحة لإنشباع حاجة هذه الرأسمالية إلى التكنولوجيا (الإسرائيلية) والموارد المالية والطبيعية (الإمارات العربية المتحدة)، والأسواق (العربية والأوروبية والأميركية).

ففي تشرين الأول سنة 2021 جرى اللقاء الأول افتراضياً بين كل من الولايات المتحدة الأميركية والهند والكيان الصهيوني والإمارات العربية المتحدة. وهذا اللقاء مهّد للقيمة الافتتاحية في تموز 2022 في إطار ما سميّ مجموعة "آي تو يو تو" (I2U2)، والتي لا يخفي أطرافها طموحهم لتوسيعها مستقبلاً كي تشمل دولاً مثل مصر والسعودية وربما اليونان. وسنتحدث عن هذه الاتفاقية بمزيد من التفصيل في فقرات لاحقة من هذه الدراسة.

وبحسب مستشار الأمن القومي الأميركي جيك سوليفيان، فإن الإدارة الأميركية تعوّل كثيراً على هذه الاتفاقية وتنظر إليها بوصفها "إطاراً جديداً للانخراط الأمريكي في الشرق الأوسط يقوم على الشراكات، والردع، والدبلوماسية، وتخفيف حدّة التصعيد، والدمج، والقيم". وهي ترمي إلى الربط بين جنوب آسيا، والمنطقة العربية، والولايات المتحدة الأميركية " كقوة توازن خارجي في تقدم مستمر، وتتطلب جهداً أكبر من حلفائها،

وشركائها، وأصدقائها للحفاظ على التوازن الإقليمي". وكان سبق اتفاقية تأسيس مجموعة (I2U2) تقارب هندي-إماراتي انتهى إلى توقيع الطرفين اتفاقية للشراكة الاقتصادية الشاملة (CEPA) دخلت حيّز التنفيذ في أيار 2022، تلاها في العام نفسه اتفاقية مماثلة وقّعتها دولة الإمارات مع الكيان الصهيوني (أشرنا إليها أعلاه)، وتناولت مواضيع مثل التجارة بالسلع والخدمات والتجارة الإلكترونية وقواعد المنشأ والشراء الحكومي والاستثمارات وحقوق الملكية الفكرية والتعاون الاقتصادي.

تضم هذه المجموعة كلا من الولايات المتحدة الأميركية والهند والكيان الصهيوني والإمارات العربية المتحدة. أما اسم المجموعة فهو اختصار للحروف الأولى من أسماء الدول المشاركة باللغة الإنكليزية، أي (I2 (India,Israel) و United States of America, United و U2 (Arab Emirates).

وبحسب البيان المشترك الأول للمجموعة، الذي صدر في 14 تموز 2022، فإن دول المجموعة تهدف إلى تعزيز التعاون والاستثمار في مشاريع التكنولوجيا والبنية التحتية، ومجالات التعاون السياسي والاقتصادي، بالإضافة إلى التصدي للتحديات في قضايا الأمن البحري ومجالات المياه والطاقة والنقل والفضاء والأمن الغذائي. وهذه المجموعة التي تشكّل حوالي 31٪ من الناتج العالمي تُعتبر عملياً رأس الحربة في تنفيذ مخرجات اتفاقيات "أبراهام"، وعلى رأسها مشروع "ممر بايدن" أو "الممر الاقتصادي بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا"، الذي سيكون موضوع الفقرة التالية.

صحيح أن مناقشات مجموعة I2U2 تركّز على قضايا عملية مثل البنية الأساسية، والبيئة، والصحة، والأمن الغذائي، والطاقة وحتى الفضاء والتكنولوجيا، إلا أن الهدف الأساسي الذي تسعى الولايات المتحدة الأميركية لتحقيقه هو استكمال الجهود وتجميع ما أمكن من الموارد لتطويق واحتواء النفوذ الجيو-اقتصادي للصين الآخذ بالتوسع عالمياً، والذي بدأ يترك بصماته على تشكيل جيوبوليتيك المنطقة العربية وشرق آسيا وإفريقيا، خصوصاً مع التقدم في تنفيذ مشروعات "مبادرة الحزام والطريق".

وهذا السعي الأميركي كان قد تجلّى بصورة أوضح خلال لقاء مجموعة السبع (G7) عام 2021، حيث أطلقت المجموعة مبادراتها التي شملت مشاريع استثمارية تزيد قيمتها على 40 تريليون دولار من أجل "المساعدة في تضييق احتياجات البنية التحتية في العالم النامي"، كي تكون بمثابة مصدر بديل وجذاب (عن مبادرة الحزام والطريق الصينية) للاستثمارات والتكنولوجيا في منطقة المحيطين الهندي والهادئ. وبعد مرور عام أعادت مجموعة السبع تسمية المبادرة لتصبح "الشراكة من أجل البنية التحتية العالمية والاستثمار" لتعبئة 600 مليار دولار بحلول عام 2027 في الاستثمارات العالمية في البنية التحتية، انسجاماً مع مبادرة الرئيس الأميركي جو بايدن في حزيران 2022 لمواجهة

المبادرة الصينية المذكورة.

وتطمح مجموعة I2U2 إلى زيادة عدد أعضائها كي تشمل شركاء جدد في الشرق الأوسط وجنوب آسيا (مثل السعودية والأردن والفلبين...). علماً أن العديد من دول المجموعة لديها مقاربات سياسية مختلفة في الموضوع الصيني، قد تجعل مستقبل هذه المجموعة على المحك. وربما تأمل الولايات المتحدة احتواء وتجنب هذا التباين السياسي من خلال تركيز جهد المجموعة على مواضيع اقتصادية وبيئية وغذائية وعلمية وصحية وخدمائية. خصوصاً أن هذا التباين قد ترجم من خلال عدة خطوات عملية قامت بها الدول الخليجية وكيان العدو، منها تطوير كل من الإمارات العربية المتحدة والكيان الصهيوني وكذلك السعودية أوثق العلاقات التجارية مع بكين، خاصة في مجالات النقل والاتصالات والطاقة. كما أن السعودية ودولة الإمارات أصبحتا إلى جانب كل من إيران ومصر وأثيوبيا اعتباراً من بداية العام الجاري 2024 أعضاء "جدداً" في منظمة "بريكس"، وهي المنافس الرئيسي "للأطلسي" بجناحيه الأميركي والأوروبي، كما ذكرنا آنفاً.

كذلك لم يمنع الانضمام لمجموعة I2U2 الهند من الانخراط بشدة في فعاليات منظمة "بريكس" في مؤتمرها الأخير المنعقد برئاسة روسيا في مدينة "قازان" (تتارستان) الروسية في 2 تشرين الأول 2024.

وفي السنوات الأخيرة، عمدت الولايات المتحدة إلى الضغط وابتزاز كل من دولة الإمارات والكيان الصهيوني، وكذلك السعودية (من خلال تسامحها المقصود وتقديم الإغراءات بتجاوز قضية مشاركة مواطنين سعوديين في تنفيذ هجمات 11 أيلول وقتل الصحفي السعودي المعارض بطريقة بشعة..) من أجل لجم الاندفاع الخليجية نحو الشرق ووضع حد للاستثمارات الصينية في البنية التحتية لديها، خصوصاً الموانئ وشبكات الاتصالات. كما سارعت إلى ترجمة البيان المشترك لمجموعة I2U2 عبر إطلاق رزمة من المبادرات التنظيمية في عام 2023، يفهم منها رغبة الولايات المتحدة في تكريس دور مجموعة I2U2 كحديقة خلفية للتطبيع الإسرائيلي-الخليجي، وتحديدًا الإسرائيلي-الإماراتي، ومن أبرزها ما يلي:

- تنظيم منتدى الأعمال I2U2 في أبوظبي في شباط 2023، حيث أعلنت دولة الإمارات عن مجموعة من الاستثمارات تنوي تنفيذها في الهند، خصوصاً في مجالي الزراعة والطاقة (نشير إليها أدناه). وقد تحوّل هذا المنتدى إلى منصة دائمة لرجال الأعمال والمؤسسات من القطاعين الخاص والعام لدى أعضاء المجموعة الأربعة.
- تحالف الأعمال I2U2، وهو مبادرة من القطاع الخاص تم تشكيلها في نيسان 2023 من قبل مجلس الأعمال الأميركي - الإماراتي، ومجلس الأعمال الإماراتي - الإسرائيلي، ومجلس الأعمال الإماراتي - الهندي.

• شراكة المؤسسات الخاصة I2U2 (I2U2 Private Enterprise Partnership)، وهي شراكة بين القطاعين العام والخاص تم توقيعها في أيلول 2023 بين وزارة الخارجية الأميركية ومجالس الأعمال المشار إليها آنفاً.

أما أبرز المشاريع التي جرى الإعلان عنها، خصوصاً على هامش منتدى الأعمال أعلاه، فنذكر منها ما يلي:

في مجال الأمن الغذائي: تخطط دولة الإمارات لتنفيذ مشروع ضخم في الهند عبر استثمار مليار دولار أميركي، من أجل تطوير سلسلة من مجمعات الأغذية المتكاملة في تلك الدولة. حيث تقوم تلك المشروعات بدمج واستخدام أحدث ما توصلت إليه التكنولوجيا والتقنيات الذكية في مجال المناخ والحد من هدر وفساد الأغذية والحفاظ على المياه العذبة وتوظيف مصادر الطاقة المتجددة. وفيما توفر الهند الأرض المناسبة للمشروع، سيشترك خبراء تكنولوجيا من القطاع الخاص الأميركي والإسرائيلي لتطبيق حلول مبتكرة تساهم في الاستدامة الشاملة للمشروع، باستخدام خبراتهم وتقنياتهم.

في مجال الطاقة النظيفة: تعمل شركات خاصة من دول مجموعة I2U2 على تطوير مشروع هجين للطاقة المتجددة في ولاية "جوجارات" الهندية، يتكون من طاقة الرياح والطاقة الشمسية مع نظام متكامل لتخزين تلك الطاقة. حيث قامت وكالة التجارة والتنمية الأميركية (USTDA) بتمويل دراسة جدوى للمشروع. وتتخذ هذه الشركات من دولة الإمارات مقراً لها. ويساهم هذا المشروع في تمكين الهند من تحقيق هدفها المتمثل في الحصول على 500 جيغاواط من قدرة الوقود غير الأحفوري بحلول عام 2030. وبذلك تصبح الهند مركزاً عالمياً لسلاسل التوريد البديلة في قطاع الطاقة المتجددة.

في مجال الفضاء: تعزيز التعاون في إطار اتفاقيات "أرتميس" (Artemis)، التي صاغتها وكالة ناسا ووزارة الخارجية الأميركية، لأغراض الاستكشاف المدني والاستخدام السلمي للقمر والمريخ والأجرام الفلكية الأخرى، واستخدام البيانات وقدرات المراقبة الفضائية لتمكين صانعي السياسات والمؤسسات ورجال الأعمال في مواجهة التحديات البيئية وتغير المناخ.

في مجال البيئة: تأتي اتفاقيات AIM للمناخ، (Agriculture Innovation Mission for Climate) (AIM for Climate / AIM4C). وهي مبادرة مشتركة كانت أطلقتها دولة الإمارات والولايات المتحدة في تشرين الأول 2020، وذلك بهدف توحيد جهود المشاركين لزيادة الاستثمار بشكل كبير في الزراعة الذكية مناخياً وابتكار النظم الغذائية وغيرها من أشكال الدعم على مدى خمس سنوات (2021-2025) وصولاً إلى معالجة تغير المناخ والجوع العالمي.

2) الممر الاقتصادي الهندي - العربي - الأوروبي، أو "ممر بايدن"

ولعل درّة التاج في اتفاقيات "أبراهام" تحديداً وفي الجيو-استراتيجية الأميركية عموماً، هو الإعلان عن

"مبادرة الممر الاقتصادي الهندي- الشرق أوسطي- الأوروبي"

(Corridor Economic India - Middle East - Europe - IMEC)

عبر دولة الإمارات والسعودية والأردن والكيان الصهيوني، التي تمت صياغتها مبكراً بين الرئيس الأميركي جو بايدن ورئيس الوزراء الهندي ناريندا مودي وولي العهد السعودي محمد بن سلمان، بمباركة الاتحاد الأوروبي المتحمس لاحتواء تداعيات الحرب الأوكرانية. وقد تولّى ولي العهد السعودي الإعلان عن هذه المبادرة خلال قمة مجموعة العشرين المنعقدة في نيودلهي في أيلول 2023، والتي تخللها توقيع مذكرة التفاهم من قبل حكومات الدول الآتية: الهند، الولايات المتحدة الأميركية، السعودية، الإمارات العربية المتحدة، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، والاتحاد الأوروبي.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا الممر هو بالأصل مشروع إسرائيلي، جرى طرحه للمرة الأولى قبل نحو 3 أعوام، وتحديداً في نيسان 2017، حين كشف وزير النقل الإسرائيلي يسرائيل كاتس (حالياً وزير خارجية العدو) لأول مرة عن خطة لإنشاء ما سمّاه "سكك حديدية للسلام الإقليمي"، لربط "إسرائيل" ما وصفها بـ"الدول العربية المعتدلة" في الخليج. وأعاد كاتس طرح المشروع خلال زيارة نادرة له ضمن الوفد الإسرائيلي برئاسة نتنياهو لسلطنة عُمان في 7 تشرين الثاني 2018 بدعوة من السلطان قابوس لحضور "مؤتمر النقل الدولي" المقام بالعاصمة العمانية مسقط. ويتمثل المشروع، بحسب الوزير الإسرائيلي، في تأسيس شبكة سكك حديدية إقليمية عابرة لمنطقة الشرق الأوسط، تربط "إسرائيل" بدول الخليج مروراً بكل من الأردن والسعودية. وقال كاتس في تصريحات لاحقة من العام نفسه إن "القطار العابر لمنطقة الشرق الأوسط سيسمح بربط إسرائيل بطريقة أكثر فاعلية بالدول العربية"، موضحاً أن "الخطة التي تعمل عليها إسرائيل وتدفع من أجل تنفيذها هي إعادة إحياء خط قطار كان موجوداً بالفعل (في إشارة لسكة حديد الحجاز العثمانية)، ويربط مدينة حيفا بالحدود الأردنية عبر الضفة الغربية، ومنها إلى السعودية ودول الخليج".

وفي إشارة منه إلى دور إدارة ترامب الجديدة في الترويج لهذا المشروع، قبل توقيع اتفاقيات التطبيع، قال الوزير الإسرائيلي: "الإدارة الجديدة في واشنطن- في ذلك الحين- نشطة جداً في سبيل تطبيع العلاقات بالمنطقة بين إسرائيل ودول الخليج". وقد أشارت وقتها صحيفة يديعوت أحرونوت الإسرائيلية في حينه إلى أن كاتس عرض مشروع القطار الجديد على

إدارة ترامب، وأوضح لمستشار الرئيس الأميركي للمفاوضات الدولية السابق "جيسون غرينبلات" أنه "لا يطلب دعماً مالياً أميركياً للمشروع، وإنما يطلب فقط تشجيع الأردن والسعودية ودول الخليج على قبوله"، مضيفة أن "السكك الحديدية التي ستمر في الدول العربية ستمولها شركات خاصة بهدف الربح المالي". وأن "السكة الحديدية ستنتقل من مدينة حيفا، مروراً بمدينة بيسان التي يطلق عليها الإسرائيليون اسم "بيت شآن"، ومنها إلى جسر الملك حسين، الذي يربط الضفة الغربية بالأردن فوق نهر الأردن، إلى عمّان، قبل أن تصل إلى مدينة الدمام السعودية".

لقد استجابت الإدارة الأميركية مبكراً للمشروع الإسرائيلي، ووجدت فيه فرصة لاستمالة الهند للانضمام إلى استراتيجية احتواء وتطوير النفوذ الصيني، بما في ذلك "مبادرة الحزام والطريق".

1.2 مكونات المشروع

يربط هذا الممر مرفأ مومباي الهندي على بحر العرب بمرفأ بيرايوس اليوناني، ثم إلى بقية دول الاتحاد الأوروبي عبر شبكة متكاملة من خطوط السكك الحديدية التي تربط دولة الإمارات العربية المتحدة بالكيان الصهيوني عن طريق السعودية والأردن، (راجع الخريطة رقم 2 أدناه). وهذا الممر يتطابق تماماً مع خريطة إعادة ترتيب المنطقة العربية (رقم 1 أعلاه)، التي رفعها رئيس وزراء العدو نتنياهو في الأمم المتحدة كما أشرنا سابقاً.

وإذ تطرح الولايات المتحدة مشروع الممر المذكور في إطار الاحتواء والتصدي للنفوذ الصيني، خصوصاً مبادرة الحزام والطريق، فإن التأثير الصيني يبقى حاضراً بقوة في هذا المشروع. حيث إن إحدى حلقات الربط المهمة في الممر، وهي ميناء بيرايوس اليوناني، الذي يعتبر أكبر ميناء في شرق أوروبا، والذي ستصل إليه الحمولة من ميناء حيفا في فلسطين المحتلة، تمتلك فيه شركة الشحن الصينية "كوسكو" الحصة الأكبر منذ عام 2016، حين باعتها الحكومة اليونانية ثلثي الحصص. وبعبارة أخرى، تتمتع هذه الشركة الصينية بجميع الصلاحيات اللازمة لاتخاذ القرار بشأن مستقبل الميناء والسيطرة على الأرصفة والمحطات. ومن غير الواضح كيف ستتعاوى كل من الهند والولايات المتحدة مع هذا المعطى الاستراتيجي الهام. وإن كنا نرجح أن يزداد ضغطهما على الحكومة اليونانية لابتزازها وإجبارها على شراء حصص الشركة الصينية في الميناء المذكور، لتصحيح ميزان القوى في السيطرة على مشروع الممر ككل.

وبحسب المعلومات المتوفرة يبدو أن معظم البنية التحتية باتت جاهزة لتنفيذ هذا المشروع، باستثناء خط بري بطول 320 كيلومتراً من "الحديثة" على الحدود السعودية -

الأردنية إلى جسر الملك حسين على الحدود الأردنية-ال فلسطينية، حيث سيتم وصل هذا الجسر بمستعمرة بيت شآن (بلدة بيسان) جنوب بحيرة طبريا في فلسطين المحتلة، من خلال خط سكة الحديد الموجود في المستعمرة، والذي يصلها بمدينة حيفا على البحر المتوسط، وذلك بحسب الخريطة المرفقة أدناه.

ويتكون الممر من عدة أقسام هي: القسم الشرقي، هو عبارة عن خط بحري يصل بين الهند والإمارات، والقسم الشمالي أو الأوسط الذي يتضمن الشق البري الواصل بين الإمارات والأراضي الفلسطينية المحتلة، عبر السعودية والأردن، والقسم الغربي وهو عبارة عن خط بحري يشكّل همزة وصل بين ميناءي حيفا وبيرايوس اليوناني. ويتم وصل هذه الأقسام الثلاثة بشبكة من الخطوط البحرية وسكة حديد، مما يسمح بتعزيز التجارة بين مراكز الإنتاج وأسواق الاستهلاك في كل من أوروبا وآسيا. ويتضمن مشروع الممر الهندي أيضاً تمديد كابلات الألياف البصرية تحت البحر لتطوير الاتصالات وربط شبكات الطاقة الكهربائية عبر الدول المشاركة، وكذلك خطوط أنابيب الهيدروجين النظيف، في إطار تعزيز التعاون في مجال تكنولوجيا الطاقة النظيفة.

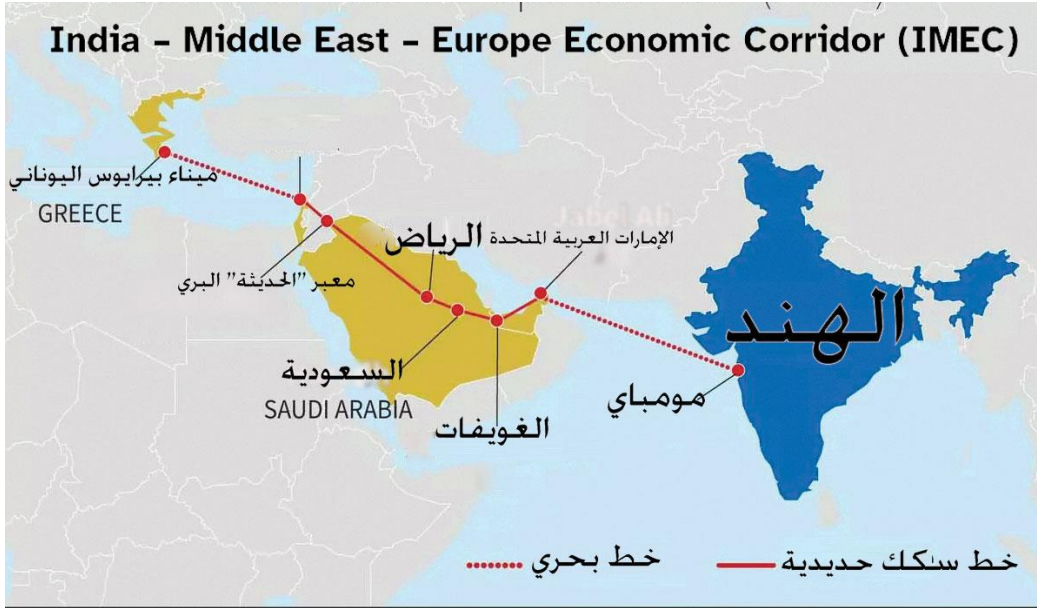
ومما لا شك فيه أن توفر البنية التحتية للمواصلات البرية إلى حد بعيد في كل من دولة الإمارات والسعودية والأردن والكيان الصهيوني يعتبر من العوامل المساعدة في تسريع تنفيذ هذا المشروع، خصوصاً القسم الشمالي منه. حيث تقوم كل من دولة الإمارات والسعودية بتنفيذ شبكة واسعة من خطوط سكة الحديد، على الشكل الآتي:

- خط سكة حديد بطول 605 كيلومترات من ميناء الفجيرة إلى منفذ الغويفات على الحدود الإماراتية مع السعودية. وذلك ضمن مشروع سكة الحديد الوطنية الإماراتية. وقد باتت الحزمة الرابعة والأخيرة من المرحلة الثانية للمشروع (بامتداد 145 كيلومتراً) على وشك الانتهاء.

- شبكة قطار الشرق في السعودية، القادمة من الدمام وتلتقي مع شبكة قطار الشمال في الرياض عبر مدينة حرض، الذي بدوره يمتد من الرياض إلى الحديثة على حدود السعودية مع الأردن. ويتبقى من المشروع تكملة الخط بين الغويفات الإماراتي وحرض السعودية.

- خط سكة حديد بطول 300 كيلومتر من الحديثة إلى ميناء حيفا، عبر الأراضي الأردنية، جزء منه قيد التشغيل فعلياً بطول 60 كيلومتراً بين حيفا على البحر المتوسط وبيسان (بيت شآن) المحتلة على الحدود الفلسطينية-الأردنية. ويتبقى تمديد هذا الخط من بيسان شرقاً إلى الحدود الأردنية مروراً بجسر الملك حسين.

خريطة رقم 2: الممر الاقتصادي بين الهند وشبه الجزيرة العربية وأوروبا



المصدر: المعهد الدولي للدراسات الإيرانية

2.2 الطبيعة الجيو- سياسية للممر الهندي

من الواضح أن توقيت إعلان إنشاء الممر الهندي قد جاء في لحظة حساسة دولياً، وتشكّل انعكاساً لاحتمال التنافس الجيو-سياسي بين الولايات المتحدة والصين على القيادة الدولية وطبيعة النظام الدولي، الذي تجلّى بقوة خلال المرحلة الأخيرة في مسارين أساسيين، أولهما بناء وتوسيع التحالفات والتكتلات، والثاني هو التنافس على ممرات الربط الدولي والعمل على إنشاء وإدارة شبكات بنى تحتية وسلاسل توريد بديلة. وهو يؤشر إلى توسيع مساحة التنافس الجيو-سياسي بين الصين والولايات المتحدة وانتقاله من شرق آسيا إلى غربها، وذلك في ظل تقاطع ممرات الربط الدولي والمصالح المتضاربة للدول التي تمر بها هذه المشروعات العملاقة.

ولا يُستبعد في هذا الإطار أن يكون من أهداف مشروع الممر الهندي أيضاً إبعاد خطوط الإمداد والتجارة الدولية ما أمكن عن مدى التأثير الإيراني، مع ما يعنيه ذلك من محاولة تشديد العزلة الدولية عليها وحرمانها من الاستفادة من الخدمات اللوجستية التي توفرها هذه الخطوط.

أما الكيان الصهيوني فهو يرى في مشروع السكة الحديد بديلاً لطريق التجارة البحري العربي- الأوروبي الذي يطوّق شبه الجزيرة العربية. وليس خافياً أن تل أبيب تعمل بمساعدة الولايات المتحدة الأميركية، وفي إطار الترويج لمشروع الممر الهندي ومن ضمنه

بطبيعة الحال خط سكة الحديد حيفا- الفجيرة، على إقناع السعودية ودول الخليج الأخرى باستبدال المسار البحري الحالي بسكة الحديد، باعتبار أن المسار البحري سيظل مهددًا من قِبَل إيران وأذرعها في المنطقة. إذ إن مضيق باب المندب يشرف عليه الحوثيون قبالة سواحل اليمن، ومضيق هرمز تشرف عليه إيران، مما يهدد المصالح التجارية الخليجية بحسب المزاعم الإسرائيلية. في حين أن سكة الحديد "ستسمح بوصول بري اقتصادي آمن من الدول العربية إلى البحر الأبيض المتوسط" بحسب رئيس وزراء العدو بنيامين نتنياهو. نخلص من ذلك إلى أن مجموعة عوامل تقاطعت في لحظة تاريخية، وأسهمت في تسريع خروج مشروع الممر الهندي إلى الضوء. ولعلّ من أبرز هذه العوامل تقاطع المخاوف الهندية-الأميركية من التمدد الصيني غربًا في إطار "مبادرة الحزام والطريق، والتطور الكبير في العلاقات السياسية والاقتصادية بين الهند ودول مجلس التعاون الخليجي، الذي سبق توقيع اتفاقيات "أبراهام"، وتطبيع العلاقات بين دولة الإمارات والكيان الصهيوني في عام 2020، بحيث تحوّلت دولة الإمارات إلى جسر عبور يربط بين الهند والكيان الصهيوني، لا بل يخشى أن تصبح هذه الدولة بمثابة حصان طروادة لاختراق العالمين العربي والإسلامي.

وبما أن اتفاقيات "أبراهام"، وتبعًا لذلك الممر الهندي بطبيعة الحال، تسمح للهند بتحقيق تقدم كبير في استراتيجيتها التوسعية نحو غرب آسيا، برضى وتشجيع أميركي يطمح لإيجاد توازن قوة جديد في هذه المنطقة بمواجهة قوى صاعدة مثل روسيا والصين وإيران، يمكن القول إن الربح الوحيد من هذه الاتفاقيات هو الكيان الصهيوني والهند بوصفهما حلفاء الولايات المتحدة، على قاعدة رابح- رابح".

على أن الهند رغم موافقتها المبدئية على مبادرة "الحزام والطريق" الصينية، لا تخفي حذرًا شديد من أن تؤدّي هذه المبادرة إلى تعزيز الحضور الاقتصادي والعسكري الصيني في مناطق حساسة استراتيجيًا للهند، مثل المحيط الهندي وخليج البنغال وبحر العرب وغرب آسيا عمومًا. ولذلك سارعت حكومة نارندرا مودي إلى تكريس حضورها المستقل في المنطقة، عبر إعلان استراتيجيتها التجارية الجديدة تحت عنوان "مشروع موسم - Project Mausam" في حزيران 2014، أي مباشرة بعد سنة من إعلان الرئيس الصيني شي جين بينغ مبادرة "الحزام والطريق". وهذه المبادرة الهندية تسعى إلى إحياء خطوط التجارة البحرية الدولية بين الدول المطلة على المحيط الهندي وبحر العرب والساحل الشرقي لإفريقيا وشبه الجزيرة العربية.

ومع فوز رجل الأعمال الهندوسي المتطرف "غوتام أداني" بحصة توازي 70% من خصصة ميناء حيفا، التي جرت سنة 2022 ولمدة 55 عامًا، تكون الهند قد أنجزت بالفعل تقدمًا كبيرًا، بالحصول على منفذ استراتيجي على البحر الأبيض المتوسط، لتنافس بذلك الصين التي

تنفذ شركاتها مشاريع إنشائية متعددة في الكيان وتدير مع القطاع الخاص الإسرائيلي حوضاً خاصاً إلى الشمال من ميناء حيفا.

ولم تكن عملية الاستحواذ الهندية هذه الأولى من نوعها. فقد ساهمت اتفاقيات "أبراهام" في تفعيل مبادرات متعددة بين الجانبين الهندي والإسرائيلي للإنتاج المشترك للأسلحة الإسرائيلية في الهند، والتي كان "أداني" شريكاً فيها، من خلال التصنيع الأولي للأسلحة الصغيرة. ومنذ ذلك الحين، توسع التعاون ليشمل إنتاج الصواريخ والطائرات المسيّرة.

وبموجب مشروع الممر الهندي (معطوفاً على اتفاقيات "أبراهام" والاتفاقيات الاقتصادية الشاملة مع دولة الإمارات). يصبح الكيان الصهيوني (تحديداً من خلال مرفأ حيفا) بمثابة عقدة الوصل بين الأسواق الضخمة الناشئة في شرق ووسط آسيا والغرب الصناعي الأوروبي المتقدم ، مروراً عبر ميناء بيرايوس اليوناني. ويملك هذا الممر من حيث المبدأ، فيما لو قيّض له أن يرى النور، القدرة على إعادة تشكيل بنية الاتصال في أوراسيا، وتعزيز مكانة الهند في النظام الاقتصادي العالمي، عبر ربط ساحل الهند على بحر العرب بساحل اليونان الشرقي على البحر الأبيض المتوسط.

وبنظرة سريعة على الخريطة يمكن بسهولة تبين مدى التهديد والخطورة الجيو-استراتيجية والجيو-اقتصادية لهذه الاتفاقيات، ومن ضمنها تحديداً مشروع الممر الهندي. إذ إن هذه الاتفاقيات والممر يحققان للكيان الصهيوني وللغرب على رأسه الولايات المتحدة، الأهداف التالية:

أولاً- تمكين الكيان الصهيوني (خصوصاً ميناء حيفا) من التوضع بمساعدة الدول الغربية على أحد أهم مفترقات خطوط التوريد وعقد المواصلات بين الشرق والغرب، مع ما يعنيه ذلك من تهميش لدور مرافئ وممرات بحرية رئيسية للكثير من الدول العربية والإسلامية، وبالتالي تقليص دورها وأهميتها في حركة الملاحة التجارة الدولية، وصولاً إلى تعريض اقتصاديات العديد من الدول لمخاطر جدية. ومن هذه المرافئ والممرات: ميناء جدّة (فالمرم الهندي يطيح بدور ميناء جدّة على البحر الأحمر كهزمة وصل بين باب المنذب وقناة السويس، ويحوّل السعودية إلى مجرد ممر لطموحات الكيان الصهيوني، على حساب طموحها الأساسي للعب دور اقتصادي وتجاري ريادي في المنطقة، سواء من خلال مبادرة الحزام والطريق الصينية أو رؤية 2030 الطموحة)، وجوادار (في باكستان)، وشابهار (في إيران)، وميناء الفاو في البصرة (في العراق)، ومرفأ بيروت في لبنان (الذي جرى تفجيره في آب سنة 2020 وتم إخراجه قسراً عن العمل)، وقناة السويس (في مصر)، وموانئ تركية عدة مثل: أزمير ومرسين وطرابزون وإسطنبول (تركيا)، مرفأ بانياس وطرطوس (في سوريا).

ثانياً- ضرب وتهميش دور خط سكك الحديد الأوراسي (أو ما يعرف بطريق الحرير القديم).

الذي يشكّل الجزء البري من مبادرة الحزام والطريق الصينية. وهو يربط مدينة شوننكينغ الصينية بمدينة دويسبورغ الألمانية بطول يفوق 10 آلاف كلم. ينقل البضائع وأجهزة الكمبيوتر والأجهزة الكهربائية من الصين، ويعود محملاً بالسلع الغذائية والمواد الأولية:

خريطة رقم (3): خط سكة الحديد الأوراسي، شوننكينغ-دويسبورغ (طريق الحرير القديم)



- ثالثاً-** تسريع عملية دمج الكيان الصهيوني في المنطقة العربية، من خلال التشبيك الاقتصادي والبنى التحتية الإقليمية.
- رابعاً-** جعل الأمن الاقتصادي لدول التطبيع العربية الخليجية، بما فيه إيقاع تطورها ونموها تحت رحمة وسيطرة شركات التكنولوجيا الإسرائيلية، التي ستشرف على شبكات الاتصالات والإنترنت والأمن السيبراني لهذا المشروع.
- خامساً-** إعطاء زخم لجهود التطبيع مع السعودية، وإخراج العلاقات غير الرسمية بين الطرفين إلى العلن.
- سادساً-** قطع الطريق على أية خيارات أو مشاريع بديلة للتنمية والتشبيك التجاري والاقتصادي، قد تقوم بها قوى الممانعة المعادية للولايات المتحدة في المنطقة بالتعاون مع الصين أو إيران أو روسيا.
- سابعاً-** عزل وتهميش الدور التجاري لتركيا، من خلال تحييدها عن ممرات الملاحة البحرية بين آسيا وأوروبا، مقابل تعزيز الدور اليوناني.

3.2 الجدوى الاقتصادية لمشروع الممر الهندي وفرص نجاحه المستقبلية

رغم حيوية منطقة شبه الجزيرة العربية، بالنظر إلى موقعها الجيو-استراتيجي الحساس على خطوط سلاسل توريد السلع والمواد الأولية، حيث يمر في هذه المنطقة حوالي 21٪ من تجارة الخدمات والبضائع العالمية، بين شرق وجنوب شرق آسيا ودول أوروبا وأميركا وإفريقيا، ما تزال الجدوى الاقتصادية لمشروع الممر الهندي محل كثير من النقاش والشكوك.

ففي إطار الترويج للمشروع، تصر الدوائر الإسرائيلية والأميركية على أن الممر الهندي يقدم مجموعة كبيرة من الفوائد الاقتصادية المحتملة على الصعيدين الإقليمي والدولي، ولا سيما من خلال خفض التكلفة وزيادة سرعة شحن الحمولة. فهو يوفر 20٪ من تكاليف الشحن ويقلل المدة الزمنية للشحن بين جنوب شرق آسيا والأسواق الأوروبية بنسبة 40٪ تقريباً، بالمقارنة مع الطريق البحري عبر قناة السويس.

وبحسب هذه الدوائر يمكن قطع المسافة من ميناء مومباي في الهند إلى البر الرئيسي الأوروبي بأقل من 10 أيام، مقابل 17 يوماً عبر قناة السويس. مما يخفض كلفة النقل ويوفر للبضائع الهندية مزايا تنافسية إضافية. لا بل يمنح المرافئ الهندية دوراً ريادياً في خطوط التجارة الدولية، خصوصاً بين شرق آسيا ودول حوض البحر المتوسط وشمال إفريقيا وأوروبا. مما يجعلها منافساً جدياً وعائلاً قوياً في مواجهة تمدد النفوذ الصيني، بحسب المخططات الأميركية. وإن كانت الهند (العضو المشترك مع الصين في منظمة بريكس) مدركة تماماً للأهداف الأميركية الجيوسياسية، ولذلك يبقى تعاونها مع الولايات المتحدة في هذا المشروع دون سقف تصعيد المواجهة مع الصين، تحت أي ظرف من الظروف. وهذا بالضبط يعتبر أحد أبرز التحديات التي تعترض مشروع الممر الهندي، من ضمن تحديات أخرى، أهمها ما يلي:

- ما زالت السعودية تنظر بحذر إلى المشروع. فالممر يبدو أقرب إلى المصالح الإماراتية منه إلى تلك السعودية. فهو يمنح الأولوية لموانئ الإمارات (الفجيرة ودبي) على حساب الموانئ السعودية، وبالخصوص ميناء جدة.
- إن عمليات احتساب المزايا النسبية للممر الهندي في تقليص الفترة الزمنية لا تأخذ بعين الاعتبار التعقيدات اللوجستية التي تستغرقها عمليات تفريغ البضائع والمواد من السفن إلى القطار (موانئ دبي) ثم من القطار إلى السفن (ميناء حيفا). مما يعيد النظر بالجدوى الاقتصادية للمشروع.
- تعدد الأطراف المتضررة من المشروع، ومنها مصر والعراق وتركيا والسعودية وإيران وباكستان والصين ولبنان وسوريا. الأمر الذي يبعد المشروع عن تحقيق

أهدافه ويدخله في الصراعات وعمليات الاستقطاب الإقليمية، وبالتالي يدفع الدول المتضررة إلى معارضته وعرقلته بمختلف السبل.

- يبقى مصير المشروع رهوناً بالنتيجة النهائية التي سيرسو عليها ميزان القوى في المنطقة العربية، خصوصاً نتائج المواجهة المباشرة الجارية حالياً في غزة ولبنان، بين قوى المقاومة والممانعة مدعومة من الجمهورية الإسلامية في إيران من جهة، والكيان الصهيوني المدعوم أميركياً من جهة أخرى.

- التراجع المتزايد في تأييد الرأي العام الأميركي لاستمرار تورط وانخراط الولايات المتحدة في قضايا "الشرق الأوسط" خدمة لمصالح أطراف ثالثين أكثر من خدمة المصالح الأميركية.

- لا ضمانات بعدم تحرك الصين لمواجهة تحدي تأثيرها ومصالحها في المنطقة، بالعمل على الحد من فاعلية وجدوى المشروع بشتى الطرق. بما يحافظ على روابطها المالية والتجارية الراسخة مع دول الخليج العربية. فقد بلغت قيمة التجارة بين الصين والسعودية أكثر من 106 مليارات دولار أميركي في عام 2022، ما يمثل نحو ضعف قيمة التجارة بين الولايات المتحدة والسعودية. وقد اكتسبت الصين أيضاً حصة أقلية بنسبة 20 في المئة في محطة بوابة البحر الأحمر، وهو أكبر ميناء في السعودية.

كما تجاوزت قيمة التجارة غير النفطية بين الصين والإمارات العربية المتحدة 72 مليار دولار أميركي في عام 2022 فقط. وقد استثمرت الصين بالفعل في العديد من الخطط الإنمائية للإمارات، ومنها مشروع "الاتحاد للقطارات" الذي يهدف إلى ربط مدينة الفجيرة في الشمال الشرقي بالمنطقة الواقعة عند الحدود مع السعودية. وسوف يشكّل هذا المشروع الشريان الأكبر للسكك الحديدية في مختلف أنحاء البلاد، فيربط بين المراكز الصناعية الكبرى، وقواعد التصنيع، والمراكز اللوجستية والمرافئ الأساسية في الإمارات. وبالتالي لن تسمح الصين أن يتحول إلى جزء من مشروع أكبر يطيح بمصالحها في المنطقة.

- لقد أوجد العدوان الإسرائيلي الوحشي وأعمال القتل وإبادة السكان وتدمير معالم الحياة في قطاع غزة والمناطق اللبنانية حالة من العداء وعدم تقبّل أي شكل من أشكال التطبيع مع الكيان الصهيوني لدى غالبية الرأي العام العربي والإسلامي. مما يضع المزيد من العوائق التي لا يستهان بها أمام مشاريع التطبيع الاقتصادي، ومنها الممر الهندي، بمعزل عن نتائج المواجهة الجارية حالياً. وليس مستبعداً أن تؤدي حالة العداء هذه إلى إجهاض هذا المشروع كغيره من محاولات التطبيع السابقة.

خاتمة

إن ما يجري حالياً من عدوان إسرائيلي-أميركي مدمر على غزة ولبنان يعكس في الواقع تصميمًا غريبًا على توظيف القوة الصلبة في مواصلة ضرب وتصفية حركات المقاومة والممانعة، من أجل إحداث تغيير استراتيجي جوهري في المنطقة العربية، في محاولة جديدة لإعادة تشكيل ورسم الخارطة الاقتصادية والسياسية والأمنية لهذه المنطقة، ولكن هذه المرة بالدماء والدموع والبارود.

وهذا التصميم الغربي يطمح أن يحقق أهدافه من خلال إحياء وتفعيل المشروع الأميركي في المنطقة العربية، وعلى رأسه اتفاقيات "أبراهام" وأخواتها، وقطع الطريق نهائيًا على أية مشاريع أو خيارات اقتصادية وسياسية أخرى، بما يعنيه ذلك من تعطيل وضرب أية إمكانية لإقامة ممرات تربط الصين وإيران وروسيا بالحوض الشرقي للمتوسط، عبر العراق وسوريا ولبنان وفلسطين (غزة).

وفي الوقت الذي تحاول فيه الأوساط الأميركية والصهيونية الترويج لاتفاقيات "أبراهام" على أنها مفيدة لكل الأطراف، فإن المعطيات المتوفرة تقود إلى نتيجة مغايرة، وهي أن الاتفاقيات تصبّ كلها في خدمة التطلعات الاستراتيجية والاقتصادية للولايات المتحدة الأميركية، والكيان الصهيوني بطبيعة الحال، من خلال منحهما تكاملاً إقليمياً موسعاً، وفرصاً اقتصادية متزايدة، وتحالفات أمنية معززة. ومن أبرز معالم تطلعات تلك الاتفاقيات ما يلي:

- المكاسب الاقتصادية وإمكانية الوصول إلى ممرات التجارة الإقليمية والدولية.
- تسمح هذه الاتفاقيات، خصوصاً الاتفاقية الاقتصادية الشاملة مع دولة الإمارات، للكيان الصهيوني باستخدام دولة الإمارات كباب دوار لإعادة تصدير السلع والخدمات والنفاذ ليس إلى أسواق السلع والموارد العربية، فقط بل إلى عموم الأسواق الإسلامية ودول المقاطعة أيضاً.
- زيادة الصادرات العسكرية إلى دول الخليج المطبّعة، وخاصة الإمارات العربية المتحدة والبحرين. حيث وجدت صناعة الأسلحة الإسرائيلية أسواقاً جديدة ذات قيمة شرائية مرتفعة. مما عزز موقع الكيان الإسرائيلي كمصدر رئيسي للأسلحة في المنطقة، وساهم بالتالي في تصحيح الخلل في ميزان مدفوعاته.
- تكريس النفوذ السيبراني والتكنولوجي والأمني للكيان الصهيوني في المنطقة العربية.

- يستفيد الكيان الصهيوني من خلال العمليات الاستخباراتية المشتركة ومبادرات الأمن الإقليمي، التي تتيحها التحالفات الجديدة، في توفير المزيد من الضمانات الأمنية والمرونة التشغيلية.
 - تسمح هذه الاتفاقيات بتعزيز استراتيجيات الولايات المتحدة للحد من النفوذ الصيني والروسي في المنطقة العربية، دون التورط بشكل مباشر في المنطقة.
 - تكريس دور الكيان الصهيوني وأهميته الاقتصادية واللوجستية كجسر بين آسيا وأوروبا والعالم العربي.
- لكن هذا التقرير يؤكد وجود العديد من الشكوك التي تطال الجدوى المستقبلية للاتفاقيات في ظل الصراعات الإقليمية الجارية، وخاصة في غزة ولبنان، إلى جانب تحديات أخرى منها التحولات في أولويات السياسة الخارجية الأميركية، وكثرة الدول المتضررة من مشروعات الاتفاقية المذكورة، حتى في خارج الإقليم، وتزايد المعارضة والنفور من العلاقات مع الكيان الصهيوني في أوساط الرأي العام العربي والإسلامي.

Israeli entity as the main exporter of weapons in the region, thus contributing to correcting the imbalance in its balance of payments.

- Consecrating the cyber, technological, and security influence of the Zionist entity in the Arab region.
- Through joint intelligence operations and regional security initiatives, enabled by new alliances, the Zionist entity benefits from providing greater security guarantees and operational flexibility.
- These agreements allow for strengthening U.S. strategies to limit Chinese and Russian influence in the Arab region, without directly getting involved in the region.
- Consecrating the role and importance of the Zionist entity economically and logistically as a bridge between Asia, Europe and the Arab world.

However, this report confirms that there are many doubts about the future feasibility of the agreements in light of the ongoing regional conflicts, especially in Gaza and Lebanon, in addition to other challenges, including shifts in US foreign policy priorities, the large number of countries affected by the aforementioned draft agreement, even beyond the region, and the growing opposition and aversion to relations with the Zionist entity among Arab and Islamic public opinion.

Conclusion

In conclusion, the current destructive Israeli American aggression against Gaza and Lebanon reflects a Western determination to employ hard power to continue striking and eradicating resistance and resistance movements, in order to bring about a fundamental strategic change in the Arab region, in a new attempt to reshape and draw the economic, political and security map of this region, but this time with blood, tears and gunpowder.

This Western determination aspires to achieve its goals by reviving and activating the American project in the Arab region, especially the Abraham Accords and its sisters, and permanently blocking any other economic and political projects or options, which means disrupting and striking any possibility of establishing corridors linking China, Iran and Russia to the eastern basin of the Mediterranean, through Iraq, Syria, Lebanon and Palestine (Gaza).

While American and Zionist circles are trying to promote the Abraham Accords as beneficial to all parties, the available data lead to a different conclusion, which is that all the agreements serve the strategic and economic aspirations of the United States of America, and of course the Zionist entity, by giving them expanded regional integration, increased economic opportunities, and enhanced security alliances. Among the most prominent features of the aspirations of these agreements are the following:

- Economic gains and access to regional and international trade corridors.
- These agreements, especially the Comprehensive Economic Agreement with the UAE, allow the Zionist entity to use the UAE as a revolving door to re-export goods and services and access not only to Arab goods and resources markets, but also to all Islamic markets and boycotting countries.
- Increase military exports to the normalizing Gulf countries, especially the United Arab Emirates and Bahrain. The Israeli arms industry has found new markets with high purchasing value. This strengthened the position of the

industrial hubs, manufacturing bases, logistics hubs and key ports in the UAE. China will not allow it to become part of a larger project that overthrows its interests in the region.

- The brutal Israeli aggression, killings, extermination of the population and destruction of landmarks of life in the Gaza Strip and the Lebanese areas have created a state of hostility and intolerance of any form of normalization with the Zionist entity among most Arab and Islamic public opinion. This puts more significant obstacles to economic normalization projects, including the Indian corridor, independent of the outcome of the current confrontation. It is not excluded that this state of hostility will lead to the failure of this project, like other previous normalization attempts.

unload goods and materials from ships to the train (DP) and then from train to ship (Haifa Port). This reconsiders the economic feasibility of the project.

- Multiple parties affected by the project, including Egypt, Iraq, Turkey, Saudi Arabia, Iran, Pakistan, China, Lebanon and Syria. This distances the project from achieving its objectives and plunges it into conflicts and regional polarization, thus pushing the affected countries to oppose it and obstruct it by various means.
- The fate of the project depends on the outcome on which the balance of power in the Arab region will be established, especially the results of the direct confrontation currently taking place in Gaza and Lebanon between the forces of resistance and resistance supported by the Islamic Republic of Iran on the one hand, and the Zionist entity supported by the United States on the other.
- The increasing decline in American public support for the continued involvement and involvement of the United States in Middle East issues to serve the interests of third parties rather than American interests.
- There are no guarantees that China will not act to meet the challenge of its influence and interests in the region by working to limit the effectiveness and feasibility of the project in various ways. To maintain its well-established financial and commercial ties with the Arab Gulf countries. Trade between China and Saudi Arabia was worth more than \$106 billion in 2022, nearly double the value of trade between the United States and Saudi Arabia. China has also acquired a 20 percent minority stake in the Red Sea Gateway Terminal, Saudi Arabia's largest port.

Non-oil trade between China and the UAE exceeded \$72 billion in 2022 alone. China has already invested in several UAE development plans, including the Etihad Rail project, which aims to connect the northeastern city of Fujairah with the area bordering Saudi Arabia. The project will be the largest railway artery across the country, linking major

2.3) The economic feasibility of the Indian Corridor project and its future chances

Despite the vitality of the Arabian Peninsula region, given its sensitive geo-strategic location on the supply chains of goods and raw materials, where about 21% of the global trade in services and goods passes in this region, between East and Southeast Asia, Europe, America and Africa, the economic feasibility of the Indian Corridor project is still the subject of much discussion and doubt.

In promoting the project, Israeli and American circles insist that the Indian corridor offers a wide range of potential economic benefits regionally and internationally, particularly by reducing costs and increasing the speed of cargo shipping. It saves 20% on shipping costs and reduces shipping time between Southeast Asia and European markets by almost 40%, compared to the sea route through the Suez Canal.

According to these circles, the distance from the port of Mumbai in India to the European mainland can be covered in less than 10 days, compared to 17 days via the Suez Canal. This reduces transportation costs and provides Indian goods with additional competitive advantages. It even gives Indian ports a leading role in international trade routes, especially between East Asia, the Mediterranean countries, North Africa and Europe. This makes it a serious competitor and a strong obstacle in the face of the expansion of Chinese influence, according to US plans. Although India (a joint member of the BRICS with China) is fully aware of the US geopolitical objectives, its cooperation with the United States in this project remains without the ceiling of escalation of confrontation with China, under any circumstances. This is precisely one of the most prominent challenges facing the Indian Corridor project, among others, the most important of which are the following:

- Saudi Arabia continues to view the project with caution. The corridor appears closer to Emirati interests than to Saudi Arabia. It prioritizes the ports of the UAE (Fujairah and Dubai) over Saudi ports, especially the port of Jeddah.
- Calculating the comparative advantages of the Indian Corridor in reducing the time interval does not consider the logistical complexities that it takes to

Map 3: Eurasian Railway, Chongqing -Duisburg (Old Silk Road)

Third: Accelerating the process of integrating the Zionist entity into the Arab region, through economic networking and regional infrastructure.

Fourth: Making the economic security of the Gulf Arab normalization countries, including the rhythm of their development and growth, at the mercy and control of Israeli technology companies, which will supervise the telecommunications networks, the Internet and cybersecurity for this project.

Fifth: Giving impetus to normalization efforts with Saudi Arabia and bringing informal relations between the two parties into the open.

Sixth: Blocking any alternative options or projects for development and commercial and economic networking that might be undertaken by the forces of resistance hostile to the United States in the region in cooperation with China, Iran, or Russia.

Seventh: Isolation and marginalization of the Turkish commercial role, by neutralizing it from the shipping lanes between Asia and Europe, in exchange for strengthening the Greek role.

A quick look at the map can easily determine the extent of the geostrategic and geoeconomic threat and danger of these agreements, specifically the Indian Corridor project. These agreements and the corridor achieve the following objectives for the Zionist entity and the West, led by the United States:

First- Enabling the Zionist entity (especially the port of Haifa) to position itself with the help of Western countries, at one of the most important junctions of supply lines and transportation nodes between East and West, with what this means in terms of marginalizing the role of major ports and sea lanes for many Arab and Islamic countries, thus reducing their role and importance in international trade navigation, in order to expose the economies of many countries to serious risks. These ports and corridors include: the port of Jeddah (the Indian corridor overthrows the role of the port of Jeddah on the Red Sea as a link between Bab al-Mandab and the Suez Canal, and turns Saudi Arabia into a mere corridor for the ambitions of the Zionist entity, at the expense of its main ambition to play a leading economic and commercial role in the region, whether through the Chinese Belt and Road Initiative or the ambitious Vision 2030), Gwadar (in Pakistan), Shabahr (in Iran), the port of Faw in Basra (in Iraq), and the port of Beirut in Lebanon (which was blown up) in August 2020 and forcibly taken out of service), the Suez Canal (in Egypt), and several Turkish ports such as: Izmir, Mersin, Trabzon, Istanbul (Turkey), the ports of Baniyas and Tartous (in Syria).

Second- Striking and marginalizing the role of the Eurasian railway (or what is known as the ancient Silk Road). It forms the land part of China's Belt and Road Initiative. It connects the Chinese city of [Chongqing](#) with the German city of Duisburg for a length of more than 10,000 km. It transports goods, computers and electrical appliances from China, and returns loaded with food commodities and raw materials:

from these agreements is the Zionist entity and India as allies of the United States, on a win-win basis.

Although India has agreed in principle to China's Belt and Road Initiative, it does not hide its extreme caution that this initiative will strengthen China's economic and military presence in strategically sensitive areas of India, such as the Indian Ocean, the Bay of Bengal, the Arabian Sea and West Asia in general. Narendra Modi's government was quick to establish its independent presence in the region by announcing its new trade strategy, Project Mausam, in June 2014, a year after Chinese President Xingping announced the Belt and Road Initiative. This Indian initiative seeks to revive international maritime trade routes between the countries bordering the Indian Ocean, the Arabian Sea, the east coast of Africa and the Arabian Peninsula.

With the extremist Hindu businessman Gautam Adani winning a 70% stake in the privatization of the Haifa port, which took place in 2022 for 55 years, India has already made significant progress by obtaining a strategic outlet to the Mediterranean Sea, thus competing with China, whose companies carry out multiple construction projects in the entity and manage with the Israeli private sector a private basin north of the port of Haifa.

This Indian acquisition was not the first of its kind. The Abraham Accords contributed to the activation of multiple initiatives between the Indian and Israeli sides for the joint production of Israeli weapons in India, in which Adani was a partner, through the initial manufacture of small arms. Since then, cooperation has expanded to include missile and drone production.

Under the Indian Corridor project (subject to the Abraham Accords and comprehensive economic agreements with the UAE) the Zionist entity (specifically through the port of Haifa) becomes a connecting link between the huge emerging markets of East and Central Asia and the advanced European industrial West, passing through the Greek port of Piraeus. In principle, if it were to see the light of day, the corridor had the potential to reshape Eurasia's connectivity and strengthen India's position in the global economic system by connecting India's Arabian Sea coast with Greece's eastern Mediterranean coast.

In this context, it is not excluded that one of the objectives of the Indian corridor project is also to keep supply lines and international trade as far as possible from the extent of Iranian influence, with the intention of trying to tighten international isolation on them and deprive them of benefiting from the logistics services provided by these lines.

As for the Zionist entity, it sees the railway project as an alternative to the Arab-European maritime trade route that encircles the Arabian Peninsula. It is no secret that Tel Aviv is working with the help of the United States of America, and within the framework of promoting the Indian corridor project, including, of course, the Haifa-Fujairah railway line, to convince Saudi Arabia and other Gulf countries to replace the current maritime route with the railway, considering that the sea route will continue to be threatened by Iran and its proxies in the region. The Bab al-Mandab Strait is overseen by the Houthis off the coast of Yemen and the Strait of Hormuz is overseen by Iran, threatening Gulf commercial interests, according to Israeli claims. The railway "will allow safe economic land access from Arab countries to the Mediterranean," according to Prime Minister Benjamin Netanyahu.

We conclude from this that a combination of factors intersected at a historic moment and contributed to accelerating the emergence of the Indian Corridor project. Perhaps the most prominent of them is the intersection of Indian-American fears of Chinese expansion in the west within the framework of the "Belt and Road Initiative", the great development in political and economic relations between India and the Gulf Cooperation Council countries, which preceded the signing of the Abraham Accords, and the normalization of relations between the UAE and the Zionist entity in 2020, which turned the UAE into a transit bridge linking India and the Zionist entity, and it is even feared that this country will become a Trojan horse to penetrate the Arab and Islamic worlds.

Since the Abraham Accords, and accordingly the Indian corridor, allow India to make significant progress in its expansionist strategy towards West Asia, with American consent and encouragement that aspires to find a new balance of power in this region in the face of rising powers such as Russia, China and Iran, it can be said that the only winner

- A 300-kilometer railway line from Haditha to the port of Haifa, via Jordanian territory, part of which is already in operation with a length of 60 kilometers between Haifa on the Mediterranean Sea and the occupied Beisan (Beit Shean) on the Palestinian-Jordanian border. It remains to extend this line from Beisan east to the Jordanian border through the King Hussein Bridge.

Map 2: India-Arabia and Europe Economic Corridor



Source: International Institute for Iranian Studies

2.2) The geopolitical nature of the Indian Corridor

The timing of the announcement of the establishment of the Indian Corridor clearly came at an internationally sensitive moment. It is a reflection of the intensifying geopolitical competition between the United States and China over international leadership and the nature of the international system, which was strongly manifested during the last phase in two main tracks, the first of which is the building and expansion of alliances and blocs, and the second is competition for international connectivity corridors and work to establish and manage alternative infrastructure networks and supply chains. It signals the expansion of the geopolitical rivalry between China and the United States and its transition from East to West Asia, considering the intersection of international connectivity corridors and the conflicting interests of the countries through which these megaprojects pass.

Jordanian-Palestinian border, where this bridge will be connected to the settlement of Beit Shean (the town of Beisan) south of Lake Tiberias in occupied Palestine, through the railway line in the colony, which connects it to the city of Haifa on the Mediterranean Sea, according to the map attached below.

The corridor consists of several sections: the eastern section, which is a maritime line linking India and the UAE, the northern or central section, which includes the land section connecting the UAE and the occupied Palestinian territories, through Saudi Arabia and Jordan, and the western section, which is a sea line that forms a link between the Greek ports of Haifa and Piraeus. These three sections are connected to a network of sea lines and railways. This allows for enhanced trade between production centers and consumer markets in both Europe and Asia. The Indian Corridor project also includes the laying of undersea fiber optic cables to develop telecommunications and connect electricity grids across participating countries, as well as clean hydrogen pipelines, as part of enhanced cooperation in clean energy technology.

There is no doubt that the availability of land transportation infrastructure mostly in the UAE, Saudi Arabia, Jordan and the Zionist entity is one of the factors that help accelerate the implementation of this project, especially the northern part of it. The UAE and Saudi Arabia are implementing a wide network of railway lines, as follows:

- A 605-kilometer railway line from the port of Fujairah to the Ghweifat port on the UAE border with Saudi Arabia. This is part of the UAE National Railway project. The fourth and final package of the second phase of the project (145 km long) is nearing completion.
- The Orient Train Network in Saudi Arabia, coming from Dammam and meeting the North Train network in Riyadh through the city of Haradh, which in turn extends from Riyadh to Haditha on the Saudi border with Jordan. The remaining part of the project is to complete the line between Emirati Ghweifat and Saudi Arabia's Haradh.

the King Hussein Bridge, which connects the West Bank to Jordan over the Jordan River, to Amman, before reaching the Saudi city of Dammam.

The US administration responded early to the Israeli project and saw in it an opportunity to entice India to join the strategy of containing and encircling Chinese influence, including the “Belt and Road Initiative.”

2.1) Project Components

This corridor connects the Indian port of Mumbai on the Arabian Sea with the Greek port of Piraeus, and then to the rest of the European Union countries via an integrated network of railway lines that connect the United Arab Emirates to the Zionist entity via Saudi Arabia and Jordan (see Map No. 2 below). This corridor is completely consistent with the map of the re-arrangement of the Arab region (No. 1 above), which the enemy Prime Minister Netanyahu had raised at the United Nations, as we mentioned earlier.

While the United States is proposing the corridor project within the framework of containing and confronting Chinese influence, especially the Belt and Road Initiative, Chinese influence remains strongly present in this project. One of the important links in the corridor, the Greek port of Piraeus, which is considered the largest port in Eastern Europe, and which will receive cargo from the port of Haifa in occupied Palestine, has been owned by the Chinese shipping company "COSCO", that has owned the largest share since 2016, when the Greek government sold it two-thirds of the shares. In other words, this Chinese company has all the powers necessary to make decisions regarding the future of the port and control the docks and stations. It is unclear how India and the United States will deal with this important strategic fact. However, we expect that their pressure on the Greek government will increase to blackmail it and force it to buy the Chinese company's shares in the port, in order to correct the balance of power in controlling the corridor project as a whole.

According to available information, it seems that most of the infrastructure is ready for the implementation of this project, with the exception of a land line with a length of 320 km from "Haditha" on the Saudi-Jordanian border to the King Hussein Bridge on the

the United States of America, Saudi Arabia, the United Arab Emirates, France, Germany, Italy, and the European Union.

It should be noted that this corridor is originally an Israeli project, which was first proposed about 3 years ago, specifically in April 2017, when Israeli Minister of Transport Yisrael Katz (currently the enemy's foreign minister) revealed for the first time a plan to establish what he called "railways for regional peace" to connect Israel with what he described as "moderate Arab states" in the Gulf. Katz re-introduced the project during a rare visit as part of the Israeli delegation led by Netanyahu to Oman on November 7, 2018, at the invitation of Sultan Qaboos to attend the International Transport Conference in the Omani capital, Muscat. According to the Israeli minister, the project is to establish a regional railway network across the Middle East, linking Israel with the Gulf countries, passing through Jordan and Saudi Arabia. Katz said in statements later that same year that "the train crossing the Middle East will allow Israel to be connected in a more effective way with the Arab countries," explaining that "the plan that Israel is working on and pushing for its implementation is to revive a train line that already existed (in reference to the Ottoman Hejaz Railway), linking the city of Haifa to the Jordanian border through the West Bank, and from there to Saudi Arabia and the Gulf countries."

Referring to the role of the new Trump administration in promoting this project, before the signing of the normalization agreements, the Israeli minister said: "The new administration in Washington at the time - very active in order to normalize relations in the region between Israel and the Gulf states." The Israeli newspaper Yedioth Ahronoth reported at the time that Katz presented the new train project to the Trump administration, and explained to the former US president's adviser for international negotiations, Jason Greenblatt, that he "is not asking for American financial support for the project, but only asking to encourage Jordan, Saudi Arabia and the Gulf countries to accept it," adding that "the railways that will pass through the Arab countries will be financed by private companies for the purpose of financial profit." The railway will start from the city of Haifa, passing through the city of Beisan, which the Israelis call "Beit Shean," and from there to

innovative solutions that contribute to the overall sustainability of the project, using their expertise and technologies.

In clean energy: Private companies from I2U2 countries are developing a hybrid renewable energy project in the Indian state of Gujarat, which consists of wind and solar energy with an integrated energy storage system. The feasibility study for the project was funded by the US Trade and Development Agency (USTDA). The companies are based in the UAE. This project helps India achieve its goal of having 500 gigawatts of non-fossil fuel capacity by 2030, making India a global hub for alternative supply chains in the renewable energy sector.

In space: Strengthen cooperation within the framework of the Artemis Agreements, drafted by NASA and the U.S. Department of State, for the purposes of civilian exploration and peaceful use of the Moon, Mars and other astronomical bodies, and the use of data and space observation capabilities to empower policymakers, institutions, and entrepreneurs to address environmental challenges and climate change.

In environment: AIM for Climate/AIM4C comes the Climate Agreements. It is a joint initiative launched by the UAE and the United States in October 2020, with the aim of uniting participants' efforts to significantly increase investment in climate-smart agriculture, food systems innovation and other support over five years (2021-2025) to address climate change and global hunger.

2) The Indo-Arab-European Economic Corridor, or the "Biden Corridor"

Perhaps the crown jewel in the "Abraham" Accords in particular and in the US geo-strategy in general, was the announcement of the "India-Middle East-Europe Economic Corridor Initiative", through the UAE, Saudi Arabia, Jordan and the Zionist entity, which was drafted early between US President Joe Biden, Indian Prime Minister Narendra Modi and Saudi Crown Prince Mohammed bin Salman, with the blessing of the European Union, which is eager to contain the repercussions of the war Ukrainian. The Saudi Crown Prince announced this initiative during the G20 summit held in New Delhi in September 2023, during which the MoU was signed by the governments of the following countries: India,

In recent years, the United States has pressured and blackmailed both the UAE and the Zionist entity, Saudi Arabia (through its deliberate tolerance and temptation to bypass the issue of the participation of Saudi citizens in the September 11 attacks and the gruesome murder of the Saudi dissident journalist) in order to curb the Gulf push to the east and put an end to Chinese investment in its infrastructure, especially ports and telecommunications networks. It also rushed to translate the I2U2 Joint Statement by launching a package of regulatory initiatives in 2023, which understand the desire of the United States to devote the role of I2U2 as a backyard for Israeli-Gulf normalization, specifically Israeli-UAE, most notably the following:

- The organization of the I2U2 Business Forum in Abu Dhabi in February 2023, where the UAE announced a set of investments it intends to implement in India, especially in the fields of agriculture and energy (referred to below). The Forum has become a permanent platform for businessmen and institutions from the private and public sectors of the four members of the Group.
- I2U2 Business Alliance, a private sector initiative formed in April 2023 by the US-UAE Business Council, the UAE-Israel Business Council, and the UAE-India Business Council.
- I2U2 Private Enterprise Partnership, a public-private partnership signed in September 2023 between the U.S. Department of State and the previously mentioned business councils.

The most prominent projects announced, especially on the sidelines of the above business forum, are the following:

In food security: The UAE plans to implement a mega project in India, investing two billion US dollars, to develop a series of integrated food complexes in that country. These projects will integrate and use the latest technologies and smart techniques in the field of climate, reducing food waste and spoilage, preserving fresh water, and employing renewable energy sources. While India provides the appropriate land for the project, technology experts from the American and Israeli private sectors will participate to implement

While I2U2 discussions focus on practical issues such as infrastructure, environment, health, food security, energy and even space and technology, the main goal of the United States is to complete efforts and pool as many resources as possible to encircle and contain China's expanding geoeconomic influence globally, which is beginning to make its mark on shaping the geopolitics of the Arab region, East Asia and Africa, especially with the progress of the implementation of the Belt and Road Initiative projects.

This U.S. quest was most evident during the 2021 G7 meeting, where the group launched its initiative, which included investment projects worth more than \$40 trillion to "help narrow infrastructure needs in the developing world," to serve as an alternative and attractive source (to China's Belt and Road Initiative) for investment and technology in the Indo-Pacific region. A year later, the Group of Seven renamed the initiative to "Partnership for Global Infrastructure and Investment" to mobilize \$600 billion by 2027 in global infrastructure investments, in line with US President Joe Biden's initiative in June 2022 to counter the Chinese initiative.

I2U2 aspires to expand its membership to include new partners in the Middle East and South Asia (e.g. Saudi Arabia, Jordan, Philippines). Many of the group's countries have different political approaches to China, which could put the group's future at stake. The United States may hope to contain and avoid this political divergence by focusing the group's efforts on economic, environmental, food, scientific, health, and service issues. This discrepancy has been translated through several practical steps taken by the Gulf states and the enemy entity, including the development of closer trade relations with Beijing by the United Arab Emirates and the Zionist entity, as well as Saudi Arabia, especially in the fields of transport, communications and energy. As of the beginning of 2024, Saudi Arabia and the UAE have become, along with Iran, Egypt and Ethiopia, new members of the BRICS, the main competitor of the "Atlantic" with the American and European sides, as mentioned above.

Joining the I2U2 group also did not prevent India from being heavily involved in the BRICS activities at its last conference held under the chairmanship of Russia in the Russian city of Kazan (Tatarstan) on October 2, 2024.

whose parties do not hide their ambition to expand it in the future to include countries such as Egypt, Saudi Arabia and perhaps Greece. We will talk about this agreement in more detail in later paragraphs of this study.

According to US National Security Adviser Jake Sullivan, the US administration relies heavily on this agreement and views it as “a new framework for American engagement in the Middle East based on partnerships, deterrence, diplomacy, de-escalation, inclusion, and values”. It aims to connect South Asia, the Arab region, and the United States of America “as an external equilibrium force in progress, and requires greater effort from its allies, partners, and friends to maintain regional balance”.

The agreement to establish the I2U2 Group was preceded by an Indian-Emirati rapprochement that ended with the two parties signing a Comprehensive Economic Partnership Agreement (CEPA) that entered into force in May 2022, followed in the same year by a similar agreement signed by the UAE with the Zionist entity (referred to above), which dealt with topics such as trade in goods and services, e-commerce, rules of origin, government procurement, investments, intellectual property rights and economic cooperation.

This group includes the United States of America, India, the Zionist entity and the United Arab Emirates. The name of the group is an abbreviation of the initials of the names of the participating countries in English, i.e. I2 (India, Israel) and United States of America, United Arab Emirates (U2).

According to the first joint statement of the group, issued on July 14, 2022, the countries of the group aim to enhance cooperation and investment in technology and infrastructure projects, and areas of political and economic cooperation, in addition to addressing challenges in maritime security, water, energy, transport, space and food security issues. This group, which constitutes about 31% of global output, is practically the spearhead in the implementation of the outcomes of the Abraham Accords, especially the "Biden corridor" project or the "India-Middle East and Europe Economic Corridor", which will be the subject of the next paragraph.

Part III - Sisters of the Abraham Accords

- 1) I2U2 Group
- 2) The Indian-Arab-European corridor, or the Biden corridor.
 - 2-1) Project components.
 - 2-2) The geopolitical nature of the Indian Corridor.
 - 2-3) The economic feasibility of the Indian Corridor project, and its future chances of success.

1) I2U2 Group

The developments of the Abraham Accords between the Zionist entity and the Arab normalizing regimes intersected with the ongoing geopolitical developments in East Asia. India, led by Narendra Modi's hardline Hindu Bharatiya Janata Party (BJP), saw in US projects heavily involved in East Asia, the Indo-Pacific, including the South China Sea, an opportunity to secure its interests vis-à-vis Islamic Pakistan (in the Jammu and Kashmir conflict) and Buddhist China (in the Tibet conflict) as bitter rivalries, with a history of bloody wars and economic and spiritual rivalry. Therefore, Modi, as the leader of a nationalist party committed to the interests of Indian capitalism and aspires to a dominant role in Asia in the south, east and west, and views with concern and suspicion Chinese projects in the region, saw the US administration's offer to join the new blocs in the Middle East an opportunity to satisfy this capitalism's need for (Israeli) technology, financial and natural resources (the United Arab Emirates), and markets (Arab, European and American).

In October 2021, the first meeting took place virtually between the United States of America, India, the Zionist entity and the United Arab Emirates. This meeting paved the way for the inaugural summit in July 2022 within the framework of the "I2U2" group,

4) The agreement between Sudan and the Zionist entity

Sudan announced its accession to the Abraham Accords in January 2021, when the military and civilians shared power. This happened verbally during a conference call last October between US President Donald Trump and Israeli Prime Minister Benjamin Netanyahu, the head of the Transitional Sovereignty Council Abdel Fattah Al-Burhan and Prime Minister Abdalla Hamdok. These understandings were preceded by a meeting between Burhan and Prime Minister Netanyahu in the Ugandan city of Entebbe in February 2020.

In return, Sudan received US financial assistance after being boycotted by the international community for many years and was removed from the US list of state sponsors of terrorism.

On the sixth of January 2021, Sudan signed a preliminary declaration of the Abraham Accords to formalize its intention to normalize relations with the Zionist entity. This happened during a ceremony in Khartoum, during which Sudan's Minister of Justice and then-U.S. Secretary of the Treasury Steven Mnuchin signed the declaration on behalf of their governments. Unlike the agreements with the UAE and Bahrain, Sudan's signature was not fully binding and required approval from an elected Sudanese parliament to implement a "peace treaty" with Israel. Thus, no concrete measures for the exchange of diplomatic relations have been approved, despite Sudan's repeal of the boycott law against the "Zionist entity."

Although Al-Burhan announced that his country will remain committed to the international agreements it signed, in his first speech after his coup against his civilian partners on October 25, 2021, the treaty between Sudan and the Zionist entity has not yet been signed. Contrary to the understandings reached by the entity's Foreign Minister Eli Cohen with the President of the Sovereignty Council, Abdel Fattah Al-Burhan, during his visit to Khartoum in February 2023, which stipulates the signing of a peace treaty between Sudan and the Zionist entity, and the normalization of relations between the two parties in the fields of agriculture, energy, health, water and education, especially in the security and military fields, after a civilian government is formed in Khartoum.

3) Agreement between Bahrain and the Zionist entity

We have already pointed out that at the White House in Washington and in the presence of US President Trump, the principles of the "Abraham" Accords, between the UAE and Bahrain with the Zionist entity, were signed simultaneously, on September 15, 2020. The two parties (i.e., Bahrain and the Zionist entity) committed to seeking agreements in the coming weeks on investment, tourism, direct flights, security, communications, technology, energy, healthcare, culture, environment, and the opening of embassies.

These principles and commitments were then translated as follows:

- The official signing of the normalization agreement between the Zionist entity and Bahrain (and the UAE) at the White House.
- October 18, 2020: Joint statement on the establishment of diplomatic relations is issued. During an official ceremony held in Manama, marking the official opening of diplomatic channels (embassies).
- December 2020: Visa agreement signed. The two parties signed an agreement allowing visa-free travel. The agreement was initially scheduled to enter into force in 2021. However, implementation that has been delayed for many reasons has been replaced by a framework for easing travel restrictions.
- January 2021: Signing of the Defense and Security Cooperation Agreement, which included intelligence exchange and cooperation in the field of cybersecurity.
- September 13, 2021: Signing of the Economic and Trade Cooperation Agreement, with a focus on sectors such as finance, investment and technology.
- February 2, 2022: Signing of a Memorandum of Understanding on Defense and Intelligence Cooperation.
- September 2022: Completion of the first free trade agreement, with the aim of reducing trade barriers and strengthening economic relations, especially in the field of technology and finance.

These agreements have deepened the basis for further normalization between the parties in areas such as finance, cybersecurity, defense, technology, and cultural exchange.

- Declare the intention to establish the following regulatory frameworks to reflect cooperation between the public and private sectors among the participating parties, including:
 - A steering committee based in Morocco, comprising representatives of the participating governments to coordinate with the private sector.
 - Executive Secretariat to develop the new economic development model, thus contributing to the security of the region, as well as contributing to the strengthening of the above-mentioned Regional Business Council and Chamber of Commerce.

- Establishment of the "Middle East and North Africa Strategic Economic Community", an initiative of the private sector in the participating countries. This group makes recommendations for strengthening regional economic cooperation and removing barriers to trade and private investment.

Among the highlights of the Casablanca meeting were:

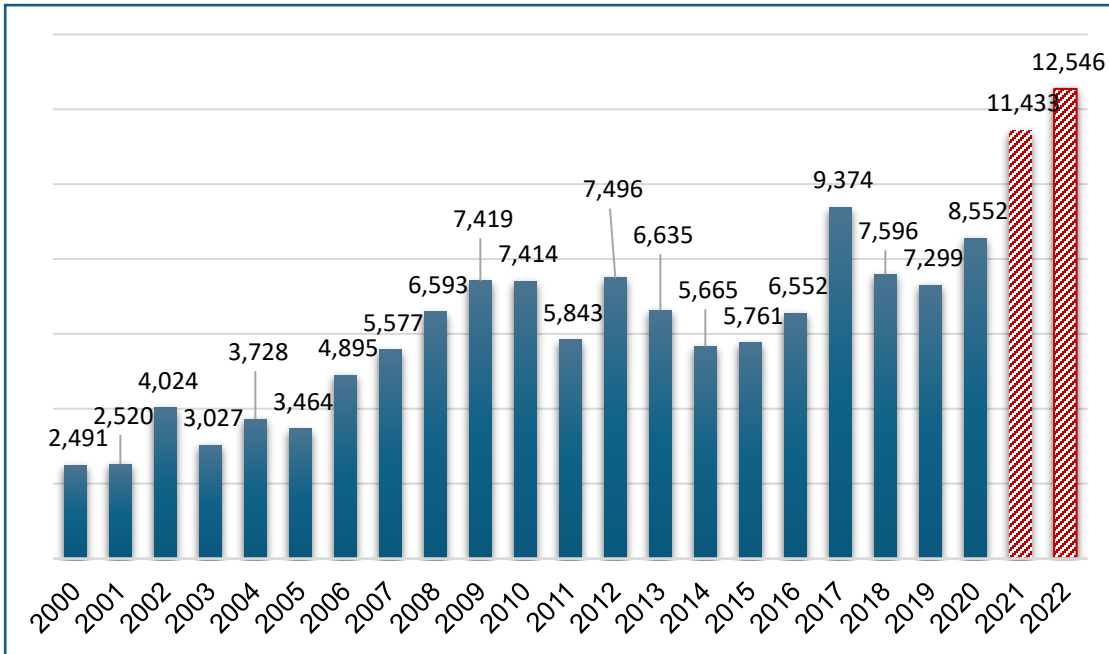
- Announcing a new partnership in the business world.
- The commitment of governments to implement "peace" agreements, and to provide institutions and incentives for trade and investment. In return, the private sector is committed to using its international influence to advance "peace diplomacy" in the Middle East and beyond, leading to the rapid mobilization of resources to reap the tangible benefits of "lasting peace."
- The conference affirmed the important role of Syria and Lebanon in engaging regional economic development efforts.
- Work on removing all obstacles to trade and investment, including the boycott, in order to ensure the free movement of goods, capital and people and openness to the global economy, with special thanks to the Gulf Cooperation Council countries for their decision to lift the boycott from the second and third degrees.
- In working to transform the outcomes of the Casablanca Conference into concrete steps in the field of economic development and "peace", governments and the private sector are committed to:
 - Building institutions for the Middle East and North Africa in the free flow of goods, capital and labor, especially the establishment of the Development Bank for the Middle East and North Africa.
 - Develop dialogue in the field of economic reform, regional cooperation, technical support, and long-term development planning.
 - Establishment of the Regional Council for the Development of Tourism.
 - Establishment of the Regional Chamber of Commerce.
 - Establishment of the Regional Business Council.

2) Agreement between Morocco and the Zionist entity

It is true that Morocco is the sixth Arab country in the cluster of declared Arab normalization with the Zionist entity, after the agreements with Egypt, Jordan, Bahrain, the UAE and Sudan, and one of the most prominent parties to the Abraham Accords, but Morocco's historical relations with the Zionist entity predate all these agreements. They are known, albeit confidential and at a lower diplomatic level. These relations came to light in the early nineties of the last century, coinciding with the signing of the Oslo Accords between the Palestine Liberation Organization and the Zionist entity.

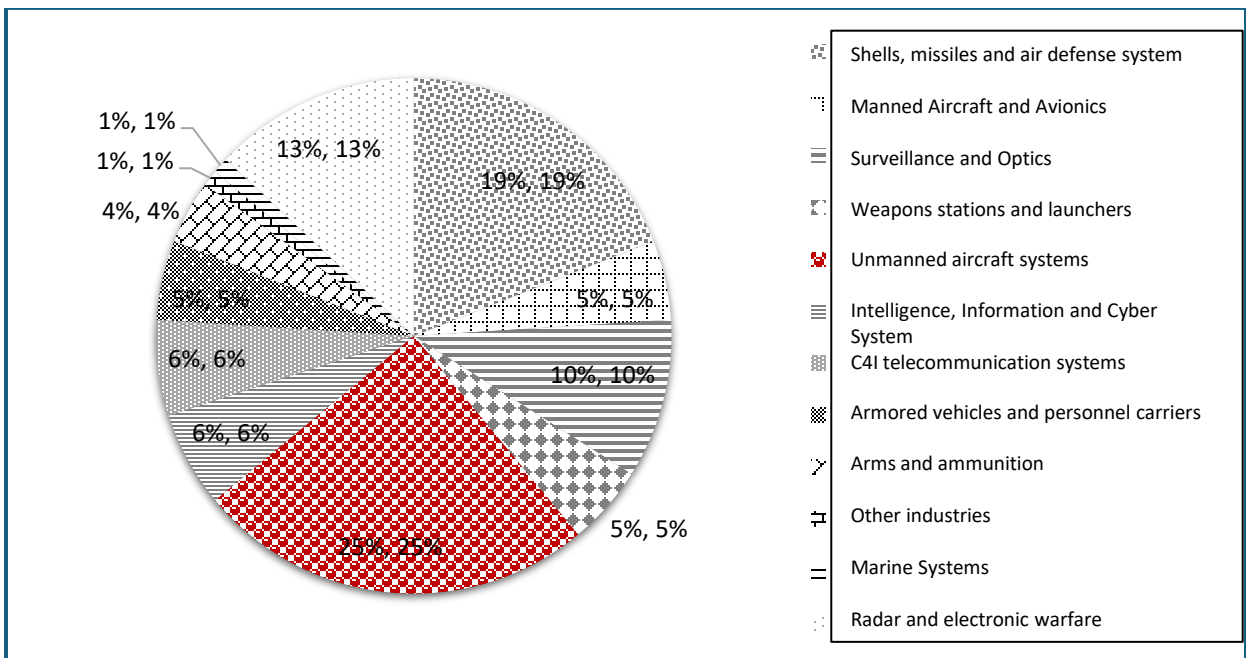
The signing of the normalization agreement between Morocco and the enemy entity on December 10 within the framework of the Abraham Accords in 2020, after a declared commitment by the US administration to recognize Morocco's sovereignty over Western Sahara, was preceded by many activities confirming Morocco's involvement in normalization with the Israeli enemy. In addition to the routine visits of some 50,000 Israelis to Morocco annually, Morocco has practically become a rear base for promoting normalization between this enemy and some Arab countries. Perhaps one of the most prominent and important of these activities was the "Economic Meeting for the Middle East and North Africa" hosted in Casablanca, Morocco, on October 30, 1994, under the auspices and organization of the "World Economic Forum" based in Davos, Switzerland. It aimed at consolidating economic relations between the Arab countries and the Zionist entity and closing the page on the Arab economic boycott of this entity. The conference was attended by 2,500 participants, most of whom were businessmen and heads of companies from 61 countries around the world, including the United States, European and Asian countries, and representatives of all Arab and Islamic countries except the following countries: Libya, Sudan, Yemen, Iraq, Algeria, Iran, Syria and Lebanon, which announced their boycott of the conference. Three more sessions were held after the Casablanca Conference, in 1995 in Amman, Jordan, 1996 in Cairo and 1997 in Doha. On the sidelines of the meeting, the opening ceremony of an office of Israeli interests took place in Rabat the next day.

Chart no. 3: Evolution of arms deals 2009-2022 (in millions of dollars)



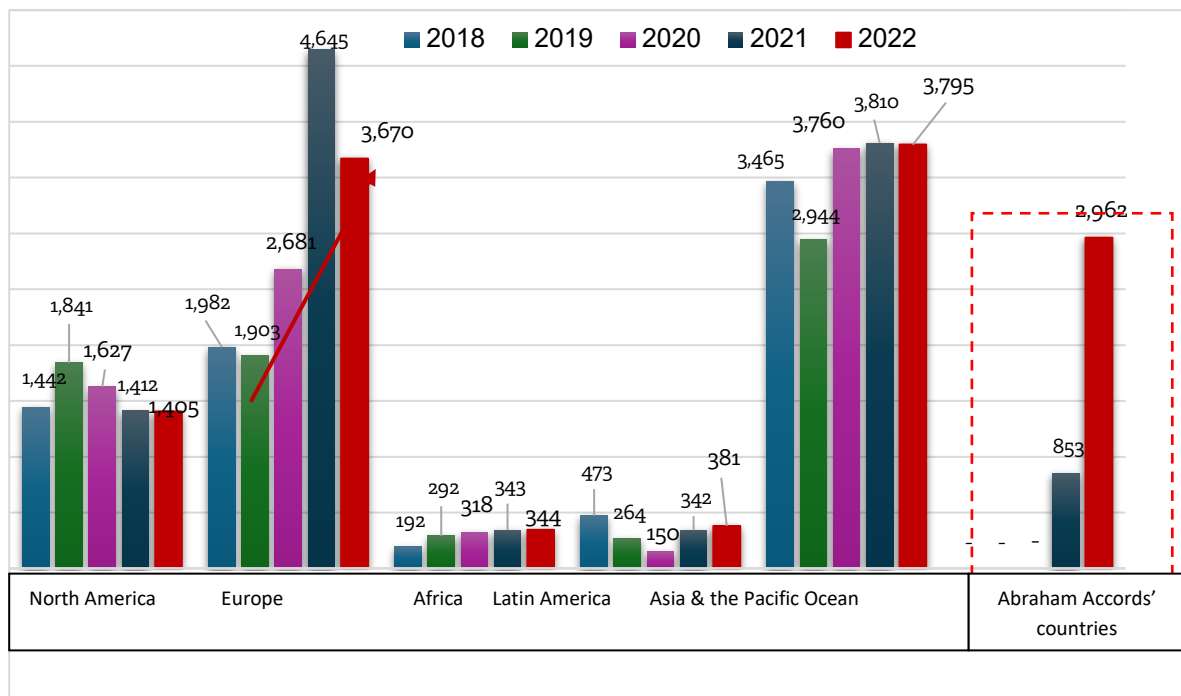
As for the types of military equipment exported by the Zionist entity, they are distributed as shown in the following chart no.4:

Chart no. 4: Types of Israeli military exports in 2022



military industries around sensitive energy facilities and establish a smart surveillance system in Abu Dhabi city. Asia Global Technology International (AGT), a separate Swiss company owned by 4D owner Matti Kochavi, won a \$6 billion contract with the Abu Dhabi Government's Critical National Infrastructure Authority in 2008, with its Israeli-based subsidiary Logic Industries providing the actual technical expertise to provide security technology to "critical facilities" in the UAE.

Chart No. 2: Development of Israeli military exports by destination for the period 2018-2022



Source: [Ministry of Defense - English](#) | [Ministry of Defense \(mod.gov.il\)](#)

After the average annual value of Israeli arms exports was \$7596 million and \$7299 million in 2018 and 2020, respectively, this average rose to \$12546 million in 2022, two years after the signing of the Abraham Accords, and an increase of more than 17 times in 5 years, according to the following chart no. 3:

percent in three years as normalizing countries double their imports of Israeli weapons (see Chart 2 below). Referring to this development, Defense Minister Yoav Galant stated, "The remarkable data revealed by the Israeli Ministry of War, which has reached new heights in military exports, shows Israel's strength and excellent technological capabilities," ignoring the role of the Abraham Accords in boosting Israeli arms exports.

This disregard is also found in the statement of a senior official of the Israeli Ministry of Defense (SIBAT), Brigadier General Yair Kolas, who said: "Israeli military exports have reached a new peak for the second time in a row, with a remarkable increase of 65% in five years. This success is primarily thanks to technology developed by Israel's military industries. Demand for Israeli military solutions has grown in the past year, as evidenced by a sharp increase in agreements between the Ministry of War and governments. Looking ahead, geostrategic changes in Europe and Asia as well as the Abraham Accords generate significant demand for sophisticated Israeli systems. The Ministry of War is actively cooperating with Israeli military industries to continuously increase the scope of military exports."

In recent years, Israel's Defense Ministry has identified increasing military exports as a central priority. It has made additional efforts to expand markets, reduce regulations and remove barriers to such exports, relying on government-to-government export agreements. The role played by the Abraham Accords in expanding Israeli arms markets to include not only European countries but countries such as the UAE and other Gulf Cooperation Council countries, which for the first time became publicly listed on the list of importers of Israeli military equipment, with a large percentage of about 24% of the total Israeli arms markets, compared to 30% for the Asia-Pacific countries, 29% for European countries, 11% for North America, 3% for African countries, and 3% for Latin American countries (see Chart 2).

It should be noted that the trade relations in the military field between the Zionist entity and the UAE are not new, as all that the Abraham Accords did was allow these relations to appear in the open. The UAE's quest for Israeli-made weapons dates to 2007, when the UAE turned to 4D Security Solutions, a US-owned Israel company to modernize its

- Granting facilities to startups, including Israeli companies in the field of financial technology in free zones.
- The Abu Dhabi Investment Office established a branch in Tel Aviv in 2021 to support innovative Israeli companies looking to establish and expand their operations in the UAE capital.
- Implementing a series of economic development projects under the title "Fifty Projects", which aim to accelerate the development path in the country and consolidate its position as an ideal destination for talents and investors.
- Allocating about five billion dirhams to finance the process of localization of advanced technology.
- Establishing the "Fourth Industrial Revolution Network" that seeks to grow 500 national companies through the application of advanced technological technologies over a period of five years.
- Redoubling Dubai's efforts to attract leading companies and specialist talent from around the world to accelerate the growth of its digital economy. To this end, a Memorandum of Understanding (MoU) was signed between Jebel Ali Free Zone in the UAE (Jafza) and the Federation of Israeli Chambers of Commerce, in which the two sides pledge to exert unremitting efforts to establish communication and build new partnerships to enhance economic and trade relations. In addition to exchanging data that will serve these relationships, including regulations, laws, business plans and opportunities related to economic planning.

In the military field

It has become evident that the Abraham Accords played a prominent role in the promotion and recovery of Israeli arms exports. The Zionist entity, which is the eighth largest exporter of weapons in the world, managed to increase the value of its military exports to a record \$12.5 billion in 2022. These exports have doubled in less than a decade and increased by 50

Products subject to international trade are usually classified into different groups based on their technological content density as follows:

- High-technology products: include products with advanced R&D content and leading technologies, such as aerospace equipment, pharmaceuticals and advanced electronics.
- Medium-high-tech products: These products also involve a great deal of research and development but may not be at the forefront of technological innovation, such as automobiles, chemicals and machinery.
- Medium-low-technology products: Products that contain some technological components but are not as advanced as the previous categories. They include commodities such as rubber and plastic products, base metals and shipbuilding.
- Low-technology products: These include less technologically advanced and labor-intensive products, such as textiles, clothing and footwear.

What gives the Zionist entity a competitive advantage in the high-tech sector is that its exports of high-tech products are higher than imports of them. This may give the Zionist entity great opportunities to market the products of its technological sector, by re-exporting from the UAE, not only to the normalizing Arab countries, but also to the rest of the Arab, Islamic and Asian countries, including, of course, India.

The UAE, whose exports are predominantly low and medium technical content based on raw materials, and who is working hard to change this reality by attracting and localizing technology, has increased the share of its imports of high-tech products from less than 15% to nearly 20% over the past ten years. Therefore, the UAE is certainly on the list of prominent customers of the entity in the field of technology products, especially since the increase in technological products imported to the UAE has coincided with practical steps, some of which are common with the Zionist entity, most notably:

Table no. 9: The most important financial centers in the Arab region and Africa

Financial Center	World Rank	Classification
Dubai	21	719
Abu Dhabi	35	702
Casablanca	54	682
Tel Aviv	57	679
Mauritius	68	666
Bahrain	74	660
Riyadh	75	659
Doha	78	656
Kigali	81	651

Source: prepared by the Center

In the field of advanced technology

High-tech products constitute about a third of the total exports of the Zionist entity and 85.3% of the total Israeli services exported in 2023. It is known that this entity is ahead of many developed and developing countries in the field of research and development. A very high percentage of GDP is allocated to this end, as can be seen in Table 10 below. It is therefore noted that the emerging trade between this entity and the UAE can include high-tech goods and services:

Table 10: Countries with the highest investment in R&D

Country	Total domestic expenditure on R&D (% of GDP)	Total domestic R&D expenditure (million US\$)	Exports of services related to research and development (million US\$)
Zionist entity	5.4%	21,146	10,207
South Korea	4.8%	111,116	4,826
Sweden	3.8%	20,281	13,294
Belgium	3.5%	21,121	6,622
United States of America	3.4%	730,329	95,331

Source: OECD

facilities. In practice, this means enabling this entity to control its fiscal deficit and extinguish its debts in record time, by increasing economic growth rates.

Table no. 7: Top five developing countries in services exports, 2022

Developing countries exporting services	Value (\$ billion)	Share of world total (%)	Growth rate (%)
China	424	5.9	8.1
India	309	4.3	28.6
Singapore	291	4.1	9.3
United Arab Emirates	155	2.2	51.9
Türkiye	90	1.3	47

Source: UNCTAD

Table no. 8: Top five developing countries in services imports, 2022

Developing countries importing services	Value (\$ billion)	Share of world total (%)	Growth rate (%)
China	465	7.0	5.4
Singapore	259	3.9	6.5
India	250	3.8	27.3
UAE	97	1.5	27.3
Saudi Arabia	83	1.3	13.0

(Source: UNCTAD)

The importance of the UAE in global trade has increased, not only because of its vast oil and gas reserves, but also because of its geographical location and its leading position in the trade of high-quality services and advanced infrastructure, especially financial services active in the Arab region, North Africa, East and South Asia, through the Dubai International Financial Centre (DIFC) and Abu Dhabi Global Markets, as two main free zones that rank among financial centers around the world according to Table 9 below:

Zionist entity's exports to the UAE (%)		UAE exports to the Zionist entity (%)	
Diamonds	64.4	Diamonds	27.4
Aircraft, helicopters and their derivatives	4.48	Braided Iron Bars	15.4
Batteries	3.94	Wheat	5.33
Chemical materials (chloride)	3.73	Refined Oil	4.58
Crystal screens (LCD'S)	3.37	Radio Broadcast Equipment	4.2
Measuring devices	3.34	Telephones	3.32

Source: OEC World

In the field of services trade

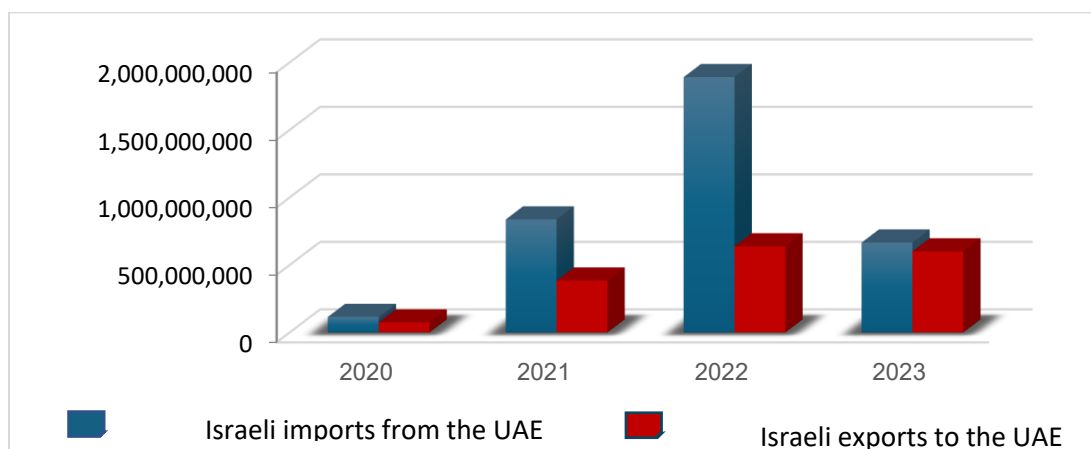
The UAE is the fourth largest exporter and importer of services among developing countries. The country has the largest annual growth in the export and import of services, reaching 51.9% and 27% respectively in 2022 (see tables 7 and 8 below). The country has more than 40 multidisciplinary free zones, including maritime and air transport facilities, financial centers, technology and innovation, exhibitions and conferences, media, publishing and design, trade, warehousing and logistics, research and development, and others. These areas are characterized by their advanced and efficient infrastructure and their diverse and distinguished services that facilitate the conduct of companies. It also offers extensive facilities including allowing full ownership of foreigners, transfer of profits, exemption from all taxes at 100%, in addition to easy incorporation procedures. This saves time and effort for investors, and gives the UAE this advanced position in services trading, including financial markets and free zones in general.

Thus, the Zionist economy in all its sectors, companies and investors, has golden opportunities to acquire many comparative advantages, allowing it to enhance its competitiveness and productivity, especially in key sectors such as the high-tech sector, enabling it to access regional and international markets with great ease and at low cost. In all of this, he benefited from the comprehensive agreement between the two parties, which allows the Israeli economy to obtain all these facilities at low cost and high

Aluminum	4.2	8.633	425
Ethylene polymers	3.6	5.181	455
Lemon, cement, fabrics	2.2	1.178	472
Structures and parts of iron, steel and aluminum	1.6	1.828	280
Other plastics	1.2	2.321	443
Perfumes and cosmetics	1.1	2.168	528

According to chart no. 1 below, the volume of trade exchange between the Zionist entity and the UAE increased from \$189 million before the signing of the Abraham Accords in 2020 to \$2.5 billion in 2023. The UAE-Israel Business Council expects the volume of trade to exceed \$5 billion in 2025.

Chart no. 1: The development of trade between the Zionist entity and the UAE during the period 2020 – 2023.



Source: United Nations Comtrade Database

According to Table 6 below, diamond trade constitutes the largest proportion of trade exchange between the two countries, followed by building materials, aircraft, wheat and refined oil.

Table no. (6): The most prominent commodities of trade exchange between the UAE and the Zionist entity in 2022

The Revealed Comparative Advantage is one of the factors that determine the possibility of establishing active economic and trade relations in the future between any country, including the UAE, and the Zionist entity. This advantage is based on comparing the share of a country's exports of a product with the share of the same product in global exports. If the comparative advantage is greater than 1, this indicates a high comparative advantage compared to other countries for the same product category (and vice versa).

The export products in which the UAE has obtained a comparative advantage greater than 1 are numerous, most notably: jewelry, tobacco, ethylene polymers, aluminum and cement. It is evident that the UAE also has an advantage in infrastructure development, including building materials and ceramics as one of the world's largest exporters. On the other hand, the Zionist entity enjoys a strong comparative advantage in other commodities such as: weapons, ammunition, electrical and medical diagnostic devices, chemical products, juices, fruits and vegetables, according to the following table no. 5:

Table no. 5: Exports with a revealed comparative advantage for the UAE and the Zionist entity (RCA)

	Product	Comparative advantage	Export value (in millions of dollars)	Import value (in millions of dollars)
The Zionist Entity	Arms and ammunition	11.1	758	1.004
	Electrical diagnostic apparatus for medical sciences	6	887	312
	Instruments for use in hand or machine	5.6	926	521
	Miscellaneous chemical products	4.6	2.163	880
	Other non-electrical machinery and instruments	3.6	707	590
	Medical engravings and apparatus	3.6	1.423	619
	Fruit and vegetable juices	3.6	179	216
The UAE	Jewelry	9	19.917	295
	Tobacco	4.8	2.820	297

In view of the high demand for cars and ships held by the Zionist entity, it may find its way in the United Arab Emirates to obtain these goods through re-export and on better technical, financial and logistical terms and facilities, under the comprehensive agreement referred to above.

Table no.4 (a)

Top Israeli Exports and UAE Imports for 2022		
Exports' rank in the entity	Product	UAE imports' rank
1	Pearls and precious stones	6
3	Pharmaceuticals	13
4	Measuring and analytical instruments	16
5	Aircraft equipment	7
8	Electrical machinery and devices	14
9	Wireless and wireless communication equipment	2
13	Refined petroleum	5
22	Automatic data processing machines	8
24	Fruits and nuts	15

Table no.4 (b)

Top Israeli Imports and UAE Exports		
UAE exports' rank	Product	Exports' rank in the entity
5	Pearls and precious stones	1
1	Pharmaceuticals	2
9	Measuring and analytical instruments	3
2	Aircraft equipment	4
6	Electrical machinery and devices	6
16	Wireless and wireless communication equipment	10
17	Refined petroleum	11
19	Automatic data processing machines	25
5	Fruits and nuts	1

In an attempt to extrapolate opportunities for future active economic and trade relations between the two parties, the following are some useful indicators in several areas:

In the Field of Commodity Exchange

The possibility of trade relations between any country generally increases whenever the flows of imports and exports from both parties complement each other. This possibility becomes available when the producer of the same variety tops the list of exports in the exporting state and the list of imports in the importing state of the potential trading partner.

According to Table 4, (a) and (b), it is clear that the confirmed opportunities for trade exchange between the two parties are almost limited to a specific commodity, namely crude oil and refined oil, while other commodities such as telecommunications equipment, pearls, precious stones and aircraft equipment may constitute an area of competition, had it not become an international platform for re-export, so that Israeli goods are not imported for domestic consumption but for re-export abroad. Here the danger lies in the fact that the UAE will first turn into a platform used by the Israelis to circumvent efforts to boycott the products of the Zionist entity within Arab and Islamic countries and thus become a Trojan horse to penetrate the markets of those countries involved in these efforts. Secondly, it is a gateway to re-export Israeli goods to a third party after the obliteration and distortion of the origin of these goods.

In a clearer sense, normalization with the UAE does not specifically target the UAE market, but its end goal is to open billions of dollars in Arab and Islamic markets in Asia and Africa to Israeli goods and services. This allows the Zionist economy to operate at full production capacity.

Since the UAE is a large importer of medicines, machinery, electrical appliances, fruits, nuts, and measurement, analysis and control devices, which occupy relatively high positions in the list of Israeli exports, these goods may be more likely than others as a field for re-exporting Israeli goods to Arab and Islamic markets.

1.2 The Economic Roles of the UAE in the Context of the Expansion of the Israeli Economy

Table no. 3 below shows that there are significant and multiple economic and social similarities between the UAE and the Zionist entity. The GDP of both the UAE and the entity is \$507 billion and \$525 billion, with growth rates of 7.9% and 6.4% respectively. With relatively limited populations in both countries, the standard of living measured by per capita income is high, ranging from \$54,000 in the UAE to \$51,000 in Israel (see Table 3). Both parties also adopt liberal economic policies based on openness and the free exchange of goods and services, including currencies.

The main disparity between the two sides lies in the volume of foreign trade to their respective GDP. While foreign trade accounts for 30% of the Israeli entity's GDP, it reaches 110% in the UAE. This is due to the magnitude of the UAE's re-export trade as a major regional trade hub, with re-exports accounting for nearly 50% of its total merchandise exports. This made it rank 11th globally in merchandise exports in 2022 (seventh if the EU countries are treated as a group) and 18th in global imports.

Considering these data, it is expected that the value of bilateral trade annually between the UAE and the Zionist entity will not exceed between \$4.0 billion to \$6.5 billion over the medium term, equivalent to about 1.0% to 1.5% of GDP per country.

Table no. 3: Economic Indicators of the UAE and the Zionist entity

2022 Figures	Zionist Entity	UAE
GDP (current, US\$ billion)	507	525
GDP per capita (US\$)	51,393	54,331
Economic growth (GDP, annual variation %)	7.9%	6.4%
Population (million)	9.9	9.7
Foreign direct investment (US\$ billion)	22.7	27.8
Total trade in goods (US\$ billion) (including import, export and re-export)	566	135
Business ranking (world rank)	16	35
Global competitiveness ranking (world rank)	25	20
Government effectiveness (world rank)	24	27

Sources: International Monetary Fund, World Bank, World Economic Forum, UNCTAD

- Additional provisions benefiting exporters and importers from the UAE and the Zionist entity, including the following:
 - Increased cooperation regarding the Agreement on Technical Barriers to Trade.
 - Cooperate in the exchange of information between the two tax authorities.
 - Promote business opportunities for SMEs, such as promoting digital commerce and SMEs' access to information and collaborating to identify new business opportunities.
 - Participate in government procurement based on transparency and integrity.

In this regard, it is useful to mention a set of institutional frameworks that have been established with the aim of activating and accelerating agreements to normalize Israeli Arab relations in general and Israeli Emirati relations in particular. One such tool is the UAE-Israel Business Council, which was established in 2022 by business and public sector leaders from the UAE and the Zionist entity, to help promote joint opportunities, economic cooperation, and business partnerships between Emiratis and Israelis. The Israeli company Steinrich Telecom is one of the most prominent founders and financiers of this council. This company produces media content on social networks such as Twitter, Facebook and others, and is known to be active in the field of media influence operations and developing a communication strategy with the Arab audience with the aim of attracting them to normalization through content production and media influence.

The Abraham Fund, with a capital of \$ 3 billion, is also one of the tools developed to facilitate the process of economic normalization between the Zionist entity and the rest of the signatories to the Abraham Agreement, especially in the field of providing commercial credit.

agreement published by the UAE Ministry of Economy, the most prominent benefits guaranteed by the agreement to both parties are the following:

- Remove and reduce tariff and non-tariff barriers. For example, more than 96% of tariffs on goods, including 99% of trade between the two parties, will be eliminated or immediately reduced.
- Ensure that various service providers, such as financial services, telecommunications, tourism, transport and distribution, have access to the markets of both parties.
- Develop the digital economy and digital commerce.
- Cooperate in common challenges, such as technology, energy security and the environment.
- Attract investments and creating new opportunities for the country in the energy, environment, e-commerce, digital economy and technology sectors.
- Stimulate the growth of service sectors such as hospitality, financial services, distribution and construction.
- Provide a platform for SMEs in both countries to expand globally.
- Implement standards to facilitate cross-border trade in goods, consistent with the provisions of the World Trade Organization.
- The possibility of participating in government procurement within a non-discriminatory competition.
- Deal based on the most favorable country in terms of goods and services, provided that agreed rules of origin are adhered to.

- Establish peace, diplomatic relations and normalization.
- Establish embassies.
- Maintain stability.
- Cooperate in the following economic, social and scientific fields: finance and investment, civil aviation, visas and consular services, innovation and economic trade relations, health care, science and technology and peaceful uses of outer space, tourism, culture and sports, energy, environment, education, maritime arrangements, telecommunications and post, agriculture and food security, water, legal cooperation. - Middle East Strategic Agenda.
- Understanding and coexistence.

1.1 The Comprehensive Agreement for Economic Partnership (CEPA) between the UAE and the Zionist entity

This agreement comes within the framework of the application of Article V of the "Abraham" Accords, to consolidate the path of accelerated public normalization between the United Arab Emirates and the Zionist entity in its economic dimension. This voluminous agreement (about 900 pages), which was signed on May 31, 2022, and entered into force on April 1, 2023, consists of 18 chapters with titles related to foreign trade, investment, emerging business and intellectual property issues. It completes a series of similar agreements, some concluded (with India and Turkey) and others under negotiation (with Indonesia, Korea and Cambodia), through which the UAE aspires to consolidate its role as a global hub for trade and investment and double its GDP from about AED 1.8 trillion currently to AED 3 trillion by 2030.

The UAE-Israel Comprehensive Economic Partnership Agreement provides for the elimination of most tariffs and enhanced market access. According to the full text of the

Part II - The Content of the Abraham Accords according to the Normalizing Arab country

- 1) The agreement with the UAE
 - 1-1- The Comprehensive Agreement for Economic Partnership (CEPA) between the UAE and the Zionist entity.
 - 1-2- The economic role of the UAE in the expansion plans of the Israeli economy.
 - In the field of commodity exchange.
 - In the field of trade in services.
 - In the field of advanced technology.
 - In the military field.
- 2) The agreement between Morocco and the Zionist entity.
- 3) The agreement between Bahrain and the Zionist entity.
- 4) The agreement between Sudan and the Zionist entity.

1) The agreement with the UAE

As a culmination of many contacts and preliminary meetings that took place in 2020 between the Zionist entity and the rest of the normalizing Arab countries, the "Abraham Accords" were signed simultaneously at the White House in Washington and in the presence of US President Trump, between the Zionist entity and both the UAE and Bahrain, on September 15, 2020. These agreements included many commitments under many headings, most notably the following:

Table no.1: Economic growth rates for most parties to the Abraham Accords in the Gulf region during the period 2022-2023

State	2023	2022
Zionist entity	3%	6.1%
United Arab Emirates	4.2%	5.1%
Bahrain	3%	3.4%
Saudi Arabia	3.7%	7.6%
Qatar	2.4%	3.4%
Oman	4.1%	4.4%

- In the military effort, we find that the military expenditures of the parties to the Abraham Accords and the Gulf States in general have increased significantly during the period between the conclusion of the agreement and its entry into force, in what resembles a standard arms race, as is clear from the following table:

Table no.2: Development of military spending of the parties to the Abraham Accords and the Gulf States during the period 2020-2023 (\$ billion)

State	2023	2020
Zionist entity	27.5	21.7
United Arab Emirates	23.7	19.8
Bahrain	1.8	1.4
Saudi Arabia	75.8	57.5

Perhaps one of the most prominent preliminary conclusions that reading the above remarks leads us to is the belief that the Abraham Accords fall within the framework of polarization and the policy of axes, contrary to their stated goal of cooperation in the economic and environmental fields to "consolidate the rules of peace."

least its importance in the Arab conscience. Therefore, it is expected that the process of normalization with the rest of the Arab countries will become more difficult after the aggression on Gaza and Lebanon and the reigniting of the struggle and embracing the Palestinian cause. Also, all indications have come to suggest that the current ongoing aggression on Gaza and Lebanon will, among other results, of course, undermine one of the most important purposes of the Abraham Accords, which is to contain the power and influence of countries and parties committed to the Palestinian cause, such as Iran, Hamas, Hezbollah, the Houthis and others. Note that the results of the Arab opinion index above were shown before the Al-Aqsa flood that the average is 76% of people across the Arab region believe that "the Palestinian cause concerns all Arabs, not just the Palestinian people."

A quick look at the outcome of the so-called "peace process" almost four years after its announcement, the following observations can be recorded:

- These agreements did not reduce the level of tension in the region but rather encouraged the Zionist entity to launch more wars and military operations there. Among the most prominent are the following:

2021 - Aggression on Gaza after Hamas fired rockets in response to the violation of Al-Aqsa Mosque and the encroachment on the property of Jerusalemites.

August 2022 - Operation True Dawn against Islamic Jihad.

May 2023 – Israeli attacks punctuated by clashes with Islamic Jihad.

October 2023 – Operation Al-Aqsa Flood and the ongoing aggression on Gaza.

September 2024 – Unprecedented and ongoing Israeli air and ground aggression against Lebanon.

- Economically, economic growth rates declined in most of the parties to the Abraham Accords and the Gulf region in general at the peak of the implementation of these agreements, as shown in the table below:

2) Did the Abraham Accords achieve their Stated Goals?

We have already pointed out that the Abraham Accords maintain a certain narrative to confer a minimum of legitimacy and acceptability. On the one hand, a religious flag is raised, as we have already mentioned, to emulate the emotions of the public and leaders of both sides, and on the other hand, it promises their dreams with bright headlines, including the consolidation of peace, economic cooperation and stability among the countries of the region, leading to the promotion and popularization of economic prosperity, and so on.

But a March 2022 poll conducted by the Washington Institute for Near East Policy⁴, that is, before the aggression on Gaza and Lebanon, shows that about 7 of Emiratis and 76% of Bahrainis oppose the normalization agreements their governments have signed with Israel. These figures may be low given the difficulty of collecting poll data critical of government policy in these two countries and Arab countries in general. The poll also showed that about 75% of Saudi citizens also oppose the Abraham Accords, a result of 50% during a poll conducted by the same institute in Saudi Arabia in November 2020.

Notably, this figure is even higher in countries that have long-standing peace treaties with Israel, namely Egypt and Jordan, where 84% of their citizens oppose these treaties. According to the Arab Center's annual Arab Opinion Index, which surveys 14 countries in the region, an average of 84% oppose diplomatic relations with Israel, compared to only 8% who support them⁵.

These results already threaten the future and sustainability of the entire normalization process between the Zionist entity and the Arab normalizing countries, notably that part of the calculations of the normalizing countries in formalizing relations with Israel is based on the idea that the peoples of the Arab region abandon the Palestinian cause, or at

⁴ Dylan Kassin and David Pollock , “Arab Public Opinion on Arab-Israeli Normalization and Abraham Accords’, Washington Institute for Near East Policy, July 15,2022. Cited in: Edward P. Djerejian Center for the Middle East, “Five Reasons Why the Abraham Accords Are Ceding Ground to Arab-Iranian De-escalation”, *Rice University’s Baker Institute for Public Policy*- July 11, 2023.

⁵ “Arab Opinion Index 2022: Executive Summery”, Arab Center Washington DC Website, January 19, 2023.

such as: water desalination, electricity networks, railways, road networks, gas lines, air and maritime navigation, tourists and Gulf investors with high purchasing power, etc.

In the research on the indirect returns of the Abraham Accords, of which the importance cannot be underestimated, and according to the strategic estimates of the architects of these agreements, the formation of a broad hostile front in the face of Iran and Russian and Chinese influence, which includes rich countries and vast areas, possesses sufficient technological, financial and natural resources, and operates under a religious umbrella that gives them legitimacy, will allow the burden of confrontation to be distributed to those countries instead of remaining borne by America and the Zionist entity. Thus, this entity will be able to free up more of its financial, human and material resources employed in the military sector, and divert them to civilian uses to increase productivity and raise the standard of living through spending on education, health, infrastructure and research, in addition to restoring the general fiscal balance by breaking the growing indebtedness and deficit in the Israeli economy. This economy suffers from a structural trade deficit of more than \$19 billion, and a growing public debt of \$308 billion until the end of 2023 (not counting the cost of the war on Gaza and Lebanon to date), or almost 66% of GDP.

The Abraham Accords also come as a culmination of pivotal transformations in the region and the world, represented in particular by the strengthening of right-wing and extremist religious currents and ideas on decision-making centers, whether in Tel Aviv, the West in general and Washington in particular, opposite them autocrats in the region who took advantage of the tragedies of the so-called "Arab Spring" to tighten their grip also on Arab countries in the name of faith and moderate Islam, taking advantage of their authority over part of the Islamic and Christian religious sanctities and monuments in the region to legitimize this tyranny, which seems that it has turned into an infection that has begun to strike the Zionist entity itself, and in turn confiscated the other part of these holy sites. The United States has also secured political influence over Christian (Vatican) and Islamic religious authorities (Al-Azhar).

agreement, as this step showed a disturbing level of political volatility in the United States and differences in foreign policy. The United States has become a less reliable partner. This was evidenced by the lackluster reaction of the United States when Saudi oil facilities, Emirati interests and commercial shipping lanes were repeatedly hit by the Houthis on the backdrop of the Saudi-Emirati intervention in Yemen. This demonstrated the weakness of practical commitment and the American failure to respond. This necessarily explains the Saudi-Iranian agreement, the UAE-Iran rapprochement, and the normalization of relations with Bashar al-Assad's Syria, as noted above.

Thus, the Abraham Accords, as a fundamentally American project, should not obscure the reality of Israel's compelling interest behind it. Normalization with the Arab countries concerned is not a goal per se for the Hebrew entity, as much as the direct and indirect economic returns that this normalization provides, based on the existence of mechanisms for interactive influence between these agreements and economic benefits, as will be seen later.

The Israeli economy has huge untapped potential (such as advanced technological and industrial base, high human expertise, and access to international financial markets...). Therefore, unless this entity succeeds, with the help of the United States of America, in opening the land, air and sea corridors necessary for the movement of goods, people and capital towards Asia and the huge Arab Ocean, taking advantage of its geographical location between the continents of Asia, Africa and Europe, it will not be able to employ this potential in an optimal and complete manner, thus achieving its dreams of superiority, prosperity and economic stability.

For Israelis, "economic peace" is the most important and means vital to the sustainability of their powerful and dominant entity. To achieve this, stability and a sense of security are required, in addition to the following basic factors: the market necessary to obtain raw materials, especially oil derivatives, on the one hand, and to discharge the surplus of mass production with technological content at the lowest possible cost and the highest possible return on the other hand, the cheap material and human resources necessary for their production machine, the infrastructure necessary for welfare and economic expansion,

this engagement is in the interest of committing to the security of third parties and not defending American interests.

In the balance of economic and political interest behind the Abraham Accords, we believe that few can argue that the oil-exporting countries of the Gulf Cooperation Council need the Zionist entity for their economic well-being. Seeking the affection of the United States and hoping that the Abraham Accords will commit it more to protecting the normalizing Gulf states remains the main motivation and the first and last interest of those countries. Even U.S. promises to provide the UAE with military expertise and technology (including F-35 fighter jets) have not yet been translated into reality and have remained dead letters.

The UAE has spent hundreds of millions of dollars for lobbyists and PR firms in the United States and around the world to improve its image (including in the environmental field, where the environmental damage caused by fossil activity to its oil companies) is severe, and to influence the policies and activities of many American political and media figures and actors, and social media platforms, with the aim of manipulating positions and distorting facts. This is in the hope that all this effort, in parallel with normalization with the Zionist entity, will lead to strengthening the relationship with the United States and American institutions, giving them sufficient immunity in the face of external criticism and pressure.

But with the increasing polarization and dysfunction of U.S. domestic politics and their leakage into foreign policy, it has become more difficult than ever for any U.S. partner or ally to trust the continuity of America's position abroad as the administration changes at each election. This was particularly evident when President Trump took office and the United States disengaged from the North Atlantic Free Trade Agreement (NAFTA) and the Trans-Pacific Partnership (TPP), and Trump withdrew from the Paris climate agreement, although Joe Biden rejoined it on his first day in office in January 2021. Trump almost withdrew even from the North Atlantic Treaty Organization (NATO). The decision to exit the nuclear deal with Iran, known as the Joint Comprehensive Plan of Action (JCPOA), was a particularly grave mistake for America's image as a reliable partner. This withdrawal from the nuclear deal worried even the Gulf Arab states that are already opposed to the

Organization, also under the auspices of the United States of America, with the main difference that normalization with Egypt, the Palestinian Authority and Jordan was between the already warring parties that agreed to end the state of war between them on the basis of "land for peace", while normalization between the parties to the Abraham Accords was closer to an alliance between parties already cooperating to ward off an alleged external threat. This is according to the sequence given in the following graph: the



promotion of these agreements is carried out under different titles, such as: establishing full partnerships in security, economy and politics between the concerned parties, reconciliation between Islam and Judaism, or peace, prosperity and prosperity, but the ultimate goal remains the US administration's indirect quest to restore its collapsing influence in the Arab region, vis-à-vis parties such as China, Iran and Russia, through the establishment of alliances between the Zionist entity and relatively distant Arab and Asian countries, which were not originally once direct parties to any kind of conflict with this entity. Thus, the Abraham Accords are not "peace treaties" as promoted by them, but alliances woven by the United States to bring the secret historical relations that existed, in areas such as military and intelligence coordination, surveillance and espionage technology, between those countries and the Zionist entity into the open and formalize them, in order to serve the emerging American strategy in the region, including, of course, ensuring the continued protection of the economic and social security of the Zionist entity.

Only thus will the United States be able to free up more of its already dwindling military, diplomatic and economic resources allocated to the Gulf region and the Arab region in general, in order to amplify the strategy of "Asia-Pacific Strategic Rebalancing" to contain the growing Chinese presence, in a region that now accounts for more than a third of the world's output and is home to nearly half of the earth's population. This strategic direction in US foreign policy is widely supported by the American public, in contrast to its increasing aversion to direct military involvement in the "Middle East", especially since

Part I - Developments of the Abraham Accords.

- 1) The Abraham Accords, Motives, Dimensions and Objectives.
- 2) Did the Abraham Accords Achieve their Stated Objectives?

1) The Abraham Accords, motives, dimensions and objectives

The Abraham Accords or are usually referred to as a series of agreements signed in 2020 under the auspices of the United States of America, between the Zionist entity and the following Arab countries: the UAE, Morocco, Bahrain and Sudan. These agreements were deliberately attributed to the Prophet Abraham (peace be upon him) as a title of kinship between the Jewish and Islamic religions, since the Jews belong to him from his son Prophet Isaac (peace be upon him), while the Arabs, led by the Holy Prophet (peace be upon him) from his son Prophet Ismail (peace be upon him). He is the father of the three monotheistic religions, Judaism, Christianity and Islam.

Although the name "Abraham" reflects the depth of Orthodox religious fundamentalism that now controls the US administration as the sponsor of these agreements, a distinction must be made between Judaism and Zionism. The problem has never been between the Islamic and Jewish religions or between Mecca and occupied Jerusalem, but it has been and will remain an issue of conflict between the people of the land and a Zionist-Western expansionist project that usurped the land of Palestine, expelled its people and seeks to nibble the lands of neighboring countries. Therefore, the Zionists' attempts to falsify the reality of the conflict, including, of course, Israeli Prime Minister Benjamin Netanyahu's recent thesis at the United Nations on "reconciliation between Jerusalem and Mecca," cannot see the light of day.

These agreements come more than 25 years after the signing of the normalization agreements between the Zionist entity and Egypt, Jordan and the Palestine Liberation

production. These developments pose a major challenge to U.S. ambitions in the region, according to this entity.

What raises the fears of the Zionist entity about the return of warmth to Saudi-Iranian and Emirati-Iranian diplomatic relations, rapprochement with Syria and joining groups competing with the West, means that these two countries now have other options to confront the alleged threats from Iran, other than the alliances that the United States sought to weave under the umbrella of the Abraham Accords, this time through de-escalating tensions, negotiation, direct coordination and joint cooperation with Tehran.

US National Security Advisor Jake Sullivan had hinted at these trends when he stated that “the decisions that the United States of America is working to make and implement in the Middle East (i.e. the Arab region) during the years 2023-2025 will have an impact over the next two, three or four decades.”³ This intersects with the basic guiding principles in the Zionist national security doctrine, which finds it necessary to expand the frameworks of regional cooperation in order to maintain long periods of security and military calm as much as possible, to allow the stability necessary for the development of the entity as a globalized and prosperous state economically, socially and politically, and to allow the redirection of resources towards settlement, education, health, research and development and other areas necessary to ensure the stability of the entity and raise the standard of living in it.

Given the signs of weakness and decay that have begun to afflict the Israeli-Arab normalization project, it is not inconceivable that the United States, as the sponsor of the Abraham Accords, will seek to formulate initiatives, whether through iron and fire (as is currently being done in Gaza and Lebanon), diplomacy, or both, in order to pave the way for the relaunching of this project and the achievement of its near and long term goals. What is the truth of these agreements, which have become dyed deep red by the lives lost and the blood spilled on their altar in Gaza and Lebanon, with the blessing of the West, which always promises prosperity, democracy, justice and human rights?

³ Keynote Address by National Security Advisor Jake Sullivan, Ibid.

- Making it impossible for residents to return to their homes in border areas specifically. This contributes to accelerating the realization of the Zionist dream by surrounding its entity with geographical belts within the territory of the adversary, which are devoid of inhabitants, and replacing them with the limited strategic depth as a worrying weakness for it.
- Eliminating any potential commercial, economic or financial role that Beirut could play, especially in the future arrangement of the region according to the Abraham Accords, which give this role in the region to the ports of Haifa and Dubai.
- Anticipating the results of the US elections by establishing a reality in which the Zionist entity has the upper hand, and paves the way for the new US administration (whether it is led by Donald Trump, the godfather of the Abraham Accords, or Kamala Harris, who will be embarrassed if she repudiates these agreements, to which her party has long expressed its commitment and exerted multifaceted pressure with Congress to move forward with normalization, which resulted in the Saudi authorities allowing the planes of the Zionist entity to use its airspace) in order to seize the opportunity to strike the parties of the axis of resistance. This not only aims at moving forward with greater momentum in generalizing and expanding the Abraham Accords, but also to correct and disrupt what the Zionist entity considers to be deviations that led some parties to the Abraham Accords, such as the UAE and Saudi Arabia (as a possible target), to pursue an alternative diplomatic strategy to the US-sponsored normalization process.

This means the Saudi-Iranian agreement, the UAE-Iran rapprochement, normalization with Bashar al-Assad's Syria and welcoming its return to the Arab League, strategic rapprochement with China and coordination with Russia in energy markets on the impact of the Ukrainian war, leading to joining with Iran, Egypt and Ethiopia the BRICS group on the first of January 2024, which basically existed only to challenge the political and economic power of the wealthier countries in North America and Western Europe, allies of the Zionist entity. This group now includes the most important developing countries in the world, with an estimated 3.5 billion people, or 45% of the world's population. It also accounts for a minimum of 28% of the global economy. With Iran, Saudi Arabia and the United Arab Emirates, the BRICS now controls about 44 percent of global crude oil

unlikely that Western and even Arab economies and markets of goods and capital will return to harness their potential in the service of the Israeli economy, despite the interest and commitment of the West in general and some Asian countries (India) to strengthen the strategic environment of the Zionist entity and enable it to fully integrate into the region.

This result becomes a *fait accompli*, especially with the failure of the Zionist entity and those behind it to achieve the goals of the war and win them in record time, as it used to before. Among these goals are declared and undeclared, starting with getting rid of the resistance forces in the region and restoring deterrence, sufficient not only to fortify settlements on the borders of the entity by establishing buffer zones inside Lebanese territory and Gaza, as this settlement is part of the entity's defense system, but also to create a climate of stability and security within the entity and in its surroundings for a long time, and ending with the expansion and activation of normalization agreements with the rest of the Arab "moderation" countries, foremost of which is Saudi Arabia. These goals are not only a condition for restoring the confidence of investors and entrepreneurs, and thus restoring the economy as quickly as possible, but also building a vital strategic depth that guarantees the security of the military, security and economic entity for the next four decades as well.

It is not unlikely, and indeed highly probable, that the accelerating, comprehensive, and systematic destruction of residential buildings, infrastructure, and public facilities currently underway in both Gaza and Lebanon is deliberate. This is not only a means of retaliating against the resistance's environment and exerting pressure to achieve quick gains but also serves to achieve several other objectives, the most notable of which are the following:

- Dragging these two areas (i.e. Gaza and Lebanon) into normalization after the end of the war, under the weight of the high costs of reconstruction operations, which many countries that are normalizing or under normalization are already rushing to express their willingness to contribute to these processes, just as the UAE expressed its readiness to rebuild Syria during President Bashar al-Assad's visit to this country in March 2023.

Mizrahi, secular versus religious), political disputes (right versus left), and the related deterioration of commitment and different visions and values among the settler masses.

However, Zionist experts find that these rosy expectations remain contingent on conditions including the emergence of this entity victorious in its war on the Gaza and Lebanon fronts, which will allow the expansion and consolidation of the normalization process so that "the Middle East becomes more stable allowing capital to flow in, exports to expand, and defense costs to decrease,"² in other words, the enemy government will be able to repay its debts. This vision of a new Middle East implies that Israel will no longer remain an isolated liberal democracy in the Middle East but will be at the heart of a new regional market. The Israeli economy will benefit from access to new global markets, including Arab countries."

This leads us to the following question: What if the Zionists' hypothesis of a victorious emerge from the war is not fulfilled, or most likely if they are even unable to control the horizon and directions of this war? What then is the fate of their dream raised by Prime Minister Benjamin Netanyahu at the United Nations? Without normalization, which gives the Zionist entity strategic depth and the vital economic field for its growth, prosperity and expansion, the Israeli economy will inevitably lose its balance, after losing its security due to the Al-Aqsa flood and the repercussions of the war in the north, and this economy will be on a date with intractable and dark financial, economic and social crises, not least of which is the decline in public investments in infrastructure, direct investments, deficits in public balances, high indebtedness, the hemorrhage of human resources, especially among the well-off, academics and business owners, and the rise in poverty and inequality rates.

The repetition of the experience of recovery in the late eighties of the last century after the recession and chronic inflation following the October 1973 war will not be available for societal and economic reasons, some external and most of them internal related to the psychology of the unprecedented war, its secretions and results, in other words, it is

² The Netanyahu Doctrine, ARIE KRAMPF, Jewish News Syndicate, Dec. 2022.

as a main source of financing for armaments, settlement expansion, and accelerating the process of industrialization and economic construction (the Ben-Gurion Doctrine), specifically from the Jewish diaspora, the United States of America, Germany and the rest of the Western powers.

But as Netanyahu's Zionist right came to power, the decision was made to adopt financial independence rather than financial dependence. This is done by relying more on domestic funding with the high economic and financial cost of this strategy, while betting that the normalization process and the illusory "peace" projects will enable the Israeli entity to establish a new economic and political reality. What is important in this phase that followed the Al-Aqsa flood and the Israeli deterrence strategy and keeping the battle in the territory of the adversary is to avoid Western dictates and conditions and to give the enemy government greater independence and maneuver in perpetuating a new reality, which not only serves the ambitions of the Zionist entity but also serves American and Western interests.

Despite its current difficult and complex economic, military and security reality, the enemy Government does not fail to consider the economic and social fruits it hopes will result from its unprecedented aggression against the resistance movements in Gaza and Lebanon. The high growth you expect once the war is over will be able to absorb the high cost of indebtedness and the exorbitant human, social and economic bill in record time, and the Central Bank of Israel will be able to curb interest rates to facilitate economic growth, which we believe will not be possible with such high inflation.

Social consideration remains of particular importance in the calculations of Zionist officials, who believe that the rise in the standard of living as a result of increased economic growth, the regularity of the entity's public finances, the expansion of the spectrum of normalization and cooperation with the entire Arab environment will facilitate their task in addressing the most serious problem facing the enemy entity since its inception, which is the cracking of the social fabric in all its forms, represented by the deepening social terrain (between rich and poor), identity differences (Ashkenazi versus

of which fall under the umbrella of the Abraham Accords, the subject of this report, ultimately serve to enhance the American role and American interests in the Arab region, saying, "We are working to strengthen and expand the Abraham Accords, and support the final and full integration of Israel in the Middle East and the world. This will be an area of continued focus for us in the coming period as we look to add more countries and bring Israel deeper into the network of relations in the Middle East and beyond. All of this constitutes a fundamental element in the theory of achieving a more integrated, prosperous and stable region that serves the interests of our partners and the United States in the long term"¹.

The current destructive Israeli-American aggression is a practical and hard-powered translation of all these ideas. This clearly indicates a fundamental shift in the security doctrine of the Zionist entity with American support, moving from isolating, containing and deterring the forces of resistance to striking and liquidating them permanently. The goal remains to block, once and for all, any projects or options other than the American project in the Arab region, especially the Abraham agreements and their sisters, in other words, a new attempt to redraw the economic, political and security map of the Arab region with blood, tears and gunpowder. This map means, among other things, the disruption and destruction of any possibility of establishing corridors linking China, Iran and Russia to the eastern basin of the Mediterranean, through Iraq, Syria, Lebanon and Palestine (Gaza).

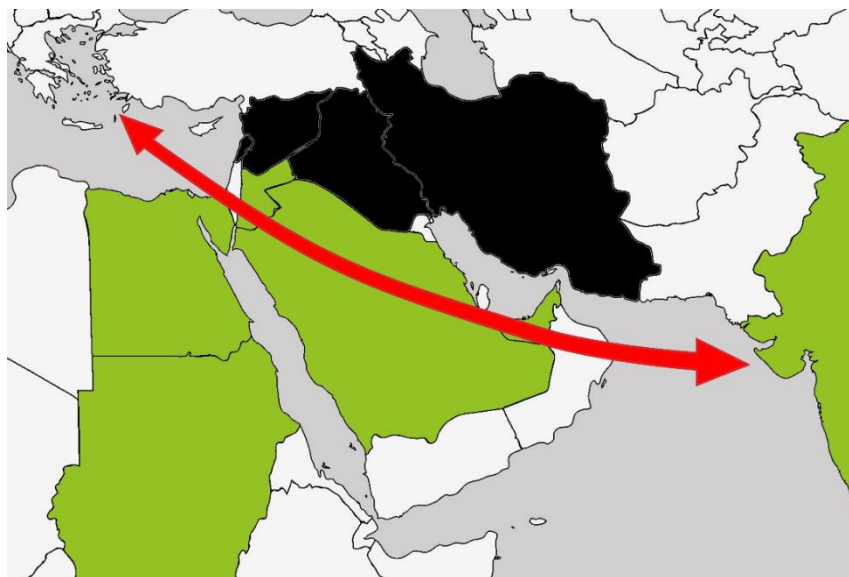
The dilemma facing the entity at this stage is that it is facing new economic calculations that do not allow it to retreat from achieving its above objectives. The Israeli government debt is constantly increasing, amounting to more than 70% of GDP as a result of the steady increase in the military, economic, security and social costs of the aggression. The rise in the share of domestic debt to 66% of this public debt, in turn, reflects a fundamental shift in the economic doctrine of the enemy government. Since the establishment of the entity on the ruins of the Palestinian state, Zionist governments have relied on external capital

¹ Keynote Address by National Security Advisor Jake Sullivan, The Washington Institute's 2023 Soref Symposium. May 4, 2023. The decisions we make in the next two, three, four years will have repercussions for the next two, three, four decades.

map crosses a red line starting from another green zone in the Far East, India, which also has good relations with the Israeli entity, and passes through the UAE, Saudi Arabia, Jordan and then the Zionist entity as a platform for launching towards Europe.

This is a reference to the project Netanyahu is working on to build a sea and land trade line (which will be discussed later), starting from India in the Far East and ending in Europe. The ports of Fujairah, Dubai and Haifa constitute major stations in this project, while the inclusion of Egypt and Sudan within the “blessing” axis lacks any role or logical justification, other than being a consumer market and a cheap source of labor and natural resources that provide the Zionist entity in the center with the strategic geographic, economic, political and security depth that it desperately needs given its small geographical area within a narrow coastal strip:

Map No. 1: The Israeli Project to Reorder the Arab Region



Source: Prepared by the Consultative Center for Studies and Documentation

US National Security Advisor Jake Sullivan was more explicit when he stressed that the partnerships that the United States has worked and is working on in the Arab region, as part of a broader strategy that includes deterring its opponents and using diplomacy to de-escalate, integrate and normalize between Arab countries and the Zionist entity, such as I2U2 and the G7 Partnership for Global Infrastructure and Investment (PGII) initiative, all

Introduction

In the media, including social media platforms, of all types and identities, Israeli, Western and Arab, and in the midst of the ongoing barbaric Israeli aggression against the Palestinian and Lebanese peoples with full American-Western support and coverage and suspicious Arab and Asian silence, we are struck by persistent attempts to revive old projects that are being put forward again with remarkable intensity and enthusiasm. These media augur well for the realization of the dream of a new, prosperous and stable Middle East, with its old and new features, frameworks and rules, which are the subject of our current report, and which the US administration has always worked and continues to work to weave and develop in the Arab region with great care and cunning. This serious and non-artificial optimism about the maturity of the conditions conducive to the realization of the aforementioned dream derives its momentum from the wrong interpretation in anticipating the results of the US-Israeli Western war to liquidate the forces that oppose and reject normalization agreements and projects, with all their political, economic, security and cultural dimensions in the Arab region and the Islamic arena, as the main challenge and the remaining obstacle (in the American calculations) to the realization of the aforementioned dream.

These projects have been expressed directly and explicitly in current and past declared Israeli and American positions. With the assassination of Hezbollah Secretary-General Hassan Nasrallah, many of them thought that these projects were just around the corner. This assassination coincided with Prime Minister Benjamin Netanyahu's raising during his speech to the United Nations General Assembly on September 27 of this year a map he called the "New Middle East", in which no trace of the Palestinian territories or even the borders of the areas stipulated in the Oslo Accords appears, namely the occupied West Bank, the besieged Gaza Strip and East Jerusalem. This map, as noted below (see Map 1), divides the Arab region into two large parts: the green one is called the axis of blessing, and includes the Zionist entity and a group of regional countries from the so-called axis of moderation, and the black one is called a curse, and includes Iran, Iraq, Syria, and Lebanon, which is the group of countries in which the axis of resistance or resistance exists. The

normalization with Israel, reflecting the centrality of the ongoing Palestinian cause to the Arab public. Even in countries such as Jordan and Egypt, where peace treaties with Israel have lasted for decades, public opposition to normalization remains strong. This undermines the economic and security objectives of the agreements.

This discrepancy between government policies and public sentiment poses challenges to the continuity, sustainability and stability of these agreements, especially as these challenges are expected to grow considering the atrocities committed and still committed by the Zionist enemy in Gaza and Lebanon, using lethal American weapons.

- It is not inconceivable that developments not only in Southeast Asia and Eastern Europe, but also within the United States itself, will lead to a shift in American strategy, forcing it to shift its focus away from the Arab region.
- The presence of many countries affected by the annexed projects, including the Indian-Arab-European corridor, which is not excluded from making an effort to prevent its implementation, in order to preserve their interests. These countries include China, Pakistan, Egypt, Iran, Iraq, Lebanon, Saudi Arabia and Syria.
- The lack of realistic indications that the United States and the West in general can employ the tactical successes achieved by the Israeli aggression in its aggression against Gaza and Lebanon to change the geopolitical reality in the Arab region, especially with the continued existence of effective resistance movements.

technology transfer. These economic initiatives are understood to not only promote the Zionist entity's access to economic integration and normalization, but also to consolidate the integration of the economies of Arab countries with American and Israeli interests.

We have deliberately focused more on the issue of Israeli Emirati economic relations, given the location and economic importance of the UAE, as a relatively rich and large country, with an exceptional and distinct role in supply lines, international trade and services, and regional and international financial markets. This meets the aspirations of the American project to integrate the Zionist entity in the Arab region and the region in general. This is done through, first, using the United Arab Emirates as a Trojan horse to circumvent efforts to boycott the products of the Zionist entity, and to penetrate the markets of the Arab and Islamic countries involved in these efforts in Asia and Africa, and secondly, by turning the UAE into something like a revolving door to re-export Israeli goods to a third party after obliterating and distorting the origin of these goods.

Even on the political-military side, we have found that the aforementioned agreements have transformed this aspect into strong economic-military partnerships and boundless security cooperation. The Zionist entity, which has now become a leading supplier of arms to several Gulf states, has seen an increase in its military exports, especially to the United Arab Emirates and Bahrain. This strengthened the trade balance of this entity, although the stated goal of formalizing the military alliances between the two sides was to strengthen a regional security network against Iran, which the statements showed that it only led to a regional arms race that increases tension and destabilizes the Arab region.

Perhaps the most prominent conclusion that the analysis of the data led us to is that the chances of the success of the US-Israeli axis in re-amplifying the normalization process, and thus expanding the scope of the "Abraham Accords" and their annexes, seem very modest and unreliable, for multiple reasons, most notably the following:

- Public opinion in the Arab countries participating in the Abraham Accords was generally skeptical, if not opposed. Polls indicate that most citizens in Bahrain, the United Arab Emirates, and even Saudi Arabia oppose

economic and geostrategic dynamics of these agreements, we have come to understand not only the background of the Zionist entity's acceptance of material and human losses due to its continuous aggression, but also the motives of the unlimited Western-American support and the complicity of many countries as well.

We have found that the impact of the Abraham Accords goes beyond regional trade, security, logistical, technological and environmental cooperation, and diplomatic relations between the Zionist entity and some normalizing Arab countries, including the United Arab Emirates, Bahrain, Morocco and Sudan, with the aim of integrating this entity into the regional economic framework, to place these agreements in the context of regional alliances and broader and longer-term strategic interests of the United States, especially its role in strengthening American influence in the face of regional powers such as Iran, and in limiting the growing influence of China and Russia in the Middle East, as well as the creation of trade corridors linking Asia to Europe via the Middle East, specifically through the ports of Bombay, Fujairah, Dubai and Haifa. This makes India, the UAE and the Zionist entity the central hubs of this entire process, which is supposed to take place through the India-Middle East-Europe Economic Corridor (IMEC), as a project involving multiple countries: India, the Zionist entity, the UAE, Saudi Arabia, Jordan and Greece in order to facilitate trade from Asia to Europe, bypassing traditional methods.

We also found through a narrative study of the establishment of a prosperous and stable "new Middle East", including the dimensions of "economic cooperation and peace", that the only winner in this deal is the Zionist entity, which will ensure the recognition of the legitimacy of its usurpation of Arab lands and full integration into the economies of the region and the region as a dominant power technologically, security and economically, in exchange for providing the so-called "peace" to the Arab normalizing countries.

A key element of the normalization process, which is intended to complete the final picture of the illusory "new Middle East", and which comes as a natural consequence of the Abraham Accords at the state level, is the Comprehensive Economic Partnership Agreement (CEPA) between the UAE and the Zionist entity. This agreement provides for the abolition of tariffs on 96% of goods and facilitates cross-border investments and

Executive summary

This work involves a research effort that lasted for a short time, and focused on monitoring and following up the development of positions and initiatives, from the Al-Aqsa Flood operation to the American-Western attack and the Israeli aggression on Gaza and Lebanon, in an attempt to find out the background not only of this unprecedented attack and aggression in its unlimited barbarism and violence, but also of the reprehensible identification of the West, led by the United States of America, and the suspicious silence of the majority of countries in the region and throughout the world, in the face of the brutal killings and systematic destruction committed by the Zionist war machine, which has exceeded all humanitarian norms and principles and international laws.

Perhaps one of the main motives for conducting this research is the declared and explicit positions of Israeli and American officials during and on the eve of the aggression, especially the positions of Prime Minister Netanyahu on the map and future of the region, during his speech before the United Nations General Assembly, coinciding with the assassination of Hezbollah Secretary-General Hassan Nasrallah. In addition, the torrent of writings and positions that have swept social media and various Arab and foreign media about the imminent "birth of a new Middle East in which stability and prosperity prevail", based on their belief in the inevitability of the victory of the Zionist entity in this war.

This research led us to notice a full conviction among the political, economic and military elites in the camp against the forces of resistance, who oppose the occupation and the American hegemony in the Arab region, that the Israeli aggression on Gaza and Lebanon has created the opportunity and the favorable conditions to restore momentum to the normalization process. This process had already taken place in the region between the Zionist entity and some Arab countries; normalization efforts were launched by the Trump administration, the current candidate in the US elections, as part of broad initiatives under the title of the "Abraham Accords".

Therefore, we found it important to highlight the economic part of the Abraham Accords, independent of its other security, political and military dimensions. By studying the

Contents

<i>Executive summary</i>	5
<i>Introduction</i>	9
<i>Part I - Developments of the Abraham Accords.</i>	17
1) <i>The Abraham Accords, motives, dimensions and objectives</i>	17
2) <i>Did the Abraham Accords achieve their Stated Goals?</i>	22
<i>Part II - The Content of the Abraham Accords according to the Normalizing Arab country</i>	25
1) <i>The agreement with the UAE</i>	25
1.1 <i>The Comprehensive Agreement for Economic Partnership (CEPA) between the UAE and the Zionist entity</i>	26
1.2 <i>The Economic Roles of the UAE in the Context of the Expansion of the Israeli Economy</i>	29
2) <i>Agreement between Morocco and the Zionist entity</i>	42
3) <i>Agreement between Bahrain and the Zionist entity</i>	45
4) <i>The agreement between Sudan and the Zionist entity</i>	46
<i>Part III - Sisters of the Abraham Accords</i>	47
1) <i>I2U2 Group</i>	47
2) <i>The Indo-Arab-European Economic Corridor, or the "Biden Corridor"</i>	51
2.1) <i>Project Components</i>	53
2.2) <i>The geopolitical nature of the Indian Corridor</i>	55
2.3) <i>The economic feasibility of the Indian Corridor project and its future chances</i>	60
<i>Conclusion</i>	63



المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق
the Consultative Center for Studies and Documentation

Studies and Reports: A non-periodic series that addresses essential issues

Title: Economic Dimensions of Normalization Agreements (Abraham)

Publisher: The Consultative Center for Studies and Documentation

Department by the Directorate of Economic Studies

Publication date: November 2024

Issue No: Thirty-seven

Copyright reserved to the Center

All copyrights are reserved to the Center. Therefore, it is not permissible to copy any part of the report, store it in any information storage and retrieval system, or transmit it by any means, whether ordinary, electronic, magnetic, or mechanical tapes, CDs, reproduction, recording, or otherwise, except in limited cases of quotation for the purpose of scientific study and benefit. The source must be mentioned.

Address: Bir Hassan - Al-Assad Avenue - Behind Wayla Restaurant – Al-Wourod Building – First floor

Tel: 01/836610

Fax: 01/836611

Postal Code: 10172010

P.o. Box: 24/47

Beirut- Lebanon

E.mail: dirasatccsd@gmail.com

Website: <http://www.dirasat.net>

Economic Dimensions of
Normalization Agreements
(Abraham)



The Consultative Center for
Studies and Documentation

Studies and Reports

A non-periodic series that addresses essential issues

Economic Dimensions of Normalization Agreements (Abraham)

No 37- November 2024